الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

العدد الخامس 05
ديسمبر 2023م

دراسات محاسبية

ISSUE 05
December 2023

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

Studies of Accounting

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting
and Auditing syndicate (LAAS)
under the supervision of the Libyan Authority for
Scientific Research

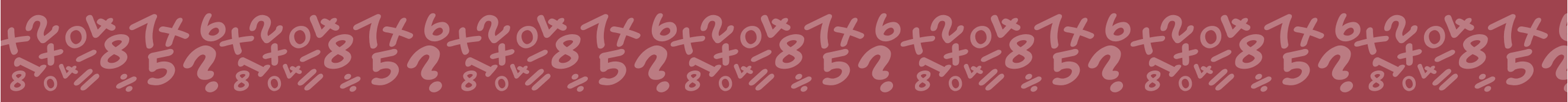

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

العدد الخامس 05
ديسمبر 2023م

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ رئيس هيئة التحرير

• أ. د. محمد شعبان أبوعين

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أعضاء هيئة التحرير

• د. عبدالحميد علي المقروس
قسم المحاسبة – مدرسة العلوم الإدارية والمالية الأكاديمية الليبية – ليبيا

• د. محيي الدين عمر النجار
قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

• د. منصور محمد الفرجاني
قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب – ليبيا

■ المشرف العام

• أ. صلاح الدين بشير التركي
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ سكرتير هيئة التحرير

• أ. أسامة سالم الرياني
محاسب ومراجع قانوني

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية:
القبس للخدمات الإعلامية

دراسات محاسبية

Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة دراسات محاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،

طرابلس - ليبيا

هاتف : 218213341810 + محمول: 218916683760 +

www.accounting - studies.ly

Email: info@accounting - studies.ly

الهيئة العلمية الاستشارية

■ أ. د. بوبكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ.د. بشير محمد عاشور الدرويش قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان – ليبيا

■ أ. د. المكي معتوق سعود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة – الجامعة الأسمرية الإسلامية – ليبيا

■ أ. د صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم المحاسبة بمدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية الليبية – ليبيا

■ أ. د. علي محمد موسى قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية – ليبيا

■ أ. د. عبدالناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ أ. د. مصطفى ساسي افتوحة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. ماهر موسى درغام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ د. محمد أبوالقاسم زكري قسم المحاسبة بكلية الادارة – جامعة لانكستر – المملكة المتحدة

■ أ. د. نصر صالح محمد أحمد قسم المحاسبة – جامعة ليبيا المفتوحة – ليبيا

■ أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس – ليبيا

■ أ. د. مصطفي بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان – ليبيا

دراسات محاسبية
Studies of Accounting
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research
نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2 - الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية.

3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:

1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.

2 - أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصاً لها باللغة العربية.

5 - يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الالكتروني الخاص به.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - **الهوامش:** يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الانجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - **الخطوط:** من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:

أ - **اللغة العربية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic، حجم الخط (16) **غامق** للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال(12)**عادي**.

ب - **اللغة الإنجليزية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) **غامق** للعنوان الرئيس، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) **عادي**.

7 - **الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:**

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها إن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - **طريقة التهميش:** التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem,2018) & khlat ، وفي حالة أكثر من ثلاثة khlat & (et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

● **مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

● **مثال للمراجع الأجنبية**

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

● **ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر**

1 - تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.

2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)

3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال قدرته كما ينبغي والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله عليه أفضل صلاة.

وبعد

يطيب لهيئة تحرير مجلة دراسات محاسبية أن تضع بين أيديكم العدد الخامس وقد اشتمل عددنا هذا على مجموعة من البحوث التي تلبي بشغف الباحثين والأكاديميين وممارسي المهنة راجين أن تكون رافدا معرفيا لإثراء الإنتاج الفكري ولا سيما في ظل المشكلات التي يعيشها هذا الحقل من التخصص، وكلنا أمل في تفاعلكم ومشاركاتكم واقتراحاتكم من خلال إرسالها للبريد الالكتروني للمجلة.

فالمجلة تهتم بنشر البحوث المتميزة بالأصالة العلمية في مجال المحاسبة والتمويل والمصارف والتي تسمح لجميع الباحثين والأكاديميين من الاستفادة منها حيث تصدر المجلة في عددين خلال السنة وفق ضوابط النشر الخاصة بها، كما تخضع كل البحوث المقدمة للنشر للتحكيم المبدئي من قبل هيئة التحرير كما يتم إرسال البحوث للتحكيم السري من متخصصين في حقل المحاسبة والعلوم ذات الصلة بها.

وتصدر المجلة تحت إشراف ومتابعة من الهيئة الليبية للبحث العلمي بالتعاون مع نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين ضمن اتفاقية تعاون موقعة بين الجهتين.

كما تود هيئة تحرير المجلة أن تقدم اعتذارها لعدم تمكنها من إصدار العدد السابق في وقته نتيجة الظروف المتعلقة باستكمال إجراءات تسجيل المجلة لدى لجنة اعتماد وضمان جودة المجلات العلمية المحكمة.

ختاماً تقدم هيئة تحرير المجلة شكرها وتقديرها للسادة أعضاء هيئة التدريس من مختلف مؤسسات التعليم العالي الذين ساهموا في تحكيم بحوث هذا العدد، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل شكرنا لنقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين لاحتضان المجلة.

أ.د. محمد شعبان أبوعين

رئيس هيئة تحرير المجلة

- **المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.**
- **تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.**
- **تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.**
- **جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.**
- **لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.**

رسوم اقتناء المجلة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبياً
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

إمكانية تطبيق ديوان المحاسبة في ليبيا لمعايير الانتوساي

13

■ د. إدريس عبد الحميد الشريف ■ أ. محمد مصطفى بازامة

دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا

من وجهة نظر العاملين بالمصارف الإسلامية في ليبيا

45

■ د. إسماعيل الطاهر مفتاح الأحمر ■ أ. عبد السلام أحمد علي دنقر ■ إياد علي مفتاح بالحاج

دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية

82

■ د.إبراهيم مسعود الفرجاني ■ أ. هشام محمد اقليلة

أثر تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة

114

(دراسة حالة مصرف النوران)

■ د. حسني رمضان الشتيوي

أثر ضغوط العمل الخارجي على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب

من وجهة نظر مصلحة الضرائب

147

(دراسة ميدانية على منطقة ضرائب طرابلس - مصراتة وزليتن)

■ د.محمد فرج شقلوف ■ ا.رجب منصور امطير

تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي

173

دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

■ أ.وفاء امحمد عبدالله

دور المراقب المالي في الرقابة على المال العام بالشركات العامة

(دراسة تطبيقية على الشركات العامة بمدينة طرابلس)

198 ■ د. عبد الحميد إبراهيم معتوق ■ أ. شعبان محمد بن عثمان

التعليم المحاسبي ودوره في تنمية وتطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة وفقاً لمتطلبات (المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية 3 - IES)

232 دراسة استطلاعية من وجهه نظر طلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

■ د .علي أحمد الحداد

الاختلاف بين إدارة التكلفة التقليدية وإدارة التكلفة الاستراتيجية وأثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة

263 دراسة مقارنة

■ د. عمران عامر البتي

دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني الليبية

294 دراسة تطبيقية على مؤسسات المجتمع المدني لمدينة طرابلس

■ أ. د. مصطفي البشير منيع ■ أ. منير خليفة علي ضوء

الضريبية وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا

335 ■ د .محمد فرج شقلوف

إمكانية تطبيق ديوان المحاسبة في ليبيا لمعايير الأنتوساي

■ د. إدريس عبدالحميد الشريف* ■ أ. محمد مصطفى بازامة* *

■ تاريخ استلام البحث 2023/09/07م ■ تاريخ قبول البحث 2023/11/10م

■ **المستخلص:**

توفر معايير الـ (International Organization Of Supreme Audit Institutions (INTOSAI، (الأنتوساي)، التوجيه لمراجعي ديوان المحاسبة ومساعدتهم في تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لتحقيق أهدف الرقابة، وهدفت الدراسة إلى التعريف بديوان المحاسبة في ليبيا، واستكشاف مدى إمكانية تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة الليبي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة، وعدد أربع فرضيات فرعية، وتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الديوان الذين لهم معرفة بمعايير الأنتوساي، وتمثلت عينة الدراسة في عدد (53) موظفاً.

وقد تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام كلاً من الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وذلك من خلال اختبارها إحصائيا باستخدام اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed Ranks Test)، ووفرت الدراسة دليلا علمياً بأنه يمكن تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة بليبيا.

وأوصت الدراسة بأن يتم إسراع الجهات المعنية في الديوان بتطبيق معايير الأنتوساي وإصدار قرار من رئاسة الديوان بإن تصبح معايير الأنتوساي معايير ملزمة للديوان وأن يتم تعديل القانون رقم (19) لسنة 2013م، ولائحته التنفيذية بما يتناسب مع معايير الأنتوساي.

● **الكلمات المفتاحية:** معايير الانتوساي، ديوان المحاسبة، ليبيا.

* أستاذ - الهيئة الوطنية للبحث العلمي E - mail elsharifidris@yahoo.com .

* * محاضر - بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي E - mail mb6840607@gmail.com.

■ **Abstract: -**

Intosai standards and principles provide the direction for The auditors of Accounting Bureau and assist them in determining the auditing steps and procedures required to achieving auditing, this study aims to explore the extent of implementation of Intosai standards. in Accounting Bureau in Libya.

For the study purpose, one main hypothesis and four sub - hypotheses were articulated. The study population consisted of Accounting Bureau auditors who are aware of Intosai standards. The sample, however, included (53) employees.

A questionnaire was used to gather the required data. On the other hand, data was analyzed using descriptive and applied statistics Through statistical test by Wilcoxon Signed Ranks Test. The analysis yielded scientific evidence that Intosai standards can be applied in Accounting Bureau in Libya.

The study recommends that relevant bodies in the Accounting Bureau should be hastened in applying Intosai standards. The Bureau must enact an official resolution states that Intosai standards compulsory along with amending Law No 19 of 2013, and its roster to match these standards.

● Key words: Intosai standards, Accounting Bureau, Libya.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة نمواً واهتماماً متزايدين بموضوع الرقابة المالية العامة مع اتساع دور الحكومات وواجباتها، وانتقالها من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة، لما لها من دور فعال في ضمان حسن استثمار الموارد العامة المتاحة، وضمان استخدامها بكفاءة اقتصادية مثلى لزيادة الثقة في الأجهزة الحكومية، وتعتبر أجهزة الرقابة المالية العليا هي الداعم للسلطة التشريعية لما تقوم به من رقابة مستمرة على أعمال السلطة التنفيذية التي تتخذ فيما بعد أساسا لتحسين اتخاذ كثير من القرارات المهمة في مجال الاقتصاد الوطني (ربابعة، 2004).

ولم يعد نطاق الرقابة على الأموال العامة محدودا في الرقابة المالية[1] التقليدية والتأكد

1- الرقابة المالية: هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة بغية المحافظة على الأموال العامة، وضمان حسن تحصيلها، وإنفاقها بدقة، وفاعلية، واقتصادية، وفقا لما أقرته السلطة التشريعية بالموازنة والقوانين المالية الأخرى، ووفقا للخطط الموضوعة للجهات الخاضعة للرقابة (العموري، 2005).

من تطبيق القوانين واللوائح، بل أصبح يتناول أيضا بيان مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية المتاحة لها وتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة[2] وفاعلية[3] وبأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى رفع مستوى العمل الرقابي لمواكبة المستجدات المهنية في مجال التطوير السريع في أداء الوظائف الحكومية، وفي هذا الإطار تدرك الأجهزة العليا للرقابة أن من أولويات تطوير الأداء الرقابي لكوادرها وضع منهجية تتبنى معايير[4] للتدقيق الشامل[5] (القطيش، 2006).

ونظرا لما للمال العام من أهمية، فقد تم تخصيص جهة تمارس الرقابة المالية على المؤسسات الحكومية وهي ما يسمى بديوان المحاسبة وهو الذي يمارس عمله الرقابي باستقلالية تامة عن كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، للتأكد من أن المؤسسات الحكومية تقوم بتنفيذ المؤكل لها من الأنشطة والبرامج وفقا لما هو مقرر لها بالإضافة إلى التأكد من تحقيق تلك الأنشطة والبرامج للأهداف المحددة لها (العنزي، 2009).

ويعد تطور أساليب الرقابة المالية في دواوين المحاسبة من المظاهر الملحوظة ومؤشرا لنمو الدول وتقدمها، وازداد هذا التطور بشكل كبير و صاحبه عقد العديد من المؤتمرات الدولية، التي نتج عنها إنشاء جمعيات ومنظمات دولية للعناية والاهتمام بالمال العام، من حيث الإيرادات والنفقات وآلية الصرف ومن هذه المنظمات المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الأنتوساي)، International Organization Of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) والتي أنشئت في هافانا – كوبا 1953، كمجموعة عمل دولية وعضويتها مفتوحة لأجهزة الرقابة المالية العليا بالدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة،

2 – الكفاءة: هي العلاقة بين المخرجات في شكل سلع أو خدمات أو غيرها والموارد المستخدمة في إنتاجها، (المخرجات/ المدخلات)،2005 (ASOSAI).

3 – الفاعلية: هي مدى تحقيق الأهداف، والعلاقة بين الأثر المطلوب والأثر الفعلي للنشاط 2005، (ASOSAI).

4 – المعايير: الحالة المرغوب فيها أو الوضع الذي يجب أن يكون والمتوقع من العملية أو البرنامج، وتمثل مقاييس للأداء التي يتم وفقا لها تدقيق كفاءة واقتصاد وفاعلية نشاطات الوحدة الخاضعة للتدقيق، وبالتالي فهي تعكس الأمور المعيارية التي تمثل العمل الجيد بمعنى توقعات شخص ذي معرفة بماذا يجب أن يكون 2005,(ASOSAI).

5 – التدقيق الشامل: تدقيق الاقتصاد والكفاءة والفاعلية التي تنفذ بها الهيئة الخاضعة للرقابة مسؤوليتها عن استخدام الموارد 2005، (ASOSAI).

ومقرها فيينا، والتي نالت إجماعا دوليا بأن تكون بمثابة دستور دولي للعمل الرقابي إذ تهتم بوضع أسس ومبادئ الرقابة المالية وتطوير العمل الرقابي بما يتناسب وأهمية هذا المجال في مختلف الدول (الدوسري، 2011).

وليبيا من ضمن الدول الأعضاء في (الأنتوساي) وتشجع الأنتوساي تبادل المعرفة والآراء والخبرات ما بين أجهزة الدول الأعضاء حول الرقابة المالية، وتتألف المعايير الرقابية[6] للأنتوساي من أربعة أقسام، الأول: المبادئ الأساسية للرقابة المالية الحكومية، الثاني: يتكون من المعايير العامة في الرقابة الحكومية، الثالث: يتكون من المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية، الرابع: يتكون من معايير إعداد التقارير في الرقابة الحكومية.

وتناولت موضوع الأنتوساي العديد من الدراسات وكانت جميعها خارج البيئة الليبية، فقد تناولت دراسة European Accounting Court (1998)، المبادئ التوجيهية الأوروبية المتعلقة بتطبيق الأنتوساي للرقابة والجوانب المتعلقة بالرقابة المحاسبية والأسس والضوابط الواجب اتباعها عند تصميم النظام المحاسبي الالكتروني، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من المعايير التي يمكن أن يستفيد منها المراجع عند تصميم النظم المحاسبية ودراستها وتحليلها في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات.

و أشارت دراسة عبد الله (1998)، إلى تقييم واقع أداء الرقابة المالية لديوان المحاسبة في الأردن استنادا لمبادئ المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الأنتوساي)، ومحاولة تشخيص معوقات العمل التي يعاني منها ديوان المحاسبة الأردني في عملية الرقابة، وتحليل مسببات تلك المعوقات وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي تناسب تطوير الأداء في ديوان المحاسبة الأردني، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون ديوان المحاسبة الأردني لا يلبي طموحات الديوان في إحكام الرقابة المالية على الوزارات والدوائر الحكومية، وأن مراجعي الديوان يعانون أثناء تأديتهم لأعمالهم مجموعة من المشاكل والصعوبات تعيق

6 - المعايير الرقابية: هي المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا «الأنتوساي» وتوفر هذه المعايير حدا أدنى لتوجيه المراجع لمساعدته في تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لتحقيق هدف الرقابة.(WWW.INTOSAI.ORG)

قيامهم بأعمالهم بالشكل الملائم، وأن هناك بعض المصالح الحكومية الأردنية لا يقوم ديوان المحاسبة بالرقابة عليها، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اهتمام بملاحظات الديوان من قبل الوزارات والدوائر الحكومية وعدم اتخاذ الإجراءات المطلوبة بشأنها.

واهتمت دراسة انغلريد (2000)، بوضع توجيهات تنفيذية للرقابة على الأداء تأخذ في الاعتبار معايير الأنتوساي الرقابية المناسبة وتقوم على مبادئ مقبولة عموما في مجال الرقابة على الأداء، مستخلصة من تجارب الدول الأعضاء في الأنتوساي، وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس من الممكن إنتاج توجيهات قابلة للتطبيق في كافة عمليات الرقابة على الأداء، كما لا يمكن أن تشمل التوجيهات في مجال الرقابة على الأداء جميع الطرق والتقنيات، بالإضافة إلى أنه لا يمكن إنتاج كتيب في الرقابة على الأداء يمكن اتباعه عالميا لتحقيق نتائج جيدة، كما توصلت الدراسة إلى أن عمليات الرقابة على الأداء تعالج عددا من المواضيع والاتجاهات التي تغطي القطاع الحكومي بأكمله.

كما هدفت دراسة عبد الصبور (2003)، إلى إعطاء فكرة كاملة عن معايير الرقابة الدولية ومناقشة المشاكل والعقبات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير وتقديم المقترحات الكفيلة بعلاجها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية المالية العليا الأنتوساي قامت بإعداد وثيقة معايير الأنتوساي الرقابية وهي بمثابة معايير إرشادية للأجهزة العليا الرقابية، للاسترشاد بها عند وضع معايير وطنية للرقابة الحكومية تلائم بيئة العمل في كل دولة ووفق ظروف أنظمتها، وتمثل هذه المعايير دليلاً للأجهزة الأعضاء في عملها الرقابي، وهي بذلك تختلف عن المعايير الدولية للمراجعة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي تعتبر نموذجا للمراجعين المهنيين في المراجعة المالية لمؤسسات الأعمال، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على معالجة المشاكل والصعوبات الداخلية بالأجهزة الرقابية التي تحول دون استخدام معايير الرقابة الدولية وذلك من خلال السعي إلى تضمين قوانين الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، مما يحقق الاستقلالية التامة للجهاز ماليا وإداريا وبما يكفل حصانة رؤساء وأعضاء هذه الأجهزة، كما أوصت الدراسة بالعمل

على الاسترشاد بمعايير الأنتوساي الرقابية بالأجهزة الرقابية العليا وأن تتولى قيادات هذه الأجهزة وضع جدول زمني لتطبيق هذه المعايير في العمل الرقابي، والعمل على تشجيع البحث العلمي من جانب العاملين بالأجهزة العليا للرقابة في مجال معايير الرقابة الدولية وتحفيزهم على البحث والدراسة في هذا الموضوع.

وأجرى Anerud (2004)، دراسة بهدف شرح مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا الأنتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين لتطوير معايير المراجعة الدولية لما لهذا الجهد العالمي من فوائد عديدة في تطوير معايير وتعليمات المراجعة الدولية، كما ركزت هذه الدراسة على تطوير معايير كلا من الأنتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين وتقديم شرح لهذه المذكرة لبيان الفوائد العديدة لتطوير المعايير وأهمية هذه المشاركات في تحقيق الفائدة لكل من القطاعين العام والخاص، وتوصلت الدراسة إلى أن القيام بتحسين نوعية المعايير والتعليمات ستكون مهمة في استفادة القطاعين العام والخاص، كما توصلت الدراسة إلى وجود حاجة ملحة للخبراء المؤهلين للمشاركة في لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وأيضا للتمويل المستمر لضمان تنويع الأنتوساي في العمل، وضرورة قيام الأنتوساي بإعداد توجيه معين لمراجعي القطاع العام، وترجمة توجيهات الأنتوساي إلى اللغات الخمسة[7] المعتمدة لديها.

وأجرى العنزي (2006)، دراسة حول معرفة أثر تطبيق معايير الأنتوساي على فاعلية ديوان المحاسبة الكويتي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان لجمع البيانات المطلوبة، كما تم استخدام اختبار(T)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مراجعي ديوان المحاسبة الكويتي في القطاعات الفنية المتخصصة بأعمال الرقابة المالية على المؤسسات والدوائر الحكومية بديوان المحاسبة الكويتي وتم اختيار عينة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية من حيث الرقابة على الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد الاقتصادية للجهات الخاضعة للرقابة، ومدى امتداد

7 – وهي اللغة الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية.

رقابة الديوان لتشمل الوحدات الحكومية خارج الكويت، ومدى تركيزه على رقابة الأداء، واستخدامه لنظم المعلومات الحديثة في ممارسة الرقابة، وحقه في ملاحقة المخالفين، ومدى اعتماد مراجع الديوان في عمله على نتائج المراجع الداخلي، وأوصت الدراسة بالعمل على تعديل قانون ديوان المحاسبة الكويتي، والعمل على تأمين الحصانة الكافية لحماية مراجعي ديوان المحاسبة الكويتي، وكذلك ضرورة تحديث وتطوير الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي لمواكبة التطورات المتسارعة في عملية الرقابة الالكترونية الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام السلطات العليا في دولة الكويت والجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بتقارير الرقابة المالية والعمل على معالجة ما يرد بها من ملاحظات وتوجيهات حفاظا على الأموال العامة للدولة.

وهدفت دراسة الدوسري (2011)، إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، و تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، إضافة إلى استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وشمل مجتمع الدراسة جميع المراجعين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهمات الرقابية والمراجعين على أعمال المؤسسات العامة في الكويت، أما عينة الدراسة فتكونت من (72) مراجعا يمارسون أعمال الرقابة والمراجعة على المؤسسات المشمولة بالدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة والمطبقة بديوان المحاسبة، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مراجعو الديوان، وللكفاءات الإداريـة والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وللدورات التدريبية للمراجعين في أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة العليا بديوان المحاسبة بتقصي أحدث أساليب الرقابة على الأداء، وكذلك الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية وبأساليب حديثة للمراجعين الذين يتولون مهمة المراجعة على أعمال المؤسسات العامة، وتوفير الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة.

● **المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الانتوساي):**

تم إنشاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية International Organization Of Supreme Audit Institutions (INTOSAI)، كتشكيل دولي مستقل ذي نشاط مهني عام 1953م ومركزها العاصمة النمساوية فيينا، وتضم في عضويتها أجهزة الرقابة العليا في الدول الأعضاء المشاركة في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، وأصبحت الأنتوساي منظمة استشارية لهيئة الأمم المتحدة وتم تكليفها رسميا بالإشراف ومراجعة حسابات الهيئة ومنظماتها منذ عام 1978م، وقد تم تعديل النظام الأساسي للمنظمة فيما يخص عضوية الأجهزة العليا للرقابة خلال انعقاد المؤتمر الدولي الثامن عشر للأنتوساي في مدينة بودابست عام 2004م، حيث أصبحت تشمل في عضويتها أعضاء كاملي العضوية وهم الأجهزة العليا للرقابة المالية بالدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والأجهزة العليا للرقابة المالية التابعة للمنظمات فوق الوطنية والتي تخضع للقانون الدولي، و أعضاء غير كاملي العضوية ينتسبون للأنتوساي بصفة عضو مشارك ويتاح ذلك للمنظمات الدولية والمهنية وغيرها التي تشترك مع الأنتوساي في أهدافها ولا يتمتع الأعضاء المشاركون بامتيازات انتخابية ولكن يمكنهم المشاركة في فعاليات وبرامج الأنتوساي والاستفادة من أنشطتها المختلفة (الغريب، 2005)، وقد انضم ديوان المحاسبة الليبي لهذه المنظمة سنة 1962م، ويشارك الديوان[8] في أنشطتها المختلفة والعمل مع بعض لجانها المشكلة، التي تعمل على تطوير العمل الرقابي في مجالاته المتعددة، فالديوان عضو في لجنة الرقابة الداخلية، وعضو في اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير في كندا، كما أن الديوان عضو أيضا في لجنة البيئة التابعة لمنظمة الأنتوساي، بالإضافة إلى أن الديوان يشارك في اجتماعات مؤتمرThe International Congress Of Supreme Audit Institutions (INCOSAI)[9] والذي يعقد مرة كل ثلاث سنوات، ويشارك أيضا في أنشطة مبادرة الأنتوساي (IDI).

8 - بتاريخ (2015/9/14) تم إجراء مقابلة بديوان المحاسبة الليبي مع الدكتور طارق مصطفى الحطاب، مدير عام مركز البحوث والدراسات الاستراتيجي بديوان المحاسبة الليبي.

9 - ويعد مؤتمر الأنكوساي أهم مؤتمر يعنى بالرقابة على القطاع الحكومي، ويحضره رؤساء الأجهزة العليا الأعضاء بمنظمة الأنتوساي، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات المهنية المعنية بوضع المعايير الرقابية.

وتتكون الموارد المالية للمنظمة من مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة وفق حصص بنسبة مساهمة كل دولة في موازنة الأمم المتحدة، وكذلك من المنح والتبرعات التي تتلقاها من أية مؤسسات عامة وخاصة، و من العوائد الناتجة عن مطبوعات المنظمة، وتعتبر اللغة العربية إحدى اللغات الخمس المعتمدة لدى المنظمة، إضافة إلى اللغة الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية، حيث تم اعتماد اللغة العربية لغة رسمية خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للأنتوساي في مدينة مانيلا عام 1983م، نتيجة لجهود الأجهزة العليا للرقابة المالية العربية الأعضاء في المنظمة، وتصدر المنظمة مجلة علمية كل ثلاثة أشهر باللغة العربية تعنى بالبحوث والدراسات المتعلقة بالرقابة المالية على الأموال العامة وتطوير أساليب المراجعة باسم "المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية" (كويفاتية، 1991).

وتحدد اللوائح الإداريـة التنفيذية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، تكوينات ومهام كل من التشكيلات الهيكلية للمنظمة والتي تتكون من المؤتمر الدولي العام الأنكوساي (incosai)، والذي يتكون من جميع أعضاء المنظمة وهو أعلى جهاز فيها، ويعقد المؤتمر كل ثلاث سنوات في إحدى عواصم الدول الأعضاء لمناقشة الأمور الفنية المتعلقة بالعمل الرقابي التي تهم الأعضاء، ويرأس المؤتمر رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية في البلد الذي يستضيف المؤتمر ويكون رئيسا لمنظمة الأنتوساي للسنوات الثلاث التالية، ويتخذ المؤتمر قراراته بأغلبية أصوات الأجهزة الأعضاء الحاضرة، ما عدا القضايا التي تتطلب أغلبية أصوات لا تقل عن ثلثي الأعضاء الحاضرين، والتي تم الإشارة إليها في قانون المنظمة، وقد عقدت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا حتى تاريخ إعداد هذه الورقة اثنين وعشرين مؤتمرا، كما و تعتبر مشاركة ديوان المحاسبة الليبي بأعمال هذه المؤتمرات هي مشاركة متقطعة، ولم يلحظ وجود أية أبحاث أو مشاركات علمية في أي من المواضيع التي طرحت في المؤتمرات المذكورة، أو أية مشاركة في الأعمال الإدارية والتنفيذية للمنظمة، كما أشار الحطاب[10] إلى أن عدم المشاركة الدورية والفعالة من قبل

10 - بتاريخ (2015/9/9) تم إجراء مقابلة بديوان المحاسبة الليبي مع الدكتور طارق مصطفى الحطاب، مدير عام مركز البحوث والدراسات الاستراتيجي بديوان المحاسبة الليبي.

ديوان المحاسبة الليبي في أعمال ومؤتمرات المنظمة وأجهزتها يفوت فرص الاستفادة مما يطرح من أبحاث ومواضيع تتعلق بأساليب وطرق الرقابة على الأموال العامة ومن الدورات التدريبية التي تعقد تحت رعاية المنظمة.

كما وتتكون التشكيلات الهيكلية للمنظمة أيضا من المجلس التنفيذي للمنظمة، وتمثلت مهام هذا المجلس في إقرار الإجراءات والوسائل التنفيذية لتحقيق أهداف المنظمة، إضافة إلى إقرار الاعتراف بمجموعات العمل الإقليمية كأعضاء في المنظمة في فيينا وتأخذ قراراته صفة النفاذ، ويتكون المجلس التنفيذي من (18) عضوا، في حين تكونت الأمانة العامة، والتي يتولى رئاستها رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية في النمسا، ويمثل الأنتوساي في المؤتمرات والمشاركات الدولية، ويكون نائب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية نائبا للأمين العام، ويكون مقر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في مقر الجهاز الأعلى للرقابة المالية النمساوي، وتقوم الأمانة العامة بجميع المهام والإجراءات اللازمة لانعقاد المؤتمرات ومساعدة المجلس التنفيذي وتكون حلقة وصل بين الأعضاء، وتم تشكيل سبع مجموعات عمل إقليمية وفقا لقوانين ونظم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية(الغريب، 2005)، تضم في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة المالية الواقعة ضمن كل منها، بهدف التواصل وتبادل الآراء والخبرات فيما بينها وهي كالتالي:

- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأرابوساي) 1976م.
- المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأفروساي) 1976م
- المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأسوساي) 1978م.
- المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأوروساي) 1990م.
- اتحاد جنوب المحيط الهادي للهيئات العليا للرقابة المالية (سباساي) 1987م.
- المنظمة الكاريبية للهيئات العليا للرقابة المالية (كاروساي) 1988م.
- منظمة أمريكا اللاتينية للهيئات العليا للرقابة المالية (اولاسيفي) 1965م.

● **المعايير الرقابية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأنتوساي):**

هي معايير الرقابة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية «أنتوساي»، وترجع فكرة إصدار معايير الرقابة الدولية إلى إعلان ليما وإعلان طوكيو 1977م، والتقارير والتوصيات التي تبنتها الأنتوساي في مؤتمرات متعددة وتقرير مجموعة الأمم المتحدة في اجتماعها عن الحسابات العامة والرقابة في الدول المتقدمة (عبد الصبور، 2003)، وفي المؤتمر السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو بالاوروجواي عام 1998م، طلبت الأجهزة الأعضاء من لجنة الأنتوساي للمعايير الدولية هيكلة المعايير الرقابية وتمت المصادقة على المعايير بعد إعادة صياغتها في المؤتمر السابع عشر للأنتوساي، المنعقد في سيول سنة 2011م، (الأنتوساي، أخلاقيات المهنة والمعايير الرقابية، 2002)، وأوصى المؤتمر الخامس عشر للمنظمة المنعقد في القاهرة سنة 1995م أن تقوم لجنة الأنتوساي للمعايير الرقابية بوضع مشروع لقواعد «آداب المهنة» باعتباره استكمالا للمعايير الرقابية (الجهاز المركزي للمحاسبات، 1995)، ثم قامت لجنة الأنتوساي للمعايير الرقابية بعد ذلك بإعداد «معايير الرقابة على الأداء» والتي طرحت للموافقة عليها في المؤتمر الدولي الثامن عشر للأنتوساي والذي أقيم في بودابست بالمجر عام 2004م، ولما كانت الرقابة على الأداء جزءاً من العمل الرقابي، فقد جاءت معايير الرقابة على الأداء لتكمل مجموعة المعايير للأنتوساي (الأنتوساي، مسودة معايير الرقابة على الأداء، 2001)، وقامت لجنة الأنتوساي للمعايير الرقابية بإعداد وثيقة رقابية جديدة أخرى وهي وثيقة «المبادئ الرئيسية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة»، وتعتبر جميع هذه الوثائق إضافة للوثيقة الأصلية، الخاصة بمعايير الرقابة الدولية.

وتتكون المعايير الرقابية[11] التي أصدرتها الأنتوساي من أربعة فصول، خصص الفصل الأول منها للمبادئ الأساسية للرقابة المالية الحكومية والتي تمثل مسلمات أساسية ومنطلقات منسقة ومبادئ منطقية تساعد على تطوير المعايير الرقابية وتساعد المراجعين

11 – متوفرة في الموقع الرسمي للمنظمة .(WWW.INTOSAI.ORG)

في بلورة أفكارهم وإعداد تقاريرهم الخاصة في الحالات التي لا تنطبق عليها معايير محددة، وتتضمن المبادئ الأساسية للرقابة الحكومية المعايير التالية: قابلية المعايير الرقابية للتطبيق، و الحكم غير المتحيز، و المساءلة العامة، و مسؤولية الإدارة، و إصدار المعايير المحاسبية، و ثبات تطبيق المبدأ المحاسبي، و وجود نظام رقابة داخلية، و الاطلاع على المعلومات، و الأنشطة الخاضعة للرقابة، و تحسين التقنيات الرقابية، وخصص الفصل الثاني للمعايير العامة للرقابة المالية الحكومية والتي تمثل المؤهلات التي يجب أن تتوافر في كل من المراجع والمؤسسة الرقابية حتى يتسنى لكل منهما القيام بتنفيذ المهام المتعلقة بالمعايير الميدانية والمعايير الخاصة بإعداد التقارير بكفاءة وفعالية، وتتضمن المعايير العامة للرقابة الحكومية ما يلي: المؤهلات والتوظيف، التدريب والتوظيف، الأدلة والتوجيهات المكتوبة، تدعيم الخبرات، و مراجعة ضمان الجودة، الاستقلالية، و تضارب المصالح، و الكفاءة، والعناية المهنية، في حين خصص الفصل الثالث للمعايير الميدانية للرقابة المالية الحكومية والتي تمثل معايير تنفيذية تتعلق بالجانب التنفيذي لعملية الرقابة فهي تهدف إلى تحديد المقاييس أو الإطار الشامل والأفعال المتوازنة التي ينبغي أن يتبعها المراجع حيث تشكل نتائج تنفيذ المعايير الميدانية المصدر الأساسي لمحتويات التقرير أو الرأي وتكونت هذه المعايير من: التخطيط، الإشراف والمراجعة، تقييم الرقابة الداخلية، المطابقة مع القوانين واللوائح، إثباتات الرقابة، تحليل البيانات المالية، وأخيرا قد خصص الفصل الرابع لمعايير صياغة التقرير للرقابة المالية الحكومية والتي تتضمن رأي المراجع وغيره من الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية نتيجة للرقابة النظامية وكذلك تقرير المراجع عند الانتهاء من رقابة الأداء، وتقضي هذه المعايير بأن يقوم المراجع في نهاية كل عملية رقابية بإعداد تقارير مكتوبة بشكل ملائم يبدي فيها رأيه ويوضح الملاحظات المكتشفة وأن يكون محتواها بعيدا عن الغموض سهل الفهم متضمنا معلومات موثقة بإثباتات كافية، وبأن يكون الجهاز الأعلى للرقابة هو المسؤول في نهاية الأمر عن اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإجراء الذي ينبغي بخصوص ممارسات الغش أو المخالفات الخطيرة التي يكتشفها المراجعون (العنزي، 2006).

وقد بدأ ديوان المحاسبة الليبي فعلا بمرحلة تبني معايير الأنتوساي، وذلك من خلال اتفاقية المغرب، حيث أبرم رئيس الديوان مع الأمين العام لمنظمة الأرابوساي وممثل الأمين العام لمبادرة تنمية الأنتوساي، خلال ورشة العمل التي عقدت بالمملكة المغربية شهر يونيو 2014م، حول تطبيق معايير الأنتوساي، وسيتم بموجب الاتفاقية تنفيذ ثلاثة برامج من قبل مبادرة تنمية الأنتوساي تمكن المشاركين من الحصول على شهادة ميسري تطبيق معايير الأنتوساي في مجالات الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام، ويلتزم الديوان بموجب الاتفاقية بإعداد خطة لتطبيق معايير الأنتوساي في ضوء نتائج استخدام أدوات تقييم الالتزام (أي كات)[12] بمعايير الأنتوساي قبل يوليو 2016م، كما وتم إلزام الديوان بإجراء مهمة رقابية واحدة على الأقل استنادا إلى معايير الأنتوساي وبدعم من ميسري تطبيق المعايير قبل شهر يوليو 2016م، ويعتبر التطبيق هو المرحلة الأصعب والتي تتطلب مجهوداً إضافياً، و توجد ثلاثة خيارات عند تطبيق معايير الأنتوساي إما أن تطبق كمعايير معتمدة، أو يستأنس بها كمرشد، أو لدعم معايير أخرى، ونتيجة لعدم وجود معايير وطنية، أخذ الديوان الخطوة الأولى كمعايير معتمدة.

- **تجميع وتحليل البيانات:**

ونظرا لأهمية معايير الأنتوساي ودورها في دعم العمل الرقابي في دواوين المحاسبة، ونتيجة للفساد المالي والإداري المتفشي حاليا في المؤسسات والشركات العامة (زكري، 2013)، ولمحاربة هذا الفساد المنتشر، وللرقي بليبيا في مصافي دول العالم، وكون الديوان هو المسؤول الأول في المحافظة على المال العام وتقييم الأداء الإداري للوحدات الإدارية التابعة للدولة، أوصت دراسة زكري (2013)، بإجراء دراسة على مدى إمكانية تطبيق

12 – وتستخدم لتقييم احتياجات تطبيق المعايير من خلال استخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للمساعدة في استطلاع ممارسات الرقابة الحالية للديوان ومقارنتها بمتطلبات المعايير حتى يتمكن الديوان من تحديد احتياجاته من أجل تطبيق المعايير، على أن تتم هذه العملية بمساعدة الميسرين قبل شهر يوليو 2016م.

المعايير الدولية للرقابة الحكومية، كما تبين من خلال بعض المقابلات[13] أن ديوان المحاسبة في ليبيا لا يطبق معايير الأنتوساي، وبناءً على ما سبق فإن دراسة إمكانية تطبيق معايير الأنتوساي من قبل ديوان المحاسبة في ليبيا قد يقدم إضافة علمية وعملية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة سؤال البحث كما يلي:

- **هل يمكن تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة بليبيا؟**

وتم صياغة سؤال البحث بالفرضية التالية:

«لا يمكن تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة بليبيا»

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة عدد أربع فرضيات فرعية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولي:**

«لا يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا»

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

«لا يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا»

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

«لا يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا»

13 - بتاريخ (2014/5/28م) تم إجراء ثلاث مقابلات مع كل من، السيد مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية فرع بنغازي، ومع السيد مدير إدارة فحص حسابات الشركات فرع بنغازي، ومع السيد مدير إدارة فحص الهيئات والمؤسسات فرع بنغازي.، وبتاريخ (2015/9/6م) تم تأكيد هذه الآراء بإجراء مقابلة بديوان المحاسبة الليبي مع الأستاذ طارق علي العيدودي، مدير عام إدارة التدريب بديوان المحاسبة الليبي ومع الدكتور طارق مصطفى الحطاب، مدير عام مركز البحوث والدراسات الاستراتيجي بديوان المحاسبة الليبي، الإدارة العامة طرابلس.

● **الفرضية الفرعية الرابعة:**

«لا يمكن تطبيق معايير إعداد التقارير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا»

و لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على قائمة الاستبيان[14] كأداة رئيسية في هذه الدارسة، وقد تكونت استمارة الاستبيان من جزئين، فتكون الجزء الأول: من المعلومات الشخصية لعينة الدراسة كالمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة بالديوان، وعدد الدورات التدريبية وما هو مجال هذه الدورات، في حين تكون الجزء الثاني: من أسئلة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة، وقد تكونت هذه الأسئلة من أربعة محاور كما يوضح الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) تقسيم أسئلة الاستبيان والغرض منها

المحاور	الغرض من الأسئلة	عدد الأسئلة
المحور الأول	هل يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	15 سؤالاً
المحور الثاني	هل يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	21 سؤالاً
المحور الثالث	هل يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	18 سؤالاً
المحور الرابع	هل يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	12 سؤالاً

يوضح هذا الجدول أسئلة الاستبيان والغرض منها

14 – تم تصميم استمارة الاستبيان بعد الإطلاع على معايير الأنتوساي والدراسات السابقة الواردة بهذه الدراسة.

وتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الديوان الذين لهم معرفة بمعايير الأنتوساي[15] وعددهم (60) موظفاً، ونظرا لصغر حجم المجتمع وذلك لأن المهتمين بمعايير الأنتوساي أو لهم دراية بالمعايير هو جزء بسيط من الموظفين الفنيين المراجعين، فإن الدراسة اعتمدت على أسلوب المسح الشامل وتم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة، إلا إن هناك عدد (5) موظفين لم يجيبوا على استمارة الاستبيان، وعدد (2) موظفين استماراتهم غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبالتالي أصبح المجتمع المذكور عينة واتجهت الدراسة إلى اختبار الفروض بدلاً من التساؤلات والجدول رقم (1) يوضح عدد الاستمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

جدول رقم (2) الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة ٪
استمارات موزعة	60	٪ 100
استمارات مستلمة	55	٪ 91.7
استمارات لم تستلم	5	٪ 8.3
استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي[1]	2	٪ 3.3
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	53	٪ 88.3

يوضح هذا الجدول عدد الاستمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود

15 - بتاريخ (2015/9/8) تم إجراء مقابلة بديوان المحاسبة الليبي مع الدكتور طارق مصطفى الحطاب، مدير عام مركز البحوث والدراسات الاستراتيجي بديوان المحاسبة الليبي، وهو من المتخصصين بمعايير الأنتوساي بالديوان، فقد أكد على أن المهتمين بمعايير الأنتوساي أو لهم دراية بالمعايير هم نسبة قليلة من الموظفين الفنيين المراجعين، كما أشار الحطاب على أنه لكي تعطي الدراسة نتائج واقعية وصحيحة، ومن خلال خبرته الأكاديمية والعملية بالديوان، يجب أن يكون مجتمع الدراسة محصوراً بالموظفين الذين لديهم معرفة ودراية بمعايير الأنتوساي.

وتم تبويب البيانات وتحليلها، ومعالجتها إحصائيا بالأساليب التالية:

1. **اختبار صدق وثبات الاستبيان** Reliability Analysis:

وقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ "Alpha Chronbach" للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفا)، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60 ٪) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60 ٪) فإن ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة، وذلك لكل فرضية فرعية على حدة، (البياتي، 2005)، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) اختبار الصدق والثبات للفرضيات الفرعية للدراسة

ت	الفرضيات الفرعية للدراسة	معامل الثبات	معامل الصدق	التعليق
1	تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي	0.928	0.963	مقبول إحصائيا
2	تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي	0.965	0.982	مقبول إحصائيا
3	تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي	0.953	0.976	مقبول إحصائيا
4	تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي	0.842	0.917	مقبول إحصائيا

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الصدق والثبات عند مستوى ألفا (0.6)

من خلال الجدول رقم (3)، يلاحظ أن جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها كانت مقبولة إحصائياً، ويدل ذلك على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حدة، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسباً مقبولة إحصائياً، حيث تعتبر أصغر قيمة مقبولة ل ألفا هي (0.6)، وأفضل قيمة مقبولة تقع بين (0.7)، و (0.8)، وكلما زادت على ذلك يدل على أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية (البياتي، 2005).

2. التحليل الوصفي Descriptive Analysis:

وقد تم استخدام هذا الأسلوب لتحليل ووصف البيانات العامة عن المشاركين وذلك من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية كما يلي:

- **توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي:**

جدول رقم (4) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي للمشارك	العدد	النسبة ٪
دكتوراه	1	٪ 1.9
ماجستير	9	٪ 17
بكالوريوس	35	٪ 66
دبلوم عالي	8	٪ 15.1
المجموع	53	٪ 100

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (4) أن معظم عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس ونسبتهم

(66 ٪)، وأن نسبة (17 ٪) هم من حملة الماجستير، وأن ما نسبته (15.1 ٪) يحملون الدبلوم العالي، وأن ما نسبته (1.9 ٪) هم من حملة درجة الدكتوراه، وذلك يزيد من درجة الاعتمادية والموثوقية في البيانات المتحصل عليها.

- **توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي:**

يتطلب أداء الوظيفة المالية والرقابية بكفاءة عالية ضرورة توافر الكفاءات المؤهلة في مجال التخصص والجدول رقم (5) يوضح توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تخصصاتهم العلمية:

جدول رقم (5) توزيع المشاركين بحسب التخصص العلمي

التخصص العلمي للمشارك	العدد	النسبة ٪
محاسبة	36	٪ 67.9
إدارة أعمال	3	٪ 5.7
اقتصاد	1	٪ 1.9
تمويل	2	٪ 3.8
أخرى	11	٪ 20.7
المجموع	53	٪ 100

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي

من الجدول رقم (5) يتضح أن نسبة المتخصصين في مجال المحاسبة من المشاركين قد بلغت (67.9 ٪) وتشكل أعلى نسبة من التخصصات المشاركة في الدراسة، الأمر الذي يسهل فهم المشاركين في الدراسة للمعايير الرقابية للأنتوساي، كما يتضح من الجدول أن

ما نسبته (20.7 ٪) من إجمالي التخصصات كانت في المجالات الأخرى، ونسبة (5.7 ٪) في مجال إدارة الأعمال، وأن ما نسبته (3.8 ٪) في مجال التمويل، فيما كانت النسبة الأقل وهي (1.9 ٪) في مجال الاقتصاد.

■ **توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الخبرة العملية:**

يمثل اكتساب الخبرة في مجال الرقابة أمرا هاما وضروريا لرفع الأداء والجدول التالي يوضح توزيع العدد والنسبة لسنوات الخبرة بالنسبة للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (6) توزيع المشاركين بحسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من 5 سنوات	7	٪ 13.2
من 5 إلى 9 سنوات	5	٪ 9.4
من 10 إلى 15 سنة	14	٪ 26.4
15 سنة فأكثر	27	٪ 51
المجموع	53	٪ 100

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (6) أن ما نسبته (51 ٪) من المشاركين في الدراسة بلغت خبرتهم خمس عشرة سنة فأكثر، وأن ما نسبته (26.4 ٪) بلغت خبرتهم من عشر إلى خمس عشرة سنة، وأن ما نسبته (13.2 ٪) بلغت خبرتهم أقل من خمس سنوات، فيما كانت النسبة الأقل وهي (9.4 ٪) للموظفين الذين بلغت خبرتهم من خمس إلى تسع سنوات، ويمكن أن نستخلص من هذه المؤشرات أن البيانات المتحصل عليها للدراسة كان مصدرها في الغالب من المشاركين ذوي الخبرة الطويلة نسبياً.

■ **توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الدورات التدريبية:**

جدول رقم (7) توزيع المشاركين بحسب الدورات التدريبية

المتحصلين على دورات	العدد	النسبة ٪
نعم	32	٪ 60.4
لا	21	٪ 39.6
المجموع	53	٪ 100

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب الدورات التدريبية

يتضح من الجدول رقم (7) أن ما نسبته (60.4 ٪) من المشاركين في الدراسة قد تحصلوا على دورات تدريبية، في حين أن ما نسبته (39.6 ٪) من المشاركين في الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية، وتعتبر ويشير ذلك إلى اهتمام الديوان بتدريب موظفيه في مجال عملهم لكسب المهارات المختلفة والرفع من كفاءتهم.

■ **توزيع المشاركين في الدراسة بحسب عدد الدورات التدريبية التي شاركوا فيها:**

جدول رقم (8) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب عدد الدورات التدريبية

المشاركة في الدورات	العدد	النسبة ٪
دورة واحدة	9	٪ 28.1
من 2 إلى 4 دورات	21	٪ 65.6
أكثر من 4 دورات	2	٪ 6.3
المجموع	32	٪ 100

يوضح هذا الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية

يبين الجدول رقم (8) أن نسبة (65.6 ٪) قد تحصلوا على عدد من دورتين إلى أربع دورات وهي النسبة الأكبر، وأن ما نسبته (28.1 ٪) تحصلوا على دورة واحدة، فيما كانت النسبة الأقل وهي (6.3 ٪) ممن تحصلوا على أكثر من أربع دورات.

3. التحليل الاستدلالي Inferential Analysis:

للحكم على فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها في الجزء الثاني من استمارة الاستبيان والذي احتوى على مجموعة من الأسئلة التي من شأنها الحكم على فرضيات الدراسة، وكون بيانات الدراسة المجمعة وصفية ولا تتبع للتوزيع الطبيعي، فإن الاختبار عما إذا كان المتوسط المرجح لكل عبارة يختلف عن الوسط الفرضي (3)، تم باستخدام الاختبارات اللامعلمية اللامعلمية "Nonparametric" ومنها اختبار ويلكوكسون "Wilcoxon Signed Ranks Test"، وتم إجراء الاختبار الإحصائي لكل سؤال من الأسئلة الخاصة بكل فرضية فرعية على اعتبار أنها فرضيات جزئية للفرضية الفرعية التابعة لها وذلك عند نسبة (60 ٪)، وتم تحديد هذه النسبة بناء على رأي أحد المتخصصين في مجال الإحصاء[16]، وبالتالي فلن يتم قبول أية إجابة تكون أصغر من أو تساوي (60 ٪)، وفي المقابل سيتم قبول أية إجابة أكبر من (60 ٪)، وبناء على ذلك تم صياغة الفرضية الصفرية (H_0) والفرضية البديلة (H_1) لهذه المجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

$$H_0: \mu \leq 3 \quad * \quad H_1: \mu > 3$$

و تم استخدام قيمة (P - Value)[17] للمقارنة مع مستوى المعنوية (α) الذي تم إجراء الاختبار الإحصائي للفرضيات الفرعية عندها، وهي (α=0.05).

16 – الدكتور عبد الغفار المنفي، عضو هيئة تدريس بقسم الإحصاء، ورئيس قسم الإحصاء، كلية العلوم، جامعة بنغازي.
17 – هي أصغر مستوى معنوية ل α التي عندها يمكن أن ترفض فرضية إحصائية (H0)، (البياتي، 2005).

- **ملخص النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

الفرضية الصفرية (H_0): لا يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

الفرضية البديلة (H_1): يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

بالنسبة للفرضيات الجزئية للفرضية الفرعية الأولى أظهرت النتائج، أنه تم رفض عدد (12) فرضية صفرية (H_0) من أصل (15) فرضية صفرية، حيث كانت المتوسطات المرجحة للأسئلة أرقام (من 1 إلى 8 و 11، 14، 15)، أكبر من الوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لكل سؤال، أما السؤال رقم (12)، فكان المتوسط المرجح له أصغر من الوسط الفرضي (3)، إلا إن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية أصغر من (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة له أيضا، أما الأسئلة رقم (9، 10)، فكانت قيمة المتوسطات المرجحة أكبر من الوسط الفرضي (3)، إلا إن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية غير معنوية أكبر من (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لهذه الأسئلة ورفض الفرضية البديلة لها، أما السؤال رقم (13)، فكانت قيمة المتوسط المرجح أصغر من الوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى أن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية غير معنوية أكبر من (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لهذا السؤال ورفض الفرضية البديلة له،

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الأولى تم رفض عدد اثني عشر فرضية صفرية جزئية، وقبول ثلاث فرضيات صفرية جزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

● **ملخص النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

الفرضية الصفرية (H_0): لا يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

الفرضية البديلة (H_1): يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

بالنسبة للفرضيات الجزئية للفرضية الفرعية الثانية أظهرت النتائج، بأنه تم رفض عدد (20) فرضية صفرية (H_0) من أصل (21) فرضية صفرية، حيث كانت المتوسطات المرجحة للأسئلة أرقام (من 1 إلى 14 و من 16 إلى 20)، أكبر من الوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لكل سؤال، أما السؤال رقم (21)، فكان المتوسط المرجح أصغر من الوسط الفرضي (3)، إلا إن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية أصغر من (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة له، أما السؤال رقم (15)، فقد كانت قيمة المتوسط المرجح أكبر من الوسط الفرضي (3)، إلا إن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية غير معنوية أكبر من (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لهذا السؤال ورفض الفرضية البديلة له.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الثانية تم رفض عدد عشرين فرضية صفرية جزئية، وقبول فرضية صفرية واحدة جزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

● **ملخص النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

الفرضية الصفرية (H_0): لا يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

الفرضية البديلة (H_1): يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

بالنسبة للفرضيات الجزئية للفرضية الفرعية الثالثة أظهرت النتائج بأنه تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0)، حيث كانت المتوسطات المرجحة للأسئلة أرقاماً (من 1 إلى 17)، أكبر من الوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لكل سؤال، أما السؤال رقم (18)، فكان المتوسط المرجح أصغر من الوسط الفرضي (3)، إلا إن قيمة P-Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية أصغر من (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة له.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الثالثة تم رفض جميع الفرضيات الصفرية الجزئية، وعدم قبول أية فرضية صفرية جزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

- **ملخص النتائج الإحصائية لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

الفرضية الصفرية (H_0): لا يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

الفرضية البديلة (H_1): يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

بالنسبة للفرضيات الجزئية للفرضية الفرعية الرابعة أظهرت النتائج، بأنه تم رفض جميع الفرضية الصفرية (H_0) حيث كانت المتوسطات المرجحة لكل الأسئلة أكبر من

الوسط الفرضي (3)، بالإضافة إلى أن قيمة P - Value كانت ذات دلالة إحصائية معنوية وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لكل سؤال.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبار للفرضية الفرعية الرابعة تم رفض جميع الفرضيات الصفرية الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة (H_1) لها، أي أنه يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا.

● **ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:**

يتضمن الجدول رقم (9) ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الأربعة:

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

م	الفرضيات الفرعية للدراسة	القرار الإحصائي
1	لا يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	رفض H_0
2	لا يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	رفض H_0
3	لا يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	رفض H_0
4	لا يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة في ليبيا	رفض H_0

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية عند مستوى معنوية (0.05)

يبين الجدول رقم (**9**)، رفض عدد (4) فرضيات فرعية صفرية (H_0) من أصل (4) فرضيات فرعية صفرية، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الرئيسية الصفرية (H_0) للدراسة وقبول الفرضية الرئيسية البديلة (H_1) لها، أي إنه:

"يمكن تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة بليبيا"

■ **النتائج:**

تأسيساً على نتائج تحليل بيانات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ديوان المحاسبة الليبي لا يتبع حالياً معايير للرقابة المالية الحكومية تختص به أثناء ممارسته لمهامه، ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة كما يلي:

- **أولاً:** يمكن تطبيق المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة الليبي، مع ضرورة معالجة الجوانب التالية:

- أن مراجع الديوان لا يقوم بالرقابة على الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد الاقتصادية للجهات الخاضعة لرقابته (رقابة الأداء)، وهذا ما يتنافى مع ما جاءت به اللائحة التنفيذية[18] للقانون رقم (19) لسنة 2013م، كما وأكد المشاركون بالدراسة بأنه تندرج ضمن اختصاصات الديوان رقابة الأداء ولكن فعليا لا يتم التقيد بذلك.

- إن الديوان لا يستخدم نظم المعلومات الحديثة في ممارسة الرقابة المالية على

18 - نصت المادة رقم (16) من الفصل الرابع على أنه «على الديوان أن يقوم بفحص وتقييم الجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفاءتها وفعاليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة لها وأن تلك الجهات قد استخدمت مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الإنفاق» (اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19، 2015م: 7).

الجهات الخاضعة لرقابته وهذا ما تنافى مع ما جاءت به اللائحة التنفيذية[19] للقانون رقم (19) لسنة 2013م.

- **ثانياً:** يمكن تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة الليبي، مع ضرورة التزام الديوان بشروط قبول تعيين مراجعي الديوان بأن يكون لديهم المعرفة والمهارة الأساسية لممارسة مهنة المراجعة تماشياً مع ما جاءت به اللائحة التنفيذية[20] للقانون رقم (19) لسنة 2013م، وأكد احد المشاركين بالدراسة بأن هناك شروطا في قانون الديوان في تعيين المراجعين لكن هناك مراجعين تم تعيينهم في السابق ولازالوا يمارسون عملهم كمراجعين في الديوان وليس لديهم مؤهلات جامعية في تخصص المحاسبة.
- **ثالثاً:** يمكن تطبيق المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي بديوان المحاسبة الليبي، مع معالجة عدم اعتماد مراجع الديوان على عمل المراجع الداخلي في ممارسة مهامه.
- **رابعاً:** يمكن تطبيق معايير إعداد التقرير في الرقابة الحكومية وفقا لمعايير الأنتوساي

19 - نصت المادة رقم (20) من الفصل الرابع على أنه « للديوان في سبيل ممارسة مهامه أن يتولى دراسة وتقييم نظم تشغيل البيانات الإلكترونية من حيث التشريعات المنظمة لاستخدامها وحجيتها في مواجهة أصحاب المصالح والمسؤولية القضائية ومن حيث الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية ومخرجاتها من القوائم والإحصائيات والتقارير المالية وأدلة الإثبات من مستندات ورقية ومنظومات معلوماتية بديلة للدفاتر والدورة المستندية التقليدية، وللديوان أن يتحقق من سلامة عمليات الإدخال ومستندات التوثيق اللازمة وكذلك إجراء اختبارات للمعالجة والتحقق من التوجيه والترحيل الإلكتروني والحصول على مخرجاتها وإجراء الاختبارات والمطابقة اللازمة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها وضوابط تشغيلها وأمانها واقتصاديتها ومن أن منظومات الحسابات شاملة ومتكاملة ومتواصلة بين المراكز الرئيسية والفروع على مستوى الوحدة وعلى المستوى القطاعي وأن البنية التحتية لمنظومة الاتصالات كفؤة وفعالة وآمنة ، وله أن يتصل بمعدي منظومات الحسابات ومشغليها للوصول إلى قناعة بسلامة الأنظمة الإلكترونية» (اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19، 2015: 9).

20 - نصت المادة رقم (62، 63) من الفصل التاسع على أنه» يشترط في رئيس الديوان ووكيله وأعضائه وموظفيه الفنيين أن يكونوا من الليبيين الحاصلين على مؤهل عال أو جامعي في القانون أو الاقتصاد أو المحاسبة أو الهندسة أو أي مؤهل آخر تتطلبه طبيعة عمل الديوان يحدد بقرار من رئيس الديوان، ويشترط فيمن يعين في إحدى وظائف الديوان أن تتوفر فيه كافة الشروط المقررة للتعيين في الوظائف العامة ، و أن يجتاز امتحان التعيين التحريري والمقابلة الشخصية بنجاح أمام لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من قبل الرئيس على أن يراعى في تشكيلها مختلف التخصصات التي يمارسها الديوان و أن لا تقل درجة أي عضو من أعضائها عن الدرجة العاشرة ، و يحدد القرار الكيفية التي يجري بها الامتحان ، بالإضافة إلى اجتياز شروط القبول الخاصة التي تتحدد بقرار من الرئيس» (اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19، 2015: 24).

بديوان المحاسبة الليبي ويتماشى ذلك مع ما جاء في اللائحة التنفيذية[21] للقانون رقم (19) لسنة 2013م.

وتأسيساً على نتائج معايير الأنتوساي الفرعية الأربعة، فإن النتيجة الرئيسية للدراسة تشير إلى إمكانية تطبيق معايير الأنتوساي في ديوان المحاسبة الليبي.

■ **التوصيات:**

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات، أهمها إسراع الجهات المعنية في الديوان بتطبيق معايير الأنتوساي و إصدار قرار من رئاسة الديوان بأن تصبح معايير الأنتوساي معايير ملزمة للديوان وأن يتم تعديل القانون رقم (19) لسنة 2013م، ولائحته التنفيذية بما يتناسب مع معايير الأنتوساي، كما وتوصي الدراسة أيضاً بدراسة مدى التزام مراجعي الديوان بتطبيق الإجراءات الواردة بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الديوان، ووضع شروط قبل تعيين مراجعين للديوان بأن يكون لديهم المعرفة والمهارة الأساسية لممارسة مهنة المراجعة، وكذلك العمل على رفع كفاءة العاملين بالديوان وذلك بالتطوير والتدريب المستمر، و مواكبة التطورات الحديثة في مجال الرقابة الحكومية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الجانب، وكذلك ضرورة عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل من قبل الديوان، ونشر الوعي بأهمية تطبيق معايير الأنتوساي من خلال هذه الورش ووسائل التواصل الاجتماعي.

■ **قائمة المراجع:**

● **أولا: المراجع العربية:**

1 - انغلريد، ت: (2000) معايير وتوجيهات للرقابة على الأداء استنادا إلى المعايير الرقابية والتجربة العملية للأنتوساي، ترجمة طارق الساطي، مجلة الرقابة المالية، الكويت.

2 - العنزي، م: (2006) أثر تطبيق معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا الأنتوساي

21 - نصت المادة رقم (61) من الفصل الثامن على أنه « على الديوان أن يعد تقاريره وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للرقابة والمحاسبة إلى أن يتم إعداد معايير وطنية» (اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19، 2015: 22).

على فاعلية ديوان المحاسبة في دولة الكويت، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

3 - العنزي، م: (2009) تقييم فاعلية وكفاءة ديوان المحاسبة في الرقابة على الجهات الحكومية في دولة الكويت، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.

4 - الدوسري، م: (2011) تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الأردن.

5 - القطيش، ح: (2006) تطوير مشروع لزيادة فاعلية ديوان المحاسبة في تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني بالمقارنة مع التجارب العالمية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

6 - العموري، م: (2005) الرقابة المالية العليا، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية.

7 - الحطاب، ط: (2015) رفع التوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ورشة عمل بديوان المحاسبة الليبي.

8 - الغريب، ع: (2005) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبة، مجلة الرقابة الكويت، العدد الأول.

9 - البياتي، م: (2005) تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي Spss، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

10 - النظام الأساسي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأرابوساي).

11 - النظام الأساسي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الأفروساي).

12 - المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، (2002) أخلاقيات المهنة والمعايير الرقابية، لجنة المعايير الرقابية، مؤتمر الأنتوساي السابع عشر، سيول.

13 - المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، (2002) مسودة معايير الرقابة على الأداء، لجنة المعايير الرقابية، مؤتمر الأنتوساي السابع عشر، سيول.

14 - المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، (2002) اتفاقيات واشنطن، لجنة المعايير الرقابية، مؤتمر الأنتوساي السابع عشر، سيول.

15 - القانون رقم (11) لسنة 1996م، بشأن إعادة تنظيم الرقابة الشعبية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقا، طرابلس، ليبيا.

16 - القانون رقم (2) لسنة 2007م، بشأن تنظيم التفتيش والرقابة الشعبية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقا، طرابلس، ليبيا.

17 - القانون رقم (3) لسنة 2007م، بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية، الصادر عن مؤتمر الشعب العام سابقا، طرابلس، ليبيا.

18 - القانون رقم (19) لسنة 2013م، في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

19 - القانون رقم (20) لسنة 2013م، بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

20 - القانون رقم (24) لسنة 2013م، بشأن تعديل القانون رقم (19) لسنة 2013م، في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

21 - القرار رقم (27) الصادر عن رئيس المؤتمر الوطني العام، بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 2013م، في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا.

22 - الجهاز المركزي للمحاسبات، (1995) وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، المنعقد في القاهرة.

23 - ربابعة، د: (2004) مدى تطبيق مدققي ديوان المحاسبة لإجراءات الرقابة على الإيرادات العامة للدولة، دراسة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

24 - زكري، م: (2013) مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، فرع جفارة، مقالة منشورة في الندوة الأولى لديوان المحاسبة، والتي نظمتها كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة زليتن.

25 - عبد الله، ن: (1998) رقابة ديوان المحاسبة في الأردن في ضوء مبادئ المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا الأنتوساي، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

26 - عبد الصبور، م: (2003) مشاكل تطبيق معايير الرقابة الدولية في الأجهزة الرقابية، مجلة

الرقابة المالية، منشورات المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية، العدد الثالث والأربعون.

27 – كويفاتية، م: (1991) الرقابة المالية ودورها في القطاع العام، رسالة دكتوراه، جامعة حلب.

● ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 - Anerud, K: (2004) Developing Intemational Auditing Standards Coopcration Between Intosai and the Intemational federation of Accountants, International Journal of Government Auditing, Washington, Oct, Vol.31,4, p.20.

2 - European Accounting Court: (1998) European Implementing Guidelines for the Intosai Auditing Standars, Brussels, available in http:/www.eca.eu.int/cooper/pudlications/docs/Intosaiar.doc [102014/05/].

3 - INTOSAI, (1977) Lima Decleration of Guidelines On Auditing Precepct.

4 - INTOSAI, (2014) International Organization of Supreme Audit Institutions, http://WWW. Intosai.com. [52014/5/].

5 - ISSAI, (2014) International Standards of Supreme Audit Institutions INTOSAI Guidance for Good Governance, http://WWW. issai.com. [62014/5/].

6 - The Asian Organization of Supreme Audit Institutions, (ASOSAI): (2005) Performance Audit Work Shop, From (8 - 19) October New Delhi - India.

دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا

«من وجهة نظر العاملين بالمصارف الإسلامية في ليبيا»

■ د. إسماعيل الطاهر الأحمر* ■ أ. عبد السلام أحمد دنقر** ■ إياد علي مفتاح بالحاج***

● تاريخ استلام البحث 2022/07/03م ● تاريخ قبول البحث 2022/10/09م

■**المستخلص:**

هوية المصارف الإسلامية لا تتم إلا بتميزها عن المصارف التجارية في تطبيق الشريعة الإسلامية في جُل تعاملاتها المصرفية. وللتأكد من انسجام العمل المصرفي مع الأحكام الشرعية، كان لزاماً وجود مراقب شرعي يتابع أنشطة المصارف الإسلامية. ويلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً في تعزيز عمل المراقب الشرعي من خلال متابعة التقارير التي يقدمها وفقاً لمهمته الأساسية. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا. مصرف اليقين، ومصرف النوران والمصرف الليبي الإسلامي، نموذجا، وبتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة تم التوصل إلى جُملة من النتائج أهمها: أن المراجع الخارجي لدى المصارف يقوم بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ويتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، ويتولى عملية تقييم كفاءة ومهنية المدقق الشرعي. إلا إنه لا يتولى عملية مراجعة القوائم المالية للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية. وبناءً على هذ النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية بالشكل الأمثل.

● **الكلمات المفتاحية:** المراجع الخارجي، الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية.

*قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail:abdugotrsi@gmail.com

**قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail:alahmernasir@gmail.com

***قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail: eyadbelhaj7@gmail.com

■ **ABSTRACT**

This study aimed to identify the impact of voluntary disclosure components (geThe identity of Islamic banks can only be achieved by distinguishing them from commercial banks in applying Islamic Sharia in most of their banking transactions. In order to ensure the consistency of banking work with the Shariah rulings, it was necessary to have a Shariah observer who monitors the activities of Islamic banks. The external auditor plays an important role in enhancing the work of the Shariah auditor by following up on the reports he submits in accordance with his primary mission. From this point of view, the current study aimed to identify the role of the external auditor in strengthening the legal supervision of Islamic banks in Libya by applying to each of Al - Yaqin Bank, Al - Nouran Bank and the Libyan Islamic Bank, and by analyzing the data collected through the study tool, a number of results were reached. The most important of them was that the external auditor at the banks reviews and approves the audit plans proposed by the internal Sharia audit department, and ensures the adequacy and effectiveness of the internal Sharia control system, and also undertakes the process of evaluating the efficiency and professionalism of the Sharia auditor. However, it does not undertake the process of reviewing the financial statements to ensure that they meet the requirements of Sharia standards. Based on these results, a number of recommendations were developed that would contribute to activating the role of the external auditor in enhancing Shariah supervision in an optimal manner.

● **Keywords:** External Auditor, Sharia Supervision, Islamic Banks.

■ **المقدمة:**

شهد الاقتصاد الليبي تطوراتٍ عديدةٍ أتاحت الفرصة لخصخصة العديد من النشاطات الاقتصادية، كالشركات المساهمة من القطاع الخاص والمصارف الخاصة، وبصدور المنشور رقم (9) لسنة 2009 عن المصرف الليبي المركزي والذي سمح للبنوك القائمة بفتح نوافذ إسلامية وتقديم الخدمات المصرفية البدلية «الإسلامية». أُتيحت الفرصة لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية؛ التي تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية والقضاء على الربا (حافظ، محمد، 2018)، (المحمودي، 2018)، (أبو فائد، التير، 2014).

ومع نشأة المصارف الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى وجود مراقب شرعي قريب من الممارسة اليومية لأنشطتها، بقصد الاطمئنان على عدم خروجها عن أي حكم شرعي (بن عمارة، 2014). لذلك شكلت معظم المصارف الإسلامية هيئة رقابية شرعية خاصه وظيفتها التأكد من انسجام العمل المصرفي مع الأحكام الشرعية، والقيام بواجب الضبط الشرعي لممارسات المصارف الإسلامية، باعتباره جوهر عملية الرقابة الشرعية (الشيخ، 2006). ويُعد وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أمراً في غاية الأهمية من أجل تطبيق التشريعات الإسلامية في جميع التعاملات المالية التي تقوم بها هذه المصارف (زامونة، 2015).

وبالمقابل، فإن بعض المصارف الإسلامية لا تقوم بتوظيف هيئة رقابة فعالة تلتزم بمهامها المناطة بها. وقد أشار (الشيخ، 2006) إلى أن بعض المصارف الإسلامية تقوم بتشكيل هيئة رقابية شرعية متكاملة الصلاحيات، بهدف الاحتفاظ بها كمظهر إسلامي يؤمن التفاف الجماهير حولها، ويجذبهم إلى التعامل معها، دون إيلائها مسؤولية حقيقية في تطبيق الشريعة الإسلامية.

إن عدم التزام المصارف الإسلامية بضوابط وأحكام الشريعة من شأنه أن يُفقدها ميزتها الأساسية، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية هي كأي مؤسسة مالية تحتاج إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الإسلامية من أجل تعزيز الثقة وتحسين الأداء.

وللمراجع الخارجي دور هام في تعزيز الرقابة الشرعية من خلال مراجعة القوائم المالية للمصارف الإسلامية والتأكد من استيفائها للمتطلبات والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واطلاعه على التقارير المعدة من الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي، ويمكن للمراجع الخارجي تقديم التوصيات اللازمة بخصوص إجراءات العمل المصرفية لتتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتقييم كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي، وفحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه. وبحكم وجود بعض المصارف الإسلامية التي لا تقوم

بتوظيف هيئة رقابية فعالة تلتزم بمهامها المناطة بها إشارةً إلى دراسة الشيخ (2006)، فإن المراجع الخارجي يمكن له أن يساهم في الحد من هذا الإجراء من خلال تقييم أدائهم وتقديم توصية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وعزل أعضاء الرقابة الشرعية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة سوف تناقش دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا، وتطرح الدراسة السؤال التالي:

ما هو دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الليبية؟

■ **فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على تحقيق الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور للمراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

الفرضية الثانية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة على آرائهم حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية بليبيا.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1 - توجيه الاهتمام نحو الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باعتبارها أحد مبادئ الحوكمة المؤسسية الإسلامية.

2 - إبراز دور المراجعة الخارجية في الرقابة الشرعية وتعزيز الثقة في الخدمات المصرفية الإسلامية.

3 - الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد إدارات المصارف الإسلامية في ليبيا والجهات الرقابية.

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من عدة أسباب:

أولاً: تقوم بعض المصارف الإسلامية بتشكيل هيئة رقابية شرعية مشروعة الصلاحيات، وإن دراسة دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية سيساهم بشكلٍ إيجابي في تقييم نتائج أعمال الرقابة الشرعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الثقة في المصارف الإسلامية، وبالتالي فهي دراسة مهمة للمجتمع.

ثانياً: تساهم الدراسة في توجيه الاهتمام بدور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وإبراز دور المراجع الخارجي في تحقيقها.

ثالثاً: لا توجد دراسة تناولت موضوع دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية، مما يجعل الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بمشكلة الدراسة، والوصول إلى نتائج تدعم فرضيتها. حيث تم جمع البيانات الثانوية من الأدبيات التي تم نشرها من دراسات، ومقالات، ودوريات، وكتب، أما البيانات الأولية تم إعداد وتصميم استبانة تتضمن أسئلة متعلقة بجوانب الدراسة الرئيسة.

■ **الدراسات السابقة:**

تشير الدراسة بشيءٍ من الإيجاز الى أهم الدراسات السابقة والأكثر صلة بموضوع الدراسة وذات قيمة حسب اطلاع الباحثين، وتم ترتيبها حسب التسلسل التاريخي، كما سيتم استعراض ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، إلى جانب أوجه التوافق والاختلاف.

1 - دراسة العلبات (2006) بعنوان **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.**

تطرقت إلى التعريف بمفهوم الرقابة الشرعية والتوصل إلى صورة متكاملة عن

الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية وذلك باتباع طرق الاستقصاء من الكتب والمؤتمرات ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية أمر ضروري لضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - دراسة معمري (2013) بعنوان **دور نظم الرقابة في تحسين أداء المصارف الإسلامية.**

من أبرز أهداف هذه الدراسة هو التعرف على دور نظم الرقابة المتعددة في تحسين أداء المصارف الإسلامية والتعرف على تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي والمحاسبي على المصارف الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخلصت إلى أن تكامل الأنظمة الرقابية وتناسقها يعد ضرورة شرعية واقتصادية لا انفصال بينهما، وإلا حدث انحراف في كفاءة وفعالية النظام الإسلامي المنشود في المصرف، وأن لمعايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية دوراً كبيراً في تحسين أداء المصارف الإسلامية.

3 - دراسة الوابل (2015) بعنوان **الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية.**

اشارت هذه الدراسة إلى معالجة ثلاث قضايا تتعلق بالحوكمة، باعتبارها ذات أهمية حيوية من خلال التعرض للحوكمة في الصناعة المصرفية والحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية والحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو توفر عنصر الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية، حيث إن الحوكمة الشرعية تساعد المصارف الإسلامية على مراقبة جميع المعاملات التي تتم داخلها وبالتالي يضمن صحة عملياتها المصرفية من خلال تحسين إدارة المخاطر.

4 - دراسة دحدوح (2015) بعنوان **مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية** دراسة ميدانية.

هدف الدراسة كان إبراز مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سوريا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة من العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة

العمليات المصرفية. وخلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية.

5 - دراسة عطية (2016) بعنوان **مفاهيم الرقابة التدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق.**

تناولت الدراسة المفاهيم الخاصة بالرقابة الشرعية من وجهة نظر علوم الإدارة والحوكمة هي مفهوم الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية والامتثال للشريعة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي لاستنباط النتائج لعدم وجود بيانات مالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة هي نظام متكامل يهدف إلى التحكم الشرعي تتأثر بجميع الكيانات الداخلية خلال الامتثال وفحص العقود والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير والاتفاقيات وغيرها بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية.

6 - دراسة الشين، الريحان (2017) بعنوان **دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية "مصرف الراجحي" بمبدأ الإفصاح والشفافية على جميع البيانات والمعلومات، والقيام بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، وهل تؤدي الحوكمة المؤسسية إلى رفع كفاءة المصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وكذلك الأسلوب الوصفي، أما المنهج التحليلي فكان من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف الراجحي يلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والقيام بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وفق السياسات الشرعية التي وضعتها هيئات الرقابة الشرعية بالمصرف، وأن للحوكمة المؤسسية دوراً في رفع كفاءة مصرف الراجحي من خلال التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

7 - دراسة طنش، عبادة (2018) بعنوان **استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي:** دراسة تحليلية نقدية.

تطرقت الدراسة إلى إبراز دور استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي من خلال معرفة مدى العلاقة بين هيئات الرقابة الشرعية وإدارات المصارف الإسلامية، وما يعكس تلك العلاقة من تأثير على جوانب العمل المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة استقلالية هيئات الرقابة الشرعية تنظيمياً وقانونياً بسلطة لا تؤثر في استقلالها، وإلزام المصارف بالالتزام بمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسعي إلى تنظيم الرقابة الشرعية ضمن مسمى مهني.

8 - دراسة الأمين (2019) بعنوان **دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية.**

سعت الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المثالي للمصارف الإسلامية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالرقابة الشرعية والأداء المالي، كما اعتمدت على الاستبيان في الدراسة الميدانية. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: الرقابة الشرعية التي تعد من أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى من خلال الحفاظ على سلامة تعاملات المصرف من الناحية الشرعية كما تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصرف.

9 - دراسة الكالمي (2021) بعنوان **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية بين الصعوبات وآليات تطوير العمل.**

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية، وتناولت المشاكل والصعوبات التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية وتحد من فاعليتها والوصول إلى نتائج ملائمة لتفعيل آلية عمل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لجمع المعلومات والاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها.

إن المصارف الليبية تعاني من الانقسام المؤسسي والأوضاع السياسية والأمنية في تلك

الفترة التي شهدتها البلاد مما قلل من كفاءة عملها، وعدم التزام بعض المصارف بآلية عمل الرقابة الشرعية لعدم اكتمال فرق الهيئة الشرعية، كما نصت عليها قرارات مصرف ليبيا المركزي.

10 - دراسة السويح، وآخرون (2021) بعنوان **مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الإسلامية.**

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال عمل الصيرفة الإسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام صحيفة استبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العلمية، مستعينين الباحثين فيها بالأساليب الإحصائية المناسبة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة.

واستخدمت الدراسات السابقة مناهج مختلفة لتحقيق أهدافها، إلا إن معظمها كان يتبع منهج الاستقصاء. وما يميز دراستنا أنها تناولت موضوع ربط العلاقة بين المراجعة الخارجية والرقابة الشرعية، والتي لم يتم التطرق إليها عربياً على حسب علم الباحثين، إلى جانب نقص الدراسات المتعلقة بالرقابة الشرعية في المصارف الليبية خصوصاً.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **مفهوم المراجعة الخارجية:**

إن المعنى اللفظي للمراجعة Audit مشتق من الكلمة اللاتينية Audire بمعنى يسمع حيث كانت الحسابات تتلى على مسمع المراجع.

أما المعنى المهني للمراجعة الخارجية فهو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع محل المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك

المشروع في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (زيادي، 2013).

وعرفها (لعويسي، 2016) بأنها عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة وتوصيل النتائج للمستخدمين المهتمين بها.

ويهتم المراجع بفحص الحسابات والقوائم المالية لغرض التحقق من تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها لعرض نتائج المشروع بصورة عادلة وذلك في ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها.

- **أهمية المراجعة الخارجية:**

تعد المراجعة الخارجية وسيلة تخدم عدة فئات تعتمد على البيانات المالية التي يقدمها المراجع الخارجي المستقل لتلبية احتياجاتها كل حسب متطلباتها وهذه الفئات هي(جربوع، 2007):

1 - إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع خارجي محايد مستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات والاعتماد عليها.

2 - المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رؤوس أموالها على عدد كبير من المساهمين، وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، إلى الحاجة الماسة إلى وجود مراجع قانوني مستقل ومحايد يطمئن المستثمرون عن أموالهم لكيلا تتعرض للاختلاس والسرقة، لما يقوم به المراجع من مراقبة لتصرفات إدارة الشركة.

3 - الزبائن: ينحصر اهتمام هذه الشريحة في مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية، لارتباطهم بها كمورد رئيسي لهم من بضائع أو مواد أولية.

4 - المصارف: أغلب المشاريع تحتاج إلى قروض من المصارف، والتي بدورها تعمل على

تحليل المركز المالي قبل موافقتها منح القروض، لضمان قدرة تلك المشاريع على سداد القروض في مواعيدها المحددة.

5 - الجهات الحكومية: تعتمد أجهزة الدولة على البيانات المعتمدة من قبل المراجع القانوني عند فرض ضرائب على تلك المشاريع أو عند رسم السياسات الاقتصادية للدولة.

- **أهداف المراجعة الخارجية:**

إن الهدف الرئيس للمراجعة الخارجية هو إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة عرض القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي للمشرع ونتائج العمليات والتدفقات النقدية في ضوء المبادئ المحاسبية، كما تحقق لنا المراجعة الخارجية أو القانونية التأكيد والتحقق من وجود ممتلكات المشروع بالفعل وأن عمليات الشراء والبيع قد تمت فعلاً في تاريخ الميزانية التي تمت مراجعتها وإبداء الرأي فيها، وإن القوائم على درجة من الشمول والكمال بحيث تم إدراج وتسجيل جميع العمليات الواقعة أثناء السنة المالية محل الفحص، وتبين أيضا التقييم العادل للأصول والملائم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتهدف المراجعة أيضا إلى التحقق من الملكية والمديونية وأن الاصول الظاهرة في الميزانية هي ملك للشركة ولا توجد عليه أي التزامات للغير، وإن القوائم على درجة من التصنيف والتبويب وأنها تقوم على الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها (لعويسي، 2016).

- **المراجعة الخارجية على المصارف الإسلامية:**

تتم مراجعة المصارف الإسلامية مثل أي مصرف تقليدي ربوي للمراجعة الخارجية من قبل مراجع خارجي يوافق عليه المصرف المركزي وفق معايير وشروط معينة.

ويتولى المراجع الخارجي عملية المراجعة وفحص المستندات والسجلات والدفاتر الخاصة بالمصرف الإسلامي خلال فترة معينة طبقا لمجموعة من المعايير والأسس والبرامج والإجراءات المستخدمة في معرفة سلامة المعاملات والأحداث الاقتصادية والمالية للمصرف الإسلامي ثم إبداء رأي فني محايد عما إذا كانت الحسابات الختامية تعبر عن

نشاط المصرف وأن الميزانية العمومية تعبر عن المركز المالي له، وأن تلك المعاملات قد تمت وفق قواعد الشريعة الإسلامية (معمري، 2013).

● **تقرير المراجع الخارجي على حسابات المصرف الإسلامي:**

يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقريرين أحدهما تفصيلي يتضمن بيانات ومعلومات تفصيلية عن نتائج فحصه ومراجعته للحِسابات وهذا التقرير يقدم لإدارة المصرف الإسلامي.

أما التقرير الآخر فيكون مختصرا ينشر مع الحسابات الختامية والميزانية بحيث يكون متضمنا المعلومات التالية (معمري، 2013):

1 - كفاية البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها ومدى ضروريتها لعملية المراجعة.

2 - ما إذا كان المصرف الإسلامي يمتلك حسابات منتظمة ومدى اطمئنانه إليها.

3 - مدى الالتزام بالأسس والسياسات المحاسبية المستسقاة من مصادر الشريعة الإسلامية وغيرها والتي لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية.

4 - ما إذا كان المصرف الإسلامي يلتزم في كافة معاملاته بقواعد الشريعة الإسلامية وبالفتاوى الشرعية الصادرة من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وذلك من خلال اطلاعه على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

5 - ما إذا كانت أعمال المصرف الإسلامي تسير وفقاً للقانون والنظام الأساسي والذي وافق عليه المؤسسون والمنضبط بقواعد الشريعة الاسلامية.

6 - ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع ما هو مثبت في دفاتر المصرف الإسلامي ومطابق للقانون والنظام الاساسي.

7 - ما إذا كان المصرف الإسلامي قد التزم بما عليه من مسؤوليات دينية واجتماعية لاسيما فيما يتعلق بزكاة المال والقروض الحسنة والمشروعات الاستثمارية الخيرية.

● **مفهوم الرقابة الشرعية:**

تحتاج المصارف الإسلامية إلى جانب الرقابة المصرفية التي يقوم بها المصرف المركزي إلى رقابة شرعية تكلف بها هيئة شرعية تسمى هيئة الرقابة الشرعية تشرف على الحفاظ على المنهاج الذي يقوم به المصرف الإسلامي، فالرقابة الشرعية تعتبر من الركائز التي ظهرت مع إنشاء المصارف الإسلامية، حيث تقوم على إخضاع كل معاملات هذه المصارف للرقابة الشرعية بقصد التحقق من تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والعمل على الرفع من كفاءة الأداء المالي للمصرف.

حيث عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويتعهد لهيئة الرقابة الشرعية بتوجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من إلزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

فالرقابة الشرعية هي عبارة عن مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية وتقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمل التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي، والتعاميم التي تؤكد بأن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية لا تخالف الشريعة.

● **أهمية الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية:**

تعد الرقابة الشرعية من الأنظمة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة المال ونظراً للطبيعة الخاصة التي تحكم أعمال المصارف الإسلامية، تستمد الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية أهميتها من خلال (العلبات، 2006):

1 - لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار.

2 - عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية بشكل كفء من قبل العاملين في المصارف الإسلامية.

3 - إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.

4 - إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل تحتاج إلى رأي شرعي نظراً لأنها تتميز بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف.

● **مكونات الرقابة الشرعية:**

تختلف مكونات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق حجم المؤسسة، وتعقد عملياتها، وبيئة العمل التي تعمل بها، ويمكن تلخيص مكونات الرقابة الشرعية وفيما يلي (عطيه، 2016):

1 - بيئة الرقابة الشرعية: اعتماد إجراءات وتدليل السياسات تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجالس الإدارة والإدارة العليا بالامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - تقييم المخاطر الشرعية: تحديد المخاطر الشرعية لجميع الأنشطة والعمليات وتقييمها ووضع الضوابط الكفيلة بتجنبها.

3 - الأنشطة الرقابية الشرعية: تطوير هياكل وظيفية لديها قدر كاف من الاستقلالية تعمل على مراقبة العمليات والأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة المالية المصرفية الإسلامية بالطرق الشرعية الصحيحة مثل هيئة رقابة شرعية ملائمة ومستقلة ومراجع شرعي خارجي مستقل لديه من الكفاءة ما يؤهله لتقديم رأي فني محايد، بالإضافة إلى مراجع شرعي داخلي، وإعطاء القائمين عليه مكانة مناسبة في النظام الوظيفي يضمن استقلاليته، وضمان حق الوصول إلى جميع السجلات

والمعلومات إلى جانب إدارة المخاطر الشرعية التي تعنى بتحديد وتقييم المخاطر الشرعية والامتثال الشرعي.

4 - المعلومات والاتصال وإيصال المعلومات الخاصة بنظام الرقابة الشرعي إلى الجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب.

5 - نشاط المراقبة الشرعية يهدف إلى تطوير الأدوات والتقنيات بشكلٍ مستمر لتقييم مكونات الرقابة الشرعية وإعطاء النتائج إلى هيئة الرقابة الشرعية، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لاتخاذ الإجراءات الصحيحة والملائمة.

- **علاقة المراجع الخارجي بالرقابة الشرعية:**

تعتبر مرحلة المراجعة الشرعية مرحلة رقابية ذات صبغة شرعية تتناول أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتمد مستوى تطبيق الضوابط الشرعية على قوة نظام الضبط الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية

والذي يعمل على تقويمه والتحقق من سلامته المراجع الخارجي، وقد اشترط معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم "4" في فقرته الرابعة التزام المراجع الخارجي بأحكام ومبادي الشريعة الإسلامية،

ويرى المهتمون بهذا الشأن، انه على المحاسب المسلم أن يكون على دراية بالفقه بشكل كاف حتى تتحقق فيه صفة الورع والأمانة، وكذلك يجب أن يكون على قدر كاف من الكفاءة، والمهنية (مظهر قنطقجي، 2022، 18wwwkantakji.com/9/2022).

إن عدم الالتزام بالضوابط وأحكام الشريعة من شأنه أن يفقد المؤسسات المالية الإسلامية ميزتها الأساسية ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بالرقابة على الممارسات والأعمال المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي للتحقق من التزامها به وهو ما يعرف بالرقابة الشرعية ولا خلاف بأن وظيفة الرقابة الشرعية هي جزء من منظومة الرقابة

الشاملة كالرقابة الداخلية.

وتعتبر المراجعة الخارجية عاملاً مهماً إلا إنه ليس الوحيد بل إن متطلبات الالتزام والتطبيق الدقيق يحتاج إلى معرفة للرأي الشرعي من جهة ويستدعي وجود نظم وإجراءات عمل مهنية ووظائف مساندة وأنشطة رقابية وخبرات متخصصة وحوكمة شأن أي نشاط من أنشطة الأعمال، ولا ينفي كونها متوافقة مع أحكام الشريعة حاجتها الى تلك المتطلبات والتي منها المراجعة الخارجية، فقد اشتملت مبادئ الحوكمة الإسلامية على جوانب متعددة تتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح كما تحث على الشفافية، ولا يخفى دور المراجع في تحقيق تلك المبادئ بل من متطلبات الإفصاح إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراجع حسابات مستقل لتعزيز الثقة وتحسين الأداء ومواصلة الصناعة المالية فينص مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة فيما تخص عمليات المراجعة الخارجية، ويجب التأكد بقدر الإمكان من أن المراجعين الخارجيين قادرون على إجراء مراجعة الالتزام بالشريعة ضمن الشروط المنصوص عليها وأنهم يقومون بذلك فعلاً (هلوي، 2013).

وباستعراض مفهومي الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية يمكن استخلاص نقاط التلاقي للمفهومين فالرقابة الشرعية هي نظام متكامل يهدف الى التحكيم الشرعي ويتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أما المراجعة الخارجية فهي جهة رقابية معينة من قبل المساهمين تعطيها قدراً من الاستقلالية تهدف الى فحص البيانات المالية وتدقيقها وتقدم رأياً مهنياً وفنياً محايداً في القوائم المالية واعتماد البيانات المالية (عطية، 2016).

الجدول رقم (1) الفرق بين المراجعة الخارجية والرقابة الشرعية

البيان	المراجعة الخارجية	الرقابة الشرعية
الاستقلالية	استقلالية تامة	إدارة مستقلة تتبع الرئيس التنفيذي أو أحد الإدارات
الهدف من المهمة	الحصول على تأكيدات بأن المؤسسة المالية لا تعاني من أخطاء جوهرية في قوائمها المالية	الحصول على مستوى معقول من التأكيد بعدم وجود أية مخالفات شرعية
الضمانات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية	تقديم رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية	تقديم تقرير بعدم وجود مخالفات شرعية
نطاق العمل	نطاق واسع تكفله المعايير	يحدد من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا

■ **الدراسة الميدانية**

● **. أداة جمع البيانات:**

● **تصميم استمارة الاستبيان:**

لقد قام الباحثون بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راعى البحاث في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلبوا من المستجيب وضع علامة (ü) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

● **اختبارات الصدق « الصلاحية:**

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثون بالاختبارات الآتية:

أ - صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity :

لقد راعى الباحثين جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد وفرضيات الدراسة المنتقاة من الإطار النظري لهذه الدراسة.

ب - الصدق الظاهري: : Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب على أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم مجموعتين من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل 17عبارة حول مستوى دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

■ بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

1. **بيئة الدراسة:** تتمثل بيئة الدراسة في مصرف اليقين، والمصرف الليبي الإسلامي، ومصرف النوران، بمدينة طرابلس.
2. **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بمصرف اليقين، والمصرف الليبي الإسلامي، ومصرف النوران، بمدينة طرابلس.
3. **عينة الدراسة:** نظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار

عينة عشوائية حجمها (50) شخصاً من العاملين بالمصارف المذكورة أعلاه. لذلك بعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحثون بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بالمصارف المذكورة. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (42) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (2) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

اسم المصرف	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع ٪
اليقين	15	13	٪ 87
المصرف الليبي الإسلامي	21	18	٪ 86
النوران	14	11	٪ 79
الإجمالي	50	42	٪ 84

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 84 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة جيدة.

2.3. ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم (3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة

إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

■. اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق «أداة الدراسة» قام الباحثون بحساب معامل كرو نباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرو نباخ ألفا(Cornbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	**دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.**	17	0.921	0.960

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا (^{a}) (0.921) وهي قيمة كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معامل الصدق (0.960) وهي قيمة كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

■ **خصائص مفردات عينة الدراسة:**

1 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة ٪
ذكر	33	78.6
أنثى	9	21.4
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (78.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (21.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ماجستير	13	31.0
بكالوريوس	20	47.6
دبلوم عالي	9	21.4
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي

بكالوريوس يمثلون نسبة (47.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم حملة المؤهل العلمي الماجستير ويمثلون نسبة (31 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم من حملة المؤهل العلمي الدبلوم العالي ويمثلون نسبة (21.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافٍ للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج عن مؤهلاتهم العلمية.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:**

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	18	42.9
إدارة الأعمال	8	19.0
العلوم الشرعية	1	2.4
علوم مالية مصرفية	11	26.2
تخصص آخر	4	9.5
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (42.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تخصصهم علوم مالية مصرفية ويمثلون نسبة (26.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تخصصهم إدارة الأعمال ويمثلون نسبة (19 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن يحملون تخصصات أخرى ويمثلون نسبة (11.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي**

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة ٪
مدقق شرعي داخلي	5	11.9
مدقق شرعي خارجي	2	4.8
محاسب	13	31.0
موظف في إدارة العمليات المصرفية	12	28.6
مراجع خـــــارجي	4	9.5
مراجع داخلي	6	14.3
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة بوظيفة محاسب ويمثلون نسبة (31 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي موظف في إدارة العمليات المصرفية ويمثلون نسبة (28.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مراجع داخلي ويمثلون نسبة (14.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مدقق شرعي داخلي ويمثلون نسبة (11.9 ٪)، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مراجع خارجي ويمثلون نسبة (9.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي مركزهم الوظيفي مدقق شرعي خارجي ويمثلون نسبة (4.8 ٪) من جميع مفردات العينة.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:**

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من ثلاث سنوات	16	38.1
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	7	16.7
من 6 إلى أقل من 9 سنوات	5	11.9
من 9 سنوات فأكثر	14	33.3
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ثلاث سنوات ويمثلون نسبة (38.1 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من تسع سنوات فأكثر ويمثلون نسبة (33.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من ثلاث إلى أقل من ست سنوات ويمثلون نسبة (16.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من ست إلى أقل من تسع سنوات ويمثلون نسبة (11.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

■ **اختبار فرضيات الدراسة:**

1 - اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا. ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.	التكرار	1	5	7	23	6	
		النسبة ٪	2.4	11.9	16.7	54.8	14.3	عالية
2	يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	التكرار	00	3	7	24	8	
		النسبة ٪	0.0	7.1	16.7	57.1	19.0	عالية
3	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية.	التكرار	00	3	4	22	13	
		النسبة ٪	0.0	7.1	9.5	52.4	31.0	عالية
4	يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي.	التكرار	00	3	14	13	12	
		النسبة ٪	0.0	7.1	33.3	31.0	28.6	عالية
5	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.	التكرار	1	2	3	25	11	
		النسبة ٪	2.4	4.8	7.1	59.5	26.2	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
6	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.	التكرار	1	1	3	26	11	
		النسبة ٪	2.4	2.4	7.1	61.9	26.2	عالية
7	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية.	التكرار	00	1	5	21	15	
		النسبة ٪	0.0	2.4	11.9	50.0	35.7	عالية
8	يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.	التكرار	00	3	7	22	10	
		النسبة ٪	0.0	7.1	16.7	52.4	23.8	عالية
9	يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.	التكرار	2	4	10	18	8	
		النسبة ٪	4.8	9.5	23.8	42.9	19.0	عالية
10	يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف.	التكرار	2	5	9	17	9	
		النسبة ٪	4.8	11.9	21.4	40.5	21.4	عالية
11	المراجع الخارجي على اطلاع لتقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.	التكرار	00	3	9	24	6	
		النسبة ٪	0.0	7.1	21.4	57.1	14.3	عالية
12	يدعم المراجع الخارجي استقلالية المراجع الشرعي الداخلي.	التكرار	00	6	6	21	9	
		النسبة ٪	0.0	14.3	14.3	50.0	21.4	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
13	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.	التكرار	00	7	11	12	12	
		النسبة ٪	0.0	16.7	26.2	28.6	28.6	عالية
14	يساهم المراجع الخارجي في تحديد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي	التكرار	00	7	9	14	12	
		النسبة ٪	0.0	16.7	21.4	33.3	28.6	عالية
15	يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.	التكرار	1	4	8	22	7	
		النسبة ٪	2.4	9.5	19.0	52.4	16.7	عالية
16	يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.	التكرار	00	2	9	23	8	
		النسبة ٪	0.0	4.8	21.4	54.8	19.0	عالية
17	يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي.	التكرار	2	3	9	20	8	
		النسبة ٪	4.8	7.1	21.4	47.6	19.0	عالية

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن درجات الموافقة عالية على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.	3.67	.954	-3.685	.000
2	يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	3.88	.803	-4.747	.000
3	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية.	4.07	.838	-5.007	.000
4	يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي.	3.81	.943	-4.175	.000
5	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.	4.02	.869	-4.797	.000
6	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.	4.07	.808	-5.001	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية.	4.19	.740	5.308 -	.000
8	يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.	3.93	.838	4.746 -	.000
9	يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.	3.62	1.058	3.186 -	.001
10	يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف.	3.62	1.103	3.110 -	.002
11	المراجع الخارجي على اطلاع لتقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.	3.79	.782	4.574 -	.000
12	يدعم المراجع الخارجي استقلالية المراجع الشرعي الداخلي.	3.79	.951	4.135 -	.000
13	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.	3.69	1.070	3.614 -	.000
14	يساهم المراجع الخارجي في تحديد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي	3.74	1.061	3.776 -	.000
15	يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.	3.71	.944	3.860 -	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
16	يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.	3.88	.772	4.812 -	.000
17	يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي.	3.69	1.024	3.507 -	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور المراجع

الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا	3.8333	61351.	8.803	000.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.803) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8333) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور للمراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، كذلك يلاحظ أن العبارة (يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.19) وانحراف معياري (0.740)، كما جاءت العبارة (يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها) في المرتبة الثانية بمتوسط (4.07) وانحراف معياري (0.808)، وجاءت العبارة (يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلي) في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.07) وانحراف معياري (0.838)، وتليها تراتيب العبارات كما هو موضح بالجدول رقم (11).

وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة (يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم (بمتوسط (3.62) وانحراف معياري (1.058).

2 - اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بأثر الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة على آرائهم حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية بليبيا.

لاختبار الفرضية الثانية المتعلقة بأثر الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا. تم استخدام تحليل التباين على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة كمتغير تابع والمتغيرات الديموغرافية كمتغيرات مستقلة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغير الديموغرافي على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغير الديموغرافي على دور المراجع الخارج في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين المتعلقة بأثر المتغيرات الديموغرافية على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

المتغير الديموغرافي	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار F	الدلالة المعنوية المحسوبة Sig
الجنس	بين المجموعات	.270	1	.270	.713	.403
	داخل المجموعات	15.162	40	.379		
	المجموع	15.432	41			

المؤهل العلمي	بين المجموعات	778.	2	389.	1.035	365.
	داخل المجموعات	14.654	39	376.		
	المجموع	15.432	41			
التخصص	بين المجموعات	2.342	4	586.	1.655	181.
	داخل المجموعات	13.090	37	354.		
	المجموع	15.432	41			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	1.328	5	266.	678.	643.
	داخل المجموعات	14.104	36	392.		
	المجموع	15.432	41			
عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	1.511	3	504.	1.375	265.
	داخل المجموعات	13.921	38	366.		
	المجموع	15.432	41			

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على أراء المشاركين في الدراسة حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

■ **نتائج الدراسة:**

للمراجع الخارجي دور في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية من خلال:

1 - يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية. ويعمل على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.

2 - يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات

في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.

3 - يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.

4 - يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.

5 - يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6 - يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي ويدعم استقلاليته ويحدد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي.

7 - المراجع الخارجي مطلع على تقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.

9 - يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.

10 - يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي ويقوم بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.

11 - يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

12 - يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف كما يقدم توصيته إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.

■ **التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

1 - إلى جانب وجود هيئة شرعية ومراجع خارجي ضرورة وجود أدلة عمل وإجراءات

وبرامج مصححة للعمل المصرفي الإسلامي تراعي الضوابط الشرعية.

2 - العمل على تأهيل الموظفين العاملين بالمصارف الإسلامية من خلال برامج مهنية متخصصة وإعداد خطط لتوعية العملاء بآليات وضوابط العمل المصرفي.

3 - إجراء مزيد من الدراسات البحثية في هذا الموضوع والتي ترفع من كفاءة العمل المصرفي الإسلامي وتعالج جوانب لم تتطرق لها هذه الدراسة. مثل مدى إلمام المراجع الخارجي بمتطلبات الرقابة الشرعية، ودور المراجع الخارجي في ضبط الخدمات المصرفية الإسلامية...وغيرها.

■ **المصادر والمراجع:**

1 - أبو فائد، عبد الرزاق المبروك، التير، محمود علي، (2014) مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، العدد الأول.

2 - السويح، عماد، وآخرون (2021) مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي مجال الصيرفة الإسلامية، مؤتمر الخدمات الإسلامية الرابع، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

3 - الشيخ، سفيان محمد (2006) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: البنك الإسلامي الأردني نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

4 - الشين، صونية، وبو الريحان، سميرة (2917) دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، جامعة الصديق بن يحيى، الجزائر.

5 - العلبات، عبدالعفو. (2006) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

6 - الكالمي، محمد خليفة احميد (2021) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية بين الصعوبات وآليات تطوير العمل، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

7 - المحمودي، عبد السلام المحمودي (2018) دور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بشركة توزيع الكهرباء والغاز بمديرية التوزيع برج بوعريريج، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

8 - الوابل، سعد بن علي (2015)، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الأول.

9 - الأمين، محمد بن زيطة (2019) دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصرف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

10 - بن عمارة، نوال (2014) واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، العدد 35/34.

11 - جربوع، يوسف محمد (2007) مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

12 - حافظ، سماح، محمد أحمد (2018) مدخل مقترح لتطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية: دراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية، المجلد التاسع العدد الأول.

13 - دحدوح، حسين أحمد (2015) مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 27، العدد 1.

14 - زامونة، أحمد حسين ظاهر (2015) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية في بنك معاملات اندونيسيا، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، اندونيسيا.

15 - زيادي، كريمة (2013) أثر المراجعة الخارجية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2013.

16 - طنش، خلود أحمد، وعبادة، إبراهيم عبد الحليم (2018) استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد16، العدد2.

17 - عطية، عبدالله (2016) مفاهيم الرقابة التدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، تركيا.

18 - لعويسي، أمينة (2016) دور المراجعة الخارجية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي.

19 - معمري، منير (2013) دور نظم الرقابة في تحسين أداء المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج الخضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

20 - هلوي، ياسر سعود، (2013) شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة، الواقع، الطموح) المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، البحرين.

دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية

■ د.إبراهيم مسعود الفرجاني * ■ أ. هشام محمد اقليلة **

● تاريخ استلام البحث 2022/07/31م ● تاريخ قبول البحث18 /2022/09م

■ **المستخلص:**

هدف هذا البحث إلى التعرّف على دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، ولغرض تحقيق هدف البحث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على مراجعة شاملة لما ورد حول موضوع البحث في الكتب والدوريات والوثائق والدراسات السابقة، وتمثل مجتمع البحث في مدراء إدارات الائتمان ورؤساء أقسام الائتمان وأعضاء لجنة الائتمان وعينة من موظفي الائتمان بإدارة الائتمان، وذلك في ستة مصارف تجارية ليبية وهي: (الجمهورية، الوحدة، الصحارى، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا)، وقد تّم الاعتماد على استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، ولتحليل البيانات تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

وقد توصل الباحثان إلى أن هناك دوراً لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وأوصى الباحثان إلى عدد من التوصيات أهمّها التركيز على مقدرة العميل على تحقيق الاستقرار في السوق وقدرته على إدارة الخطوط الائتمانية.

● **الكلمات المفتاحية:** معايير الائتمان المصرفي، الائتمان المصرفي.

* أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي E - mail: abrahem_m49@yahoo.com
** اخصائي مالي شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز E - mail.hishameglila@gmail.com:

■ **Abstract:**

The aim of this research is to identify the role of bank credit standards in rationalizing credit decision, for achieving the goal of the research, and the method of descriptive analytical was used, which is based on a comprehensive review of what was mentioned on the topic of research in Books, Periodicals and previous studies, the research community was represented in the directors of credit departments, section heads of credit departments, members of the credit committee, and a sample of credit employees in the credit department, in six Libyan Commercial Banks: (Al - Jumhuriya, Al - Wahda, Sahara, National Commercial, Trade and Development, North Africa), the questionnaire was relied on as the data collection, and for data analysis, descriptive and inferential statistical methods were used.

Both researcher concluded that there is a role for bank credit standards in rationalizing the credit decision in the Libyan commercial banks under study.

● Key words: Bank Credit Standards, Bank Credit.

■ **المقدمة :**

تعد المصارف التجارية إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يُعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، فهي كأداة من أدوات الاستثمار تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية (عبد اللطيف ويوسف، 2006).

وتقوم المصارف التجارية بعدة وظائف أهمها: وظيفة الائتمان المصرفي، والذي يعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للمصرف والذي من خلاله تحقيق المصارف الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشداً فإن المصارف التجارية وفي إطار دورها الأساسي والمتمثل في منح القروض والتسهيلات المصرفية، فإنها عادةً ما تطلب من عملائها مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتي تخضعها للدراسة والتحليل (مطر،2016).

ويعتمد محللو ومانحو الائتمان في المصارف التجارية على عدة نماذج كمعايير لمنح الائتمان حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (**الدغيم وآخرون**، 2006)، وهذه النماذج تحتوي على مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية (**حنفي و أبوقحف**، 1991)، ومن أهم نماذج الائتمان التي تعتمد عليها المصارف التجارية، نموذج الائتمان المعروف ب 5C،S، ونموذج الائتمان المعروف بـ5P، S، ونموذج الائتمان المعروف ب PRISM (**الخطيب**، 2008).

■ **الدراسات السابقة:**

يتناول الباحثان الدراسات السابقة التي اشتركت مع هذا البحث في متغير أو أكثر أو أجريت في نفس البيئة، والتي هي:

1. **دراسة (الشيخلي، 2012)، بعنوان: «العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية».**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي وتحليل وتقييم هذه العوامل والوقوف على الصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان، والعمل على زيادة ربحية المصارف التجارية من خلال تحسين كفاءة إدارة هذه المصارف وتمثلت أهم نتائج الدراسة بان هناك دورا مهما لمتغيرات الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان، حيث جاء متغير السياسة الائتمانية للبنك في المركز الأول، ويليه الوضع المالي للعميل ، في حين جاء متغير السمات الشخصية للعميل أخيراً.

2. **دراسة (الفرجاني، 2013)، بعنوان:«دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية».**

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية لمعرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للنسب المالية الأساسية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على

متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية من نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية و نسب الهيكل التمويلي، وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية يدركون نسب الربحية فقط.

3. **دراسة (النجار، 2015)، بعنوان: «استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان».**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي من خلال طلب قدمته شركة وطن الخير إلى مصرف الخليج التجاري العراقي لمنحها الائتمان وقد توصلت الدراسة إلى أن مصرف الخليج لا يهتم بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي الذي من خلاله يتم الوقوف على المركز المالي للزبون والتنبؤ باحتمالات تعثره و إنما يركز على الضمانات التي يقدمها الزبون عند طلبه لمنح الائتمان.

4. **دراسة (ابو شيخة، 2016)، بعنوان: «أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعـــرف على أثر مسمـوعات[1]* العميـل (الأدبية والتجارية والمالية) و طبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى أن مسموعات العميل وطبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية.

5. **دراسة (الفرجاني والعريبي، 2016)، بعنوان: «دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني في مدينة بنغازي، وتم التوصل إلى أن هناك دوراً للتحليل المالي فيما يخص نسب الربحية ونسب تقييم الهيكل التمويلي ونسب السيولة في ترشيد القرار

1 * مسموعات جمع سمعة.

الائتماني، بينما لا يوجد أي دور لنسب تقييم الكفاءة ونسب السوق في ترشيد القرار الائتماني، كما توصلت الدراسة إلى أن القرار الائتماني القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف .

6. دراسة (فروانة، 2018)، **بعنوان: «أثر اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراته الائتمانية».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، وأيضا إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وتوضح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني والعمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين .وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف عينة البحث تعتمد على التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

7. دراسة (قندلفت، 2018)، **بعنوان:«محددات قرار منح الائتمان الخاصة في البنوك التجارية الخاصة في سوريا».**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل والمحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمية العوامل المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان.

8. دراسة (**الفرجاني والقماطي**، 2019)، **بعنوان:«مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض، وتوصلت الدراسة إلى أن سمعة العميل طالب الائتمان ومركزه المالي من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان.

9. دراسة (الفرجاني والعمامي، 2020)، بعنوان: «دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية».

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب الربحية وتحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات بينما لم يكن لنسب السوق وتحليل نماذج التنبؤ بالفشل المالي أي دور.

■ تقييم الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين لنا الآتي:

- هناك أهمية لتحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد التزاماته، والمصارف الفلسطينية تعتمد على التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي.
- هناك دور مهم للسياسة الائتمانية للمصرف والوضع المالي والسمات الشخصية للعميل في اتخاذ قرار الائتمان، في المصارف التجارية الأردنية.
- هناك أثر لمسموعات العميل وطبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية، في المصارف التجارية الفلسطينية.
- هناك دور للتحليل المالي فيما يخص نسب الربحية ونسب تقييم الهيكل التمويلي ونسب السيولة في ترشيد القرار الائتماني، بينما لا يوجد أي دور لنسب تقييم الكفاءة ونسب السوق في ترشيد القرار الائتماني، وأن القرار الائتماني القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في هدف الربحية والنمو والآمان والسيولة، بالرغم من أن متخذي قرار منح الائتمان يدركون فقط نسب الربحية.

- هناك دور للتحليل المالي فيما يخص تحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات للحد من مخاطر الائتمان.
- هناك أهمية للعوامل المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان، في المصارف السورية.
- تقوم المصارف التجارية الليبية بمتابعة الائتمان بعد منحه للعميل لمعرفة استخدامه في الأغراض المتفق عليها .

ومن خلال العرض الموجز للدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة نجدها تتفق على أهمية الدراسة الائتمانية قبل منح الائتمان والدور الذي تلعبه في المساعدة على اتخاذ قرارات رشيدة، والجدير بالذكر أن هناك نموذج الائتمان المعروف ب 5C،S يعكس محتواه الدراسة الائتمانية الكافية.

■ مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية بصفة عامة باتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، من خلال معايير الائتمان المصرفي، وذلك لترشيد القرار الائتماني.

وتواجه المصارف التجارية عند ممارستها لعمليات منح الائتمان مشكلة الديون المتعثرة، ومن ثم عليها تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بالائتمان قبل منحه لتحقيق عائد من الائتمان وتجنب خسارة الأموال المقرضة ذاتها(**إبراهيم**، 1998)، وتسبب مشكلة الديون المتعثرة إلى فقد الثقة في المصارف، وهذا بالطبع سيؤدي إلى نتائج باهظة ليست فقط على الجهاز المصرفي، وإنما على أموال الدولة ككل وذلك لتأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في معرفة دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

■ **فرضية البحث:**

لتحقيق هدف البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية :

هناك دور لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1 – هناك دور لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.

2 – هناك دور لمعيار مقدرة العميل على السداد في ترشيد القرار الائتماني.

3 – هناك دور لمعيار رأس مال العميل في ترشيد القرار الائتماني.

4 – هناك دور لمعيار الضمانة التي يقدمها العميل في ترشيد القرار الائتماني.

5 – هناك دور لمعيار الظروف المحيطة بالعميل في ترشيد القرار الائتماني.

■ **أهدف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في معرفة دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، كما يهدف البحث بشكل فرعي وإجرائي إلى الأهداف التالية :

– معرفة مفهوم معايير الائتمان المصرفي.

– معرفة دور(الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانة، الظروف المحيطة) في ترشيد القرار الائتماني.

■ **أهمية البحث:**

تنقسم أهمية البحث إلى مستويين :

– **المستوى النظري:** ويستمد هذا البحث أهميته النظرية لإثراء المعرفة العلمية في مجال الائتمان ومعايير الائتمان المصرفي.

- **المستوى العملي:** يستمد هذا البحث أهميته باعتبارها من أوائل البحوث التي تتناول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

■ الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي ،حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار ، وذلك للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التوظف الكامل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

ويعتبر الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد، سيؤثر على الأطراف الأخرى، ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت المال، والإقراض المتخصصة كالمصارف اهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية (**خليل والسيد**، 2017).

وللائتمان تعريفات عدة تختلف حسب وجهة النظر التي ينظر بها إليه.

وعرفه **اللحام وكافي** (225:2017) بأنه « الثقة التي يمنحها المصرف للعميل والتي تتمثل في إتاحة البنك مبلغ مالي معين يستخدمه العميل في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة ويتم السداد في مقابل عائد مادي معين ووفقاً لشروط متفق عليها».

كما عرفه أيضاً **عفانه** (17:2017) بأنه « الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينه ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه».

بينما يعرف **سعيد** (17:2000) الائتمان بأنه» الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي أو عيني مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل ضمانات».

وبذلك ينظر للائتمان من زاويتين: من وجهة نظر الدائن هو ائتمان أي منح المدين الثقة كي يفي بالتزاماته تجاه الدائن خلال أجل معين، ومن وجهة نظر المدين هو دين يلتزم بدفعه عند حلول الأجل المتفق عليه، ومنح الائتمان بهذا المعنى يتسع ليشمل الأفراد والمشروعات وكافة المؤسسات المالية والمصرفية وكذلك الدولة .

■ **أهمية الائتمان المصرفي:**

للمصارف دور هام كوسيط مالي يسعى إلى توظيف المدخرات وفق المعايير والضوابط المتبعة في إطار السياسة الاقتصادية لكل بلد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات بما يحقق الأهداف التنموية للمساهمة في الازدهار وهو من الأهداف المنظورة على عاتقه في البيئة التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المختلفة؛ حيث تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستويين هما(عفانة، 2017):

● **أولا : أهمية الائتمان على مستوى المصرف:**

هو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظرا لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله يمكن أن يتحقق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

● **ثانيا : أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:**

يعتبر الائتمان نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير على الاقتصاد الوطني وفيه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه؛ ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.

● **أسس منح الائتمان المصرفي:**

تتبنى المصارف أحد المنهجين التاليين أو كلاهما كأساس لمنح الائتمان المصرفي، كما ذكرها (ذيب وآخرون، 2012).

المنهج الأول: هو منهج حذر الهدف منه الحد من المخاطر الائتمانية المشكوك في استردادها عند الاستحقاق، حيث يوجه ضابط الائتمان وفقاً لذلك جهوده لتلافي أية خسائر تنتج عن منح الائتمان وتبعا لهذا المنهج يركز المصرف نشاطه عادة في المجالات التي له خبرة سابقة فيها ولا يميل إلى الدخول في مجالات لا يملك عنها معلومات كافية .

المنهج الثاني: ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادي من نشاط المصرف ويقوم بمواجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات التي تتزايد فيها المخاطر مما يسمح بانخفاض نسبة القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ويتطلب ذلك أن يتاح للمصرف المعلومات التي تمكنه من التنبؤ بالظروف الاقتصادية والتوقعات في سوق الائتمان مع مهارة عالية في مجال التحليل.

عناصر منح الائتمان المصرفي:

هناك عناصر لمنح الائتمان تسمى (5c's) وهي: (سعيد، 2000؛ الدغيم وآخرون، 2006):-

1. **الشخصية** Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة . فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له . وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع

الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالشركة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

2. **القدرة** Capacity: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات. ومعيار القدرة يؤثر في المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعند دراسة هذا المعيار يتعرف المصرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى . ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض على السداد وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

3. **رأس المال** Capital: يعتبر رأس مال العميل عنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كلا من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة . حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. وتطلب المصارف عادة قائمتي الدخل والمركز المالي لعدة سنوات سابقة حتى تتمكن من خلالهما تحليل مدى قدرة الشركة على السداد في المستقبل.

4. **الضمان** Collateral : يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل.

5. **الظروف المحيطة** conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه العناصر مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا إن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

■ **منهجية البحث:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها، كما توجد بالواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً، وتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، كما إنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة البحث، كما تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان لجمع البيانات.

■ **وسيلة تجميع البيانات:**

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة عن عينة البحث، ويعتبر الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات ملائمة لهذا البحث، وقد قسمت صحيفة الاستبيان إلى جزئين هما:

الجزء الأول: يتعلق بتجميع معلومات خاصة عن المشاركين في البحث من حيث، المؤهل العلمي للمشارك، عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي، التخصص.

الجزء الثاني: يحتوي على معلومات تتعلق بدور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، حيث تم تقسيم هذه المعلومات الواردة في الاستبيان إلى خمس مجموعات تتعلق كل مجموعة بإحدى الفرضيات الفرعية للبحث، وهي: (خصائص العميل الشخصية، المقدرة على السداد، رأس المال، الضمانة، الظروف المحيطة).

واعتمد البحث عند إعداد صحيفة الاستبيان على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، ليتمكن المشارك من تحديد مستوى الموافقة على كل عبارة كما هو موضح في جدول (1).

جدول(1): توزيع الأوزان على إجابات الاستبيان

الإجابة	هناك دور كبير	هناك دور	محايد	ليس هناك دور	ليس هناك دور كبير
الوزن	5	4	3	2	1

وعليه فإنّ المتوسط الحسابي النظري لمقياس البحث يساوي (3) [1]*وقد تمّ اعتماد ذلك في هذا البحث، حيث اعتُبر أن كل ما يزيد عن المتوسط الحسابي النظري للدراسة بأنه اتجاه إيجابي، وما قلّ عن المتوسط النظري لمقياس البحث بأنه اتجاه سلبي أو محايد.

ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5 - 1 = 4)، وتم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5 = 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (2):

جدول (2): طول الخلية وفقا لمقياس ليكرت

طول الخلية	من 1 إلى أقل من 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5.00
الفئة في مقياس ليكرت	ليس هناك دور كبير	ليس هناك دور	محايد	هناك دور	هناك دور كبير
المستويات	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

■ **صدق وثبات الاستبيان:**

تم قياس معامل ألفا كرونباخ على إجابات عينة من مفردات مجتمع البحث، وذلك باستخدام برنامج (SPSS) وكانت قيمة ألفا المحتسبة لجميع المحاور لا تقل عن (0.754) ومعامل الصدق لا يقل عن (0.868) ويدل ذلك على أن الاستبيان حقق درجة ثبات مقبولة إحصائياً، وجدول (3) يوضح نتائج الثبات والصدق:

1 *) المتوسط النظري = مجموع الأوزان / عددها وبالتالي فإن المتوسط النظري = 15 / 5 = 3 .

جدول (3): معامل ثبات وصدق مقاييس البحث

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات	معاملات الصدق
خصائص العميل الشخصية	9	0.754	0.868
المقدرة على السداد	9	0.850	0.922
رأس المال	9	0.888	0.942
الضمانة	5	0.827	0.909
الظروف المحيطة	8	0.845	0.919
معايير الائتمان المصرفي	40	0.846	0.920

التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم إجراء اختبار شيبرو Shapiro - Wilk لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وقد أشارت نتائجه إلى عدم تبيعة محاور البحث والمتعلقة بدور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني للتوزيع الطبيعي، لأن القيم الاحتمالية لمحاور البحث أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول (4): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور البحث

المحور	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
خصائص العميل الشخصية	0.975	0.004
المقدرة على السداد	0.925	0.000
رأس المال	0.951	0.004
الضمانة	0.952	0.001
الظروف المحيطة	0.924	0.000
معايير الائتمان المصرفي	0.961	0.000

■ **مجتمع وعينة البحث:**

يتألف مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الليبية، أما عينة البحث فهي تتألف من المصارف التجارية الرئيسية الستة وذلك لِكبر حجمها حسب الأصول وحسب الودائع وحسب الائتمان الممنوح (مصرف ليبيا المركزي، 2016)، كما في جدول (5):

جدول (5): عينة الدراسة

ت	المصرف	الإدارة العامة
1	مصرف الجمهورية	مدينة طرابلس
2	مصرف الصحارى	مدينة طرابلس
3	مصرف الوحدة	مدينة بنغازي
4	المصرف التجاري الوطني	مدينة البيضاء
5	مصرف التجارة والتنمية	مدينة بنغازي
6	مصرف شمال افريقيا	مدينة طرابلس

تم استهداف عينة من العاملين بإدارات وأقسام الائتمان ولجان منح الائتمان في المصارف عينة البحث، وبالنسبة للمصارف التي إداراتها العامة بمدينة بنغازي تم استهداف العاملين في إدارة الائتمان بالإدارة العامة والعاملين في أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية بمدينة بنغازي، أما المصارف التي تقع إداراتها العامة خارج مدينة بنغازي تم استهداف العاملين في إدارة الائتمان بإدارة الفروع والعاملين في أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية بمدينة بنغازي، كذلك تم استهداف أعضاء لجنة الائتمان بالمصارف عينة البحث، حيث تم توزيع عدد (90) استمارة سلمت بالطريقة المباشرة بمساعدة الزملاء وقد أعطى المشاركون فترة للإجابة على الفقرات الواردة بالاستبيان، وقد تمكن الباحثان من استلام عدد (81) استمارة، وبعد فرز الاستمارات تم استبعاد عدد (6) نسخ لعدم اكتمال

البيانات وبهذا فإن نسبة الردود (83 ٪) وهي نسبة كافية وتعكس أراء عينة البحث كما موضحة بالجدول (6).

جدول (6): عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

المصرف	استمارات موزعة	استمارات مستلمة	استمارات مستبعدة	استمارات صالحة للتحليل
مصرف الجمهورية	15	14	1	13
مصرف الصحارى	15	13	0	13
مصرف الوحدة	15	15	1	14
المصرف التجاري الوطني	15	13	1	12
مصرف التجارة والتنمية	15	15	3	12
مصرف شمال أفريقيا	15	11	0	11
الإجمالي	90	81	6	75

■ **تحليل البيانات:**

تم تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان بشكل وصفي، وقد تم تقسيم عملية التحليل وفقاً لتقسيمات استمارة الاستبيان وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: ويحوي معلومات عامة عن المشاركين في البحث، حيث يتضمن هذا الجزء من الاستبيان بعض الأسئلة التي توضح خصائص المشاركين في البحث، والجدول رقم (7) يبين خصائص المشاركين في البحث:

جدول (7): خصائص المشاركين في البحث

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية أو أقل	4	٪ 5.3
	دبلوم عالٍ	11	٪ 14.7
	بكالوريوس	47	٪ 62.7
	ماجستير	12	٪ 16
	دكتوراه	1	٪ 1.3
المجموع		75	٪ 100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	13	٪ 17.3
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	24	٪ 32
	من 10سنوات إلى أقل من 15 سنة	13	٪ 17.3
	من 15 سنة فما فوق	25	٪ 33.3
المجموع		75	٪ 100
التخصص	تمويل ومصارف	20	٪ 26.6
	محاسبة	32	٪ 42.7
	اقتصاد	11	٪ 14.6
	إدارة	8	٪ 10.6
	أخرى	4	٪ 5.3
المجموع		75	٪ 100

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (7) تبين أن (٪ 62.7) هم من حملة البكالوريوس، وأن (٪ 16) يحملون شهادة الماجستير وأن (٪ 14.7) منهم يحملون

شهادة الدبلوم، وأن (5.3 ٪) يحملون ثانوية أو أقل، أما النسبة المتبقية (1.3 ٪) فكانت لحملة الدكتوراه، ومن ذلك نجد أن معظم المشاركين مستواهم العلمي عالٍ، وهذا يرفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها، وتبين أيضا أن نسبة (33.3 ٪) من المشاركين في البحث لديهم خبرة لا تقل عن 15 سنة، وأن نسبة (32 ٪) لا تزيد خبرتهم عن 10 سنوات ولا تقل عن 5 سنوات، وأن نسبة المشاركين من ذوي الخبرة أقل من (5) سنوات لا تتعدى (17.3 ٪)، وأن نسبة (17.3 ٪) لا تزيد خبرتهم عن 15 سنة ولا تقل عن 10 سنوات، وبهذا يمكن القول بأن هذه النتائج ترفع مستوى الثقة في المعلومات المقدمة من المشاركين في الدراسة وتعطي أهمية لآرائهم، وتبين أيضا أن (42.7 ٪) من المشاركين تخصصهم محاسبية وأن (26.6 ٪) تخصصهم تمويل ومصارف وأن نسبة (25.2 ٪) تخصصهم اقتصاد وإدارة، وأن (5.3 ٪) منهم لم يشيروا إلى تخصصهم ومن ذلك يتضح أن أغلب المشاركين تخصصاتهم مالية ومصرفية، ما يعني ارتفاع مستوى التأهيل العلمي لدى المشاركين ويعطي أهمية لآرائهم .

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء على أربعين(40) عبارة صممت لقياس دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني وذلك على النحو الأتي:

- **أولا : خصائص العميل الشخصية:**

جدول (8):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لخصائص العميل الشخصية

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم طريقة المعيشة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.04	.700	5
تساهم العادات الشخصية والجانب الثقافي في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.66	.820	8
يساهم الوضع الاجتماعي والدرجة العلمية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.69	.900	7

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم الحالة الصحية والمرحلة السنية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.73	.920	6
تساهم العلاقات التجارية والنزاهة في المعاملات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.16	.770	4
تساهم السمعة في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.32	.710	2
تساهم السمعة في المصرف في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.25	.730	3
يساهم مدى الوفاء بسداد التزاماته في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.37	.670	1
يساهم الخلفاء المحتملون لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.64	.870	9
المتوسط العام	3.98		
الانحراف المعياري العام	.460		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (8) تبين أن متوسط متغير خصائص العميل الشخصية قد بلغ (3.98) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري (0.46) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (يساهم مدى الوفاء بسداد التزاماته في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.67) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم الخلفاء المحتملون لإدارة النشاط في قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.87)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير خصائص العميل الشخصية جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن خصائص العميل الشخصية تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **ثانيا: المقدرة على السداد:**

جدول (9):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للمقدرة على السداد

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم المقدرة على إدارة المنشأة بكفاءة وفاعلية في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.22	.700	1
تساهم المقدرة على استخدام الأموال المستثمرة بكفاءة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.16	.630	3
تساهم المقدرة على توفير مصادر أموال تفي السداد في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.13	.680	4
تساهم المقدرة على تحقيق الاستقرار في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.96	.680	9
تساهم المقدرة على مواجهة المشكلات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.02	.710	6
تساهم المقدرة على إدارة الحسابات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.06	.640	5
تساهم المقدرة على إدارة الخطوط الائتمانية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.98	.720	8
تساهم المقدرة على تحديد الأموال المقترضة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.01	.660	7
تساهم الخبرة الفنية والإدارية لهيكل النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.20	.710	2
المتوسط العام	4.08		
الانحراف المعياري العام	.460		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (9) تبين أن متوسط متغير المقدرة على السداد قد بلغ (4.08) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.46) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم المقدرة على إدارة المنشأة بكفاءة وفاعلية في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري (0.70) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(تساهم المقدرة على تحقيق الاستقرار في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.96) وانحراف معياري (0.68)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير المقدرة على السداد جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن المقدرة على السداد تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **ثالثا: رأس المال:**

جدول (10):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لرأس المال

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
يساهم مدى توازن الهيكل التمويلي للشركة مع الاستخدامات المختلفة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.13	.680	2
يساهم مدى توفير رأس المال الكافي لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.20	.610	1
تساهم مدى القدرة على الاحتفاظ برأس المال الكافي لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.08	.670	4
تساهم مدى الكفاءة في إدارة النقدية في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.04	.740	5
تساهم مدى الكفاءة في تحقيق رأس مال عامل موجب في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.01	.680	6

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم مدى الكفاءة في إدارة الاستثمار العامل للنشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.94	.630	7
يساهم مدى الوزن المهني لمراقب حسابات المنشأة الذي قام بإعداد ومراجعة واعتماد ميزانية النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.84	.750	8
يساهم مدى إمساك الشركة حسابات منتظمة ترشيد قرار منح الائتمان.	3.81	.710	9
تساهم مدى الشفافية والمصداقية في البيانات المالية المقدمة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.09	.750	3
المتوسط العام	4.01		
الانحراف المعياري العام	.500		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (10) تبين أن متوسط متغير رأس المال قد بلغ (4.01) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.50) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (يساهم مدى توفير رأس المال الكافي لإدارة النشاط في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.61) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم مدى إمساك الشركة حسابات منتظمة على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.71)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير رأس المال جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن رأس المال يساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **رابعا: الضمانة:**

جدول (11):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للضمانة

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم الأولوية والامتياز في الضمانات دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.24	.610	1
تساهم سلامة استيفاء الضمانات و توافر الوثائق دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.14	.670	2
تساهم مدى رجاحة تقييم الضمانات وتحديثها بالقيم السوقية دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.05	.630	3
تساهم مدى كفاءة تحديد المخاطر المرتبطة بالقيم التسليفية دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.00	.670	4
تساهم مدى سرعة تصفية الضمانات ودياً أو جبرياً دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.89	.660	5
المتوسط العام	4.06		
الانحراف المعياري العام	.500		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (11) تبين أن متوسط متغير الضمانة قد بلغ (4.06) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.50) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم الأولوية والامتياز في الضمانات دوراً في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.61) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(تساهم مدى سرعة تصفية الضمانات ودياً أو جبرياً دوراً في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.66)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الضمانة

جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن الضمانة تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

- **خامسا: الظروف المحيطة:**

جدول (12):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للظروف المحيطة

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم مكانة الشركة في السوق المحلي والخارجي في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.18	.580	1
يساهم حجم المنافسة التي تواجهها الشركة في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.94	.750	3
تساهم الظروف الاقتصادية السائدة للقطاع الذي ينتمي إليه نشاط الشركة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.17	.720	2
يساهم موقع الشركة من الدورة الاقتصادية وأثرها على النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.93	.770	5
تساهم مدى نمطية النشاط واستقراره وملامح نموه في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.93	.680	4
تساهم التشريعات المالية كالضرائب في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.84	.750	7
يساهم المكون الأجنبي الداخل في النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.60	.820	8
تساهم التطورات التكنولوجية على أسلوب النشاط القائم في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.85	.780	6
المتوسط العام	3.93		
الانحراف المعياري العام	.510		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (12) تبين أن متوسط متغير الظروف المحيطة قد بلغ (3.93) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.51) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم مكانة الشركة في السوق المحلي والخارجي في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.58) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم المكون الأجنبي الداخل في النشاط في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.82)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الظروف المحيطة جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن الظروف المحيطة تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

■ اختبار فرضية الدراسة:

من خلال التحليل الوصفي تم التوصل إلى نتائج مبدئية حول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، إلا إن تعميم هذه النتائج لا يأتى إلا بعد التحقق من اتجاهات المشاركين حول فرضية البحث ما إذا كانت ذات دلالة إحصائية أم لا، وعليه تم تناول اختبار فرضية البحث باستخدام الاختبارات اللا معلمية والمتمثلة في اختبار الإشارة Sign Test[1]*، وذلك لتعزيز نتائج التحليل الوصفي حول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، وجدول (13) يبين نتائج اختبار فرضية البحث .

جدول (13): نتائج اختبار فرضيات البحث

المتغير	المتوسط	الانحراق	القيمة المعنوية
دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.	4.01	0.18	0.000
دور معيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.	3.98	0.46	0.006
دور معيار المقدرة على السداد في ترشيد القرار الائتماني.	4.08	0.46	0.000

1 * تم تحديد هذا الاختبار بناءً على نتائج اختبار Shapiro - Wilk Test.

المتغير	المتوسط	الانحراق	القيمة المعنوية
دور معيار رأس المال في ترشيد القرار الائتماني.	4.01	0.50	0.026
دور معيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.	4.06	0.50	0.000
دور معيار الظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.	3.93	0.51	0.000

يبين الجدول رقم (13) وبناء على القيمة المعنوية، وهي أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)(\alpha = 0.05)$، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة على النحو التالي:

1. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.
2. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.
3. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار مقدرة العميل على السداد في ترشيد القرار الائتماني.
4. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار راس المال في ترشيد القرار الائتماني .
5. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.
6. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً للظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.

ولمعرفة أكثر معايير الائتمان المصرفي دوراً في ترشيد القرار الائتماني يمكن استخدام

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية والترتيب كما في الجدول التالي:

جدول (14): دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني

معايير الائتمان المصرفي	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المقدرة على السداد.	4.08	0.46	٪ 81.70	1
الضمانة.	4.06	.500	٪ 81.32	2
رأس المال.	4.01	.500	٪ 80.34	3
خصائص العميل الشخصية.	3.98	.460	٪ 79.27	4
الظروف المحيطة.	3.93	.510	٪ 78.66	5

يتبين من الجدول رقم (14) أن معيار المقدرة على السداد جاء بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنسبة بلغت (81.70 ٪)، وجاء معيار الظروف المحيطة بالمرتبة الأخيرة.

■ **نتائج البحث:**

1. هناك دور لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.
2. هناك دور لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.
3. هناك دور لمعيار المقدرة على السداد في ترشيد القرار الائتماني.
4. هناك دور لمعيار رأس المال في ترشيد القرار الائتماني.
5. هناك دور لمعيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.
6. هناك دور لمعيار الظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.
7. المقدرة على السداد أكثر معايير الائتمان المصرفي دوراً في ترشيد القرار الائتماني.

■ **توصيات البحث:**

بناء على النتائج السابقة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، هي:

1. رفع مستوى الاهتمام بدراسة شخصية العميل.
2. التركيز على مقدرة العميل على تحقيق الاستقرار في السوق وقدرته على إدارة الخطوط الائتمانية وإمكانية التوصل إلى مساهماته في هذا المجال خصوصا إذا كان قديم العهد في هذا النشاط .
3. التركيز على دور وسرعة تصفية الضمانات وجودتها لتأثيرها في قرار منح الائتمان.
4. الحث على إنشاء قاعدة بيانات تبين دور العنصر الأجنبي ومدى مساهمته وتأثيره في النشاط والإلمام والمعرفة الكاملة لدور التشريعات المالية وأهميتها في هذا النشاط .
5. ضرورة التركيز على إبراز دور معايير الائتمان المصرفي في رفع معدل العائد على حقوق الملكية ومساهمته في رفع معدل العائد على الودائع .

■ **مراجع البحث:**

- إبراهيم، محمد نبيل، (1998)، **التعريف عن دين المصرف: بعض المشاكل التي تكتنف الديون الداخلية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 8، العدد 87، ص ص 41 - 49.
- أبوشيخة، رائد خالد (2016)، **أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- حنفي، عبدالغفار و أبوقحف، عبدالسلام (1991)، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الخطيب، سمير (2008)، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- خليل، رفعت وإبراهيم السيد، (2017)، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، دار الكتب المصرية، الإسكندرية، مصر.

- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وأنجرو، إيمان (2006)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الزراعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28 العدد 3، ص ص 199 - 218.

- ذيب، سوزان سمير و نور، محمود إبراهيم و موسى، شقيري نوري و سعادة، عبدالله يوسف (2012)، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- سعيد، عبدالسلام لفته (2000)، **الائتمان المصرفي**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

- الشيخلي، هديل أمين (2012)، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- عبد اللطيف، أحمد ورضا يوسف (2006)، **نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص 1 - 32.

- عفانة، محمد كمال (2017)، **إدارة الائتمان المصرفي**، بدون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود، العمامي، حسني سالم (2020)، **دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 33.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود، القماطي، محمد صالح، (2019)، **مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض**، المؤتمر الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، جامعة اجدابيا، ليبيا.

- الفرجاني، ابراهيم مسعود، العريبي، عبدالفتاح عثمان(2016)، **دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف**، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان.

- الفرجاني، ابراهيم مسعود (2013)، **دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المنظمات العربية بين الواقع والمأمول، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 295 ـ ص 309.

- فروانة، حازم أحمد (2018)، **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراته الائتمانية**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثالث.

- قندلفت، هبة عزام (2018)، **محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل في البنوك التجارية الخاصة في سوريا**، رسالة ماجستير،جامعة حماة، سوريا.

- اللحام، محمود عزت و كافي، مصطفى يوسف (2017)، **إدارة المصارف**، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى، الأردن.

- **مصرف ليبيا المركزي**، التقرير السنوي، 2016.

- مطر، محمد (2016)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- النجار، عماد غفوري (2015)، **استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان**، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (2)، جامعة المثنى. العراق، ص ص 62 - 70.

أثر تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة

(دراسة حالة مصرف النوران)

■ د. حسني رمضان الشتيوي *

● تاريخ استلام البحث 2023/10/15م ● تاريخ قبول البحث 2023/12/19م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحول الرقمي وأثره عند تطبيقه في المصارف الإسلامية، على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استقراء آراء عينة الدراسة المتمثلة في الإدارة المالية، وقسم المراجعة الداخلية. ولجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم استبانة، وزعت على عينة الدراسة، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي (One Sample T – test) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

إن التحول الرقمي يؤثر بشكل طردي على مهنة المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية. وعليه فقد أوصى الباحث بضرورة مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة للتطورات في بيئة الأعمال المعاصرة، وذلك بتوفير المهارات التكنولوجية اللازمة لتطبيق التحول الرقمي، لما له من دور مهم في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. وكذلك تطوير مهارات المحاسبين والمراجعين التي تعتمد على التحول الرقمي والتكنولوجي والمعايير المحاسبية الدولية والتعامل مع النظم المحاسبية العالمية المتطورة.

● **الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي، مهنة المحاسبة والمراجعة، المصارف الإسلامية الليبية.

*أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
E – mail:hsnyabwalqasm@ gmai.com

Abstract:

This study aimed to identify the digital transformation and its impact, when applied in Islamic banks, on the development of the accounting and auditing profession. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed and distributed to the study sample (the financial management and the internal audit department). The statistical method (One Sample T - test) was used to test the hypotheses of the study. This study reached several results, the most important of which are: The digital transformation directly affects the accounting and auditing profession in Islamic banks. The study recommended that providing the technological skills to implement the digital transformation, because of its important role in developing the accounting and auditing in the Nuran Bank.

● **Kay words**: Digital transformation, accounting and audit, Libyan Islamic banks.

■ المقدمة:

يُعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات المتأثرة بالتحول الرقمي، حيث أصبح على موظفي المصارف مواكبة التكنولوجيا الرقمية، ويعتبر التحول الرقمي تغييرًا استراتيجيًا في الأساليب التقليدية للعمل والإدارة في المؤسسات المالية، حيث يستخدم التكنولوجيا الحديثة والحلول الرقمية لتحسين العمليات وتحقيق الكفاءة والدقة في التقارير المالية والمراجعة التي باتت سمة جوهرية ومتطلباً معاصراً يجب توفره للقيام بمهنة المحاسبة والمراجعة. وبشكل عام، يعمل التحول الرقمي على تحسين كفاءة المصارف، ودقة البيانات المالية وعمليات المراجعة. ومع ذلك، قد يتطلب هذا التحول تطوير مهارات جديدة للمحاسبين والمراجعين، مثل فهم التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وتحليل البيانات.

■ مشكلة الدراسة:

نتيجة التطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في القطاع المصرفي، وزيادة حدة المنافسة في هذا القطاع، نتيجة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، أصبح العمل

المصرفي الكترونياً، الأمر الذي يتطلب من العمل المصرفي مواكبة تكنولوجيا التحول الرقمي.

وبناءً على ما سبق تلخصت مشكلة الدراسة في بيان مدى تطبيق التحول الرقمي في مصرف النوران الإسلامي، ومدى تأثيره على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، ولتحقيق ذلك تم صياغة التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل تتوفر المتطلبات اللازمة لدى المصرف لتطبيق برنامج التحول الرقمي؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق التحول الرقمي في مصرف النوران الإسلامي على تطوير مهنة المحاسبة؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق التحول الرقمي في مصرف النوران الإسلامي على تطوير مهنة المحاسبة؟

■ أهداف الدراسة:

1 - التعرف على مدى توفر المتطلبات اللازمة لدى المصارف الإسلامية الليبية لتطبيق برنامج التحول الرقمي.

2 - معرفة مدى وجود أثر من تطبيق برنامج التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تطوير مهنة المحاسبة.

3 - معرفة مدى وجود أثر من تطبيق برنامج التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تطوير مهنة المراجعة.

■ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة التي يكتسبها **التحول الرقمي في** المصارف، وبيان أهمية التحول الرقمي في مصرف النوران، وكذلك إسهام هذه الدراسة

في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، من خلال توسيع استخدام التحول الرقمي، وتقديم نتائج مفيدة للمصارف توضح مدى أهمية التحول الرقمي.

■ **فرضيات الدراسة:**

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق التحول الرقمي في مصرف النوران الإسلامي الليبي على تطوير مهنة المحاسبة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق التحول الرقمي في مصرف النوران الإسلامي على تطوير مهنة المراجعة.

■ **منهجية الدراسة:**

بعد استقراء الأدب فيما يتعلق بموضوع الدراسة؛ لبناء أساسها النظري الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائجها وتفسيراتها، تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة، وبشكل يؤسس لجانبها العملي وتحقيق أهدافها، واختبار فرضياتها، ومن ثم الإجابة على تساؤلاتها، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية، بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح التوصيات ذات العلاقة.

■ **الدراسات السابقة:**

1 - **دراسة الحداد، رشا محمد** (2022):

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التحول الرقمي لأعمال المراجعة على جودة عملية المراجعة، وتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين بمكاتب المراجعة وأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاستخدام تقنيات التحول الرقمي بمكاتب المراجعة على كفاءة أداء المراجع وفاعلية عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس جودة عملية المراجعة.

2 - دراسة علي ومعتوق (2021):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا، وتمثل مجتمع الدراسة في الممارسين لمهنة المحاسبة، كذلك القائمين بالتعليم المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يؤدي إلى تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك إلى تطور التعليم المحاسبي في ليبيا.

3 - **دراسة رشوان وأبو رحمة** (2020):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدارسة طبقت على مجتمع الدارسة المكون من مكاتب المحاسبة والمراجعة والبالغ عددهم 90 مراجعاً، ونقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية في قطاع غزة، والبالغ عددهم 48 بحيث تم اختيار عينة عشوائية 50 مدققا و30 عضواً، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يوفر المهارات التكنولوجية الضرورية لنجاح ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل واقعي ونكون أكثر فاعلية ودقة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة.

4 - دراسة شنن، عمى عباس (2020).

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر البيانات الضخمة على تطوير مهنة المحاسبة، من حيث جودة المعلومات المحاسبية، ومعايير المحاسبة، المناهج الدراسية، الأداء المحاسبي، القياس والإفصاح المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق البيانات الضخمة يؤدي إلى تطوير مهنة المحاسبة، وأن تفعيل البيانات الضخمة يؤدي إلى تطوير أداء المحاسبين، تطوير القياس والإفصاح المحاسبي، يساعد في جودة المعلومات المحاسبية، يؤدي إلى تطوير المعايير المحاسبة، وتطوير المناهج الدراسية.

■ الإطار النظري

يساهم التحول الرقمي في الاستثمار الفكري وتغير السلوك لإحداث تحول جذري ورئيسي في طريقة العمل من خلال الاستفادة من خلال التطور الكبير الحاصل بصورة أسرع وأفضل. وعليه التحول الرقمي أصبح استراتيجية لقيادة الشركات بعد أن كانت مرادفا لتقنيات المعلومات، وهذا نظرا لما يحققه من فوائد، والتحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا الرقمية والأنظمة المعلوماتية المتقدمة لتحسين العمليات وتحويل الأنشطة التقليدية إلى صيغ رقمية.

وقد عرف (berghaus&back، 2016;3) التحول الرقمي بأنه عبارة عن «تغيير جذري في المنظمة وله تأثير غير عادي على الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي»، في حين عرف (عدنان ،2019،6) التحول الرقمي بأنه «العملية التي يتم من خلالها انتقال الشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم وتطوير وابتكار ما يتم تقديمه من منتجات وخدمات».

إن التحول الرقمي يشار إليه على أنه الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي الأساس فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل. وتُشير العديد من الدراسات مثل دراسة (Morgan، 2013)، ودراسة (Sandkuhl، andLehmann، 2017) إلى أن برنامج التحول الرقمي يُعتبر أحد أبرز الاتجاهات الحديثة الكبرى في القطاعات الصناعية والخدمية والمصرفية والأعمال. ولقد كان لثورة التحول الرقمي تأثير كبير في جميع المجالات، ويُعتبر مجال مهنة المحاسبة والمراجعة مما تأثر بشكل كبير بذلك التحول، لذا بات من الضروري امتلاك المحاسبين والمراجعين بعض المهارات التكنولوجية للتواصل مع العالم الرقمي ولأداء المهنة بكفاءة وفاعلية في ظل عالم الرقمنة.

وفيما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة فان التحول الرقمي يؤثر بشكل كبير على تطوير وتحسين هذه المهنة في العديد من الجوانب، ومنها ما يلي (**Dalia2014**،المتعالي، **2019**، البار، **2019**):

1 - تحسين الكفاءة والدقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة والبرامج المتقدمة، من خلال تسريع وتيسير العمليات المحاسبية والمراجعة يمكن إتمام العديد من المهام الروتينية والمتكررة، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من دقة التقارير والتحليلات المالية.

2 - تحسين التقارير المالية يمكن للتحول الرقمي المساهمة في تطوير التقارير المالية، وجعلها أكثر شمولا وتحليلية بحيث يمكن إصدار التقارير بسرعة ودقة عالية وتوفير رؤى تحليلية أعمق للأداء المالي مما يتيح للمحاسبين والمراجعين تقديم معلومات مهمة وذات قيمة لإدارة الشركات والأطراف الأخرى المعنية

3 - استخدام التحول الرقمي لتطوير أنظمة المحاسبية والمالية، على سبيل المثال، يمكن للمصارف تطوير حلول البنك الإلكتروني والتطبيقات المصرفية عبر الإنترنت، مما يسهل عمليات الإيداع والسحب والتحويلات المالية، ويوفر الوقت والجهد للعملاء والمصارف على حد سواء.

4 - التحسين في توفير الخدمات المالية حيث يمكن للتحول الرقمي أن يؤدي إلى تطوير خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة، مثل التحويلات الفورية والمدفوعات الرقمية والتمويل التشاركي والعملات الرقمية. يحتاج المحاسبون والمراجعون إلى مهارات جديدة لفهم ومراقبة هذه الخدمات الجديدة والتحقق من توافقها مع اللوائح المالية والضريبية.

ويرى (Tai ،2021) بأن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي يؤدي إلى تغيير مستمر في طريقة تجميع ومعالجة ونشر البيانات المالية وغير المالية، وحدوث تغييرات أساسية للأدوات التقليدية في التعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة وقدرة تشغيل النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على المعلومات المحاسبية التي تمتاز بالسرعة والموضوعية والملائمة والموثوقية، وبالتالي ينبغي على القائمين والممارسين لمهنة المحاسبة من فهم هذه التغيرات التي طالت النظام المحاسبي

نفسه، والمعايير المحاسبية، والأطر والقواعد التنظيمية الحاكمة، والعمل على زيادة مهاراته في التعامل مع آليات التحول الرقمي.

كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين أن تكنولوجيا التحول الرقمي يمكنها تقديم العديد من المزايا في المحاسبة من أهمها: تخفيض التكلفة، والتركيز على أنشطة إضافة القيمة، والحد من الاحتيال، والقضاء على الحاجة إلى التسويات انخفاض الأخطاء، وتقليل وقت المراجعة (IFAC، 2018).

- **متطلبات التحول الرقمي:**

هناك بعض من المتطلبات للتحول الرقمي، ومنها ما يلي (عدنان، 2019):

1 - بناء استراتيجية رقمية والبدء في إجراءات التحسين.

2 - قياس الإمكانيات الرقمية الحالية.

3 - تحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي.

4 - تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار.

5 - تحديد عوائق التكامل الرقمي إدارة التغير للتحول الرقمي.

- **الإطار العملي**

تم بتوزيع (32) استمارة استبيان على أفراد عينة الدراسة التابعين لمصرف النوران وبذلك بلغ عدد الاستمارات التي تم الإجابة عنها 32 استمارة وكانت جميعا قابلة للتحليل

يبين جدول (2) عدد الاستمارات المستخدمة في البحث

	العدد
عدد الاستمارات الموزعة	32
عدد الاستمارات التي تم الإجابة عنها	32

القسم الأول: قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

يقصد بمعامل الثبات درجة ثبات إجابات المشاركين في حالة تكرار توزيع الاستبيانات عليهم مرة أخري حيث إن هذا التوزيع المتكرر يظهر مدى خلو إجابات المشاركين منهم من تأثير العشوائية بما يعني استقرار نتائج المقياس وقد استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.900) وتعد هذه النتيجة درجة ثبات تشير إلى مدى التجانس بين فقرات المقياس.

يبين جدول (3) قيمة معامل ألفا كرونباخ

Cronbach›s Alpha	N of Items
0.900	23

- **صدق التجانس (الاتساق الداخلي):**

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

1 - المتغير المستقل

- المحور الأول: متطلبات تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية0.01، 0.05 وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه في جميع الفقرات ما عدا الفقرة 3

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	تتوفر لدى المصارف الإسلامية الليبية العديد من البرمجيات والتطبيقات المحاسبيّة لخدمة الأغراض المختلفة فيها.	0.893**	0.000
2	حيازة المصارف الإسلامية الليبية للأجهزة والبرامج المستحدثة التي تُساعد الإدارة العليا في الرقابة على فعاليات تلك المصارف.	0.633**	0.000
3	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في فهم طبيعة عمل المصارف الإسلامية الليبية والبيئة التي تحيط بها.	0.336	0.060
4	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية بما يتلاءم والأنظمة المحاسبيّة التي تتمتع بأطر رقابية فعّالة قادرة على عرض وقياس المعلومات بصورة موضوعية وصحيحة عن طريق اتباع مقاييس المحاسبة الدولية.	0.754**	0.000
5	يتم تدريب وتعليم كافة العاملين في المصارف الإسلامية الليبية على أهمية التحول الرقمي، وذلك بتوفير دورات تدريبية متخصصة.	0.373*	0.036
6	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في عرض المعلومات بالشكل الذي يستفيد منه عدد كبير من المستخدمين للمعلومات بحسب أهدافهم المختلفة.	0.640**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

2 - **المتغير التابع :**

المحور الثاني: مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية الليبية.

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01، في الفقرات (7، 8،14) بذلك يعتبر المحور غير صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P_Value
7	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهارات المراجعين الإبداعية التي تعتمد على التطور التكنولوجي والنظم المحاسبية.	0.711**	0.000
8	يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى تحسين جودة عمل المراجع وتطوير الأداء المهني للمراجعين، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي.	0.391*	0.027
9	يُعزز تطبيق التحول الرقمي الثقة والمصداقية في تقرير المراجع، مما يُساهم في تفعيل دور المراجع لأداء مهامه بدقة وموضوعية.	0.305	0.089
10	يُعزز تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية من الاستقلال المهني للمراجع، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة سير عملية المراجعة.	0.016	0.929

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P_Value
11	يُحقق تطبيق التحول الرقمي تغييراً جذرياً في الخدمات المقدمة للعملاء والمستفيدين من مهنة المراجعة، من خلال توفير استراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى بين مكاتب المراجعة.	0.102	0.580
12	يُساعد تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تسريع عملية المراجعة وتحقيق رضا العملاء.	0.000	1.000
13	يتوجب عند تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية توفير مراجعين مؤهلين قادرين على استخدام البيانات الإلكترونية لإنجاز عملية المراجعة بدقة عالية.	0.180	0.325
14	تعمل الإدارة العليا في المؤسسة على تطوير برامج الحاسب الآلي لدعم رقابتها على المعلومات المحاسبية.	0.824**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 عند مستوى المعنوية 0.05

المحور الثالث: مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية الليبية.

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية0.01 في جميع الفقرات ماعدا الفقرة 16، وبذلك يعتبر المحور غير صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
15	يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى جعل مهنة المحاسبة أكثر فعالية ودقة، من خلال توفير المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة المهنة بشكل واقعي.	0.715**	0.000
16	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة .	0.259	0.152
17	يُساعد تطبيق التحول الرقمي في سرعة إنجاز وتبسيط العمليات المحاسبية، وبذلك تقليل عبء عمل المحاسب، حيث تتم المعاملات المحاسبية المعقدة والصعبة بسهولة وسرعة.	0.461**	0.008
18	يُساعد تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على ربط الأقسام وفروع الشركات بالإدارات العليا مما يُساهم في الحصول على المعلومات المحاسبية بسرعة.	0.479**	0.006
19	يُحافظ تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على أمن المعلومات المحاسبية وذلك بسهولة تخزينها واسترجاعها وإتاحة فرصة الاطلاع عليها.	0.366*	0.039
20	يُساعد تطبيق التحول الرقمي بالمصارف الإسلامية الليبية في إعداد التقارير والقوائم المالية بسرعة ويُسر، مما يُقلل من فجوة المصداقية الحاصلة من تلك القوائم والتقارير.	0.477**	0.006
21	يجعل تطبيق التحول الرقمي المحاسب أكثر مهارة من خلال التقنيات الحديثة.	0.468**	0.007
22	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تحقيق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	0.578**	0.001
23	يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة.	0.755**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 عند مستوى المعنوية 0.0

القسم الثاني: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

❖ **تحليل المعلومات العامة عن المشاركين:**

1 - تصنيف المشاركين حسب التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	14	٪ 43.8
تمويل ومصارف	8	٪ 25.0
إدارة	2	٪ 6.3
اقتصاد	7	٪ 21.9
أخرى	1	٪ 3.1
المجموع	32	٪ 100.0

من البيانات المدرجة بالجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب التخصص العلمي (43.8 ٪) للمؤهل العلمي محاسبة بينما كانت النسبة متساوية في تخصص تمويل ومصارف، وتخصص إدارة إذ بلغ (6.3 ٪) والنسبة المتبقية كانت لتخصص الاقتصاد وتمويل والمصارف وهذا مما يدل على ان اغلب العاملين هم تخصص يتناسب مع أهداف البحث.

2 - تصنيف المشاركين حسب الدرجة الوظيفية:

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
موظف حسابات	27	٪ 84.4
مراجع داخلي	1	٪ 3.1
رئيس قسم	3	٪ 9.4
مدير إدارة	1	٪ 3.1
المجموع الكلي	32	٪ 100.0

من البيانات المدرجة بالجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين حسب الدرجة الوظيفية (84.4 ٪) لموظفي الحسابات بينما كانت النسبة الأقل مدير الإدارة والمراجع الداخلي (3.1 ٪)

3 - تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	0	0
بكالوريوس	26	٪ 81.3
ماجستير	5	٪ 15.6
دكتوراه	1	٪ 3.1
المجموع الكلي	32	٪ 100.0

من البيانات المدرجة بالجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان الموزعين

حسب المؤهل العلمي كانت الأعلى لحملة البكالوريوس بنسبة (81.5 ٪) والنسبة الأقل كانت لمؤهل الدكتوراه بنسبة (3.1 ٪).

4 - تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	16	٪ 50.0
من خمس إلى أقل من عشر سنوات	5	٪15.6
من عشر سنوات إلى أقل من عشرين سنة	11	٪34.4
من عشرين سنة فأكثر	0	0
المجموع	32	٪100.0

من البيانات المدرجة بالجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان حسب سنوات الخبرة كانت الأعلى هي للفئة أقل من خمس سنوات إذا بلغت (50.0 . ٪) من إجمالي الاستبيانات الموزعة وأن نسبة (15.6 ٪) كانت للفئة من خمس إلى أقل من عشر سنوات وهذا مما يدل على انخفاض سنوات الخبرة للموظفين أما النسبة الأقل كانت للفئة من عشر سنوات إلى أقل من عشرين سنة بنسبة (34.4 ٪) .

- **تحليل القسم الثاني:** الأسئلة المتعلقة بفرضيات البحث

المتغير المستقل: المحور الأول: متطلبات تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية.

جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (.Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
1	تتوفر لدى المصارف الإسلامية الليبية العديد من البرمجيات والتطبيقات المحاسبيّة لخدمة الأغراض المختلفة فيها.	4.3438	0.60158	26.201	0.000	4	موافق بشدة بنسبة (59.4 ٪)
2	**حيازة المصارف الإسلامية الليبية للأجهزة والبرامج المستحدثة التي تُساعد الإدارة العليا في الرقابة على فعاليات تلك المصارف.**	4.4375	0.80071	29.421	0.000	2	موافق + موافق بشدة بنسب متساوية (37.5 ٪)
3	**يُساهم تطبيق التحول الرقمي في فهم طبيعة عمل المصارف الإسلامية الليبية والبيئة التي تحيط بها.**	4.3125	0.73780	32.106	0.000	6	موافق بنسبة (43.8 ٪)

4	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية بما يتلاءم والأنظمة المحاسبيّة التي تتمتع بأطر رقابية فعّالة قادرة على عرض وقياس المعلومات بصورة موضوعية وصحيحة عن طريق اتباع مقاييس المحاسبة الدولية.	4.3750	0.79312	31.497	0.000	3	موافق بشدة بنسبة (65.6 ٪)
5	يتم تدريب وتعليم كافة العاملين في المصارف الإسلامية الليبية على أهمية التحول الرقمي، وذلك بتوفير دورات تدريبية متخصصة.	4.4375	0.75935	29.804	0.000	1	موافق بشدة بنسبة (46.9 ٪)
6	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في عرض المعلومات بالشكل الذي يستفيد منه عدد كبير من المستخدمين للمعلومات بحسب أهدافهم المختلفة.	4.3438	0.82733	45.059	0.000	5	موافق بشدة بنسبة (37.5 ٪)

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (التحول الرقمي) تمت الموافقة عليها إلى حد ما، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (5) والتي تنص على « يتم تدريب وتعليم كافة العاملين في المصارف الإسلامية الليبية، وذلك بتوفير دورات تدريبية متخصصة.» حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.4375 بانحراف معياري .759350

- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (3) والتي تنص على يُساهم تطبيق التحول الرقمي في فهم طبيعة عمل المصارف الإسلامية الليبية والبيئة التي تحيط بها. « حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.3125 وانحراف معياري 00.7378 المتغير التابع

المحور الثاني: مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية الليبية.

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثالث

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (.Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
7	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهارات المراجعين الإبداعية التي تعتمد على التطور التكنولوجي والنظم المحاسبية.	4.15625	0.60158	34.716	0.000	3	موافق بنسبة (53.1 ٪)
8	**يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى تحسين جودة عمل المراجع وتطوير الأداء المهني للمراجعين، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي.**	4.06250	0.80071	37.131	0.000	6	موافق بشدة بنسبة (59.4 ٪)

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (.Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
9	**يُعزز تطبيق التحول الرقمي الثقة والمصداقية في تقرير المراجع، مما يُساهم في تفعيل دور المراجع في أداء مهامه بدقة وموضوعية.**	4.21875	0.73780	31.791	0.000	1	موافق بنسبة (46.9 ٪)
10	**يُعزز تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية من الاستقلال المهني للمراجع، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة سير عملية المراجعة.**	4.18750	0.79312	32.106	0.000	2	موافق بشدة بنسبة (53.1 ٪)
11	**يُحقق تطبيق التحول الرقمي تغييراً جذرياً في الخدمات المقدمة للعملاء والمستفيدين من مهنة المراجعة، من خلال توفير استراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى بين مكاتب المراجعة.**	4.09375	0.75935	31.534	0.000	5	موافق بشدة بنسبة (59.4 ٪)
12	**يُساعد تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تسريع عملية المراجعة وتحقيق رضا العملاء.**	4.00000	0.82733	33.671	0.000	7	موافق بشدة بنسبة (56.3 ٪)

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (.Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
13	**يتوجب عند تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية توفير مراجعين مؤهلين قادرين على استخدام البيانات الإلكترونية لإنجاز عملية المراجعة بدقة عالية.**	4.15625	0.65991	27.771	0.000	4	موافق بشدة بنسبة (46.9 ٪)
14	**تعمل الإدارة العليا في المؤسسة على تطوير برامج الحاسب الآلي لدعم رقابتها على المعلومات المحاسبية.**	3.93750	0.61892	26.516	0.000	8	موافق بشدة بنسبة (62.5 ٪)

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور **(مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية الليبية)** تمت الموافقة عليها إلى حد ما، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (9) والتي تنص على " **يُعزز تطبيق التحول الرقمي الثقة والمصداقية في تقرير المراجع، مما يُساهم في تفعيل دور المراجع في أداء مهامه بدقة وموضوعية.**» حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.21875 بانحراف معياري.737800

- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (14) والتي تنص على **تعمل الإدارة العليا في المؤسسة على تطوير برامج الحاسب الآلي لدعم رقابتها على المعلومات المحاسبية.** « حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.93750 وانحراف معياري.618920

المحور الثالث: مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية الليبية

جدول رقم (9): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الرابع

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
15	يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى جعل مهنة المحاسبة أكثر فعالية ودقة، من خلال توفير المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة المهنة بشكل واقعي.	4.3438	0.60158	40.846	0.000	5	موافق بنسبة (59.4 ٪)
16	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة .	4.4375	0.80071	31.350	0.000	3	موافق بنسبة (53.1 ٪)

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
17	يُساعد تطبيق التحول الرقمي في سرعة إنجاز وتبسيط العمليات المحاسبية، وبذلك تقليل عبء عمل المحاسب، حيث تتم المعاملات المحاسبية المعقدة والصعبة بسهولة وسرعة.	4.3125	0.73780	33.065	0.000	7	موافق بنسبة (62.5 ٪)
18	يُساعد تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على ربط الأقسام وفروع الشركات بالإدارات العليا مما يُساهم في الحصول على المعلومات المحاسبية بسرعة.	4.3750	0.79312	31.204	0.000	5	موافق +موافق بشدة بنسب متساوية (40.6 ٪)
19	يُحافظ تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على أمن المعلومات المحاسبية وذلك بسهولة تخزينها واسترجاعها وإتاحة فرصة الاطلاع عليها.	4.4375	0.75935	33.058	0.000	2	موافق بنسبة (43.8 ٪)

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
20	يُساعد تطبيق التحول الرقمي بالمصارف الإسلامية الليبية في إعداد التقارير والقوائم المالية بسرعة ويُسر، مما يُقلل من فجوة المصداقية الحاصلة تلك القوائم والتقارير.	4.3438	0.82733	29.700	0.000	6	موافق بنسبة (46.9 ٪)
21	يجعل تطبيق التحول الرقمي المحاسب أكثر مهارة من خلال التقنيات الحديثة.	4.3750	0.65991	37.503	0.000	4	موافق بنسبة (56.3 ٪)
22	يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تحقيق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	4.5625	0.61892	41.701	0.000	1	موافق بشدة بنسبة (40.6 ٪)

ت	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية (Sig)	الترتيب	الإجابة السائدة
23	**يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة.**	4.0938	0.64053	36.154	0.000	8	موافق إلى حد ما بنسبة (37.5٪)

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور «مساهمة تطبيق التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية الليبية» تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (22) والتي تنص على " **يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تحقيق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.** « حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.5625 بانحراف معياري .618920
- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (23) والتي تنص على «**يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة.**» حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.0938 وانحراف معياري .640530

■ **القسم الثالث: اختبار فرضيات الدراسة**

يركز هذه الجزء على دراسة التحول الرقمي في المصارف الاسلامية وأثره على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية. وذلك باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

1 - **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي على مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية.

2 - **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي على مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية.

ولمعرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression، لمعرفة التأثيرات المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2 - 1 / التحول الرقمي وأثره على مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple regression analysis

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة دور **التحول الرقمي** (كمتغير مستقل) **على** مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد قام الباحث بتوفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاءة اختبار(F11.883) بمستوى دلالة إحصائية (0.002*)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (10): اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F - Test إحصاء الاختبار	P - value الدلالة الإحصائية
0.533[a]	0.284	0.50791	11.883	0.002*

كما يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate، أو ما يسمى بـ "خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها ويساوي.507910 وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ. وتشير كذلك النتائج الواردة بالجدول إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.191 وكذلك معامل التحديد .2840 وهذا يعني 28.4 ٪ من التباينات في المتغير التابع (**مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية**)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (**التحول الرقمي**).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (**مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية**) على المتغير المستقل (**التحول الرقمي** استخدم الباحث اختبار T وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (11)، حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار 7.649 وقيمة الدلالة الاحصائية المناظرة لها0.000*، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (**التحول الرقمي**) له تأثير معنوي على المتغير التابع (**مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية**).

جدول (11): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة أحصاء الاختبار T	الدلالة الإحصائية P - Value
(Constant)	1.424	0.847		1.681	0.103
مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية	0.688	0.200	0.533	3.447	0.002*

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق (0.688) يشير ذلك إلى أن تأثير **التحول الرقمي** (كمتغير مستقل) على مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية (كمتغير تابع) طردي، أي كلما ارتفعت قيم « التحول الرقمي» ارتفعت قيم « مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية « .

وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$Y = 1.424 + 0.688X_1$$
$$(0.103) \quad (0.002)$$

نتائج تحليل الفرضية الأولى: رفض الفرضية الأولى والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي بدلالة ابعادها على مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية

2 - 2 / التحول الرقمي وأثره على مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple regression analysis

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة

دور معايير **التحول الرقمي** (كمتغير مستقل) **على** مهنة ا **المحاسبة** في المصارف الإسلامية (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد قام الباحث بتوفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاءة اختبار (F1.729) بمستوى دلالة إحصائية *0.198، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (12): اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F - Test أحصاء الاختبار	P - value الدلالة الإحصائية
0.233	0.055	0.58355	1.729	* 0.198

كما يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate. أو ما يسمى بـ "خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها ويساوي0.58355 وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ. وتشير كذلك النتائج الواردة بالجدول إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.233وكذلك معامل التحديد 0.055 وهذا يعني5.5 ٪ من التباينات في المتغير التابع (مهنة ا **المحاسبة** في المصارف الإسلامية)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (**التحول الرقمي**).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (مهنة **المحاسبة** في المصارف الإسلامية) على المتغير المستقل (**التحول الرقمي**)، استخدم الباحث اختبار T وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (13) حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار

4.627وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها0.000*، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (**التحول الرقمي**) له تأثير معنوي على المتغير التابع (مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية).

جدول (13): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة أحصاءة الاختبار T	الدلالة الإحصائية P - Value
(Constant)	3.378	0.730		4.627	0.000*
المراجعة في المصارف الإسلامية	0.235	0.179	0.233	1.315	0.198

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن قيمة معامل الانحدار في النموذج الموفق صغير موجب (0.235) يشير ذلك إلى أن تأثير **التحول الرقمي** (كمتغير مستقل) على مهنة **المحاسبة** في المصارف الإسلامية (كمتغير تابع) طردي، أي كلما ارتفعت قيم «**التحول الرقمي**» ارتفعت قيم « مهنة **المحاسبة** في المصارف الإسلامية».

وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$Y = 3.378 + 0.235X_2$$
$$(0.000) \quad (0.198)$$

نتائج تحليل الفرضية الثانية: رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية التحول الرقمي بدلالة أبعادها على مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية.

● **اهم نتائج الدراسة بالنسبة لمصرف النوران:**

1 - يتم تدريب وتعليم كافة العاملين في المصارف الإسلامية الليبية على أهمية التحول الرقمي، وذلك بتوفير دورات تدريبية متخصصة.

2 - لا يُساهم تطبيق التحول الرقمي في فهم طبيعة عمل المصارف الإسلامية الليبية والبيئة التي تحيط بها.

3 - يُعزز تطبيق التحول الرقمي الثقة والمصداقية في تقرير المراجع، مما يُساهم في تفعيل دور المراجع في أداء مهامه بدقة وموضوعية.

4 - لا تعمل الإدارة العليا في المؤسسة على تطوير برامج الحاسب الآلي لدعم رقابتها على المعلومات المحاسبية.

5 - يُساهم تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية على تحقيق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

6 - لا يُؤدي تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية إلى حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة.

7 - التحول الرقمي يؤثر بشكل طردي على مهنة المحاسبة في المصارف الإسلامية.

8 - التحول الرقمي يؤثر بشكل طردي على مهنة المراجعة في المصارف الإسلامية.

توصيات الدراسة:

1 - العمل على تطوير برامج الحاسب الآلي لدعم رقابتها على المعلومات المحاسبية في مصرف النوران الإسلامي.

2 - العمل على تأمين حماية البيانات والمعلومات عند ممارسة مهنة المحاسبة عند تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية، وإرساء التشريعات التي تكفل التطبيق الجيد للتحول الرقمي.

3 - العمل على مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة للتطورات في بيئة الأعمال المعاصرة، وذلك بتوفير المهارات التكنولوجية اللازمة لتطبيق التحول الرقمي، وكذلك تطوير مهارات المحاسبين والمراجعين التي تعتمد على التحول الرقمي والتكنولوجي والمعايير المحاسبية الدولية والتعامل مع النظم المحاسبية العالمية المتطورة.

4 - العمل على إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي من شأنها أن تسهم في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بتطبيق التحول الرقمي.

■ المراجع

1 – رشوان عبد الرحمن محمد، أبورحمة، محمد عبد الله، 2020 التحول الرقمي وانعكاساته علي ممارسة مهنة المحاسبية والتدقيق، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الأردن،

2 – شنن، على عباس، 2020 أثر البيانات الضخمة كأحد أدوات التحول الرقمي علي تطوير مهنة المحاسبة، دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كمية التجارة، جامعة الإسكندرية – التحول الرقمي،

3 – علي مصطفي جمعة، ومعتوق خالد عمر 2021 أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعميم المحاسبي في ليبيا – المعوقات والحلول

4 – البار عدنان مصطفى 2019 تقنيات التحول الرقمي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز المجلد الثالث، العدد الحادي عشر السعودية

5 – المتعالي، عزة أحمد 2019، الآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في مصر في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة، المؤتمر الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر

6 – الحداد، رشا محمد حمدي 2022 أثر تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عمليات المراجعة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الاهرام الكندية

7 - Sandkuhl, Kurt and Lehmann, Holger (2017). Digital Transformation in Higher Education – The Role of Enterprise Architectures and Portals, Digital Enterprise. Computing 2017 Lecture Notes in Informatics (LNI), Gesellschaft fur Informatics, Bonn.

8 - Morgan, J., 2013. Universities Challenged. The Impact of Digital Technology on Teaching and Learning, a position paper commissioned and published by Universities 21, the leading global network of research universities for the 21st century, September.

9 - Raphael Berghaus, Sabine and Back , Andrea, (2016). "Stages in Digital Business Transformation: Result of an Empirical Maturity Study" MCIS 2016 Proceeding

10 - Dalia Mendelsson, Edith Falk , and Amalya L . (2014): Oliver , "The Albert Ernst ein archives digitization project: opening hidden treasures". Library Hi Tech, 32, No. 2, 318 – 335. Retrieved from Emerald Group Publishing Limited .

Digital transformation in financial service provision 11 - Tai 2021 Available at https:// www . emerald .Com

, j., (2018), "Blockchain for financial leaders: opportunity vs reality,12 - "financial executives research foundation", Available at https://www. financial executive

أثر ضغوط العمل الخارجي على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب من وجهة نظر مصلحة الضرائب

(دراسة ميدانية على منطقة ضرائب طرابلس - مصراته وزليتن)

■ د.محمد فرج شقلوف * ■ ا.رجب منصور امطير **

● تاريخ استلام البحث 2022/07/15م ● تاريخ قبول البحث 2022/09/16م

■ **المستخلص:**

تعد ضغوط العمل من المواضيع الهامة التي تتعلق بعنصر مهم في المنظمات وهو العنصر البشري الذي يقضي جل وقته في العمل يعتبر الأساس الذي تقوم عليه المنظمات حيث إن الاهتمام بهذا العنصر بشكل فعال ينعكس على الفرد وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة لها، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضغوط العمل على فاحصي الضرائب والتعرف على مسببات ضغوط العمل في مصلحة الضرائب وسبل الحد منها. وقد تم تحليل العلاقة من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وبنيت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين ضغوط العمل كمتغيرات مستقلة من جهة، وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب كمتغير تابع من جهة أخرى.

وقد اعتمد في وصف وتحليل البيانات الأولية للبحث والمجمعة بواسطة الاستبيان على برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for Social - Science) وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية ضمن هذا البرنامج التي تمكنا من خلالها من إثبات فرضية الدراسة،

*أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية E - mail: mohamedshagaluf@yahoo.com

**محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية E - mail: Ragabmansor78@gmail.cam

يتمثل مجتمع الدراسة في فاحصي الضرائب بمنطقة طرابلس وزليتن ومصراته، ولقد قام الباحث بسحب عينة عشوائية بسيطة قوامها 100 مفردة، وتم توزيع عدد75 استمارة على عينة الدراسة، وقد تم اعتماد أسلوب التوزيع المباشر لاستمارات الاستبيان على مفردات عينة الدراسة، وقد تم استعادة عدد 71 استمارة أي ما نسبته 94 ٪ تقريباً من إجمالي عدد الاستمارات، كما تم استبعاد استمارات لعدم مطابقتها لشروط الصلاحية وخلوها من البيانات الضرورية، أما عدد الاستمارات المتبقية فهي 60 استمارة استبيان ممثلة بذلك ما نسبته 80 ٪ من إجمالي عدد استمارات الاستبيان التي جرى توزيعها على مفردات عينة البحث.

● **الكلمات المفتاحية:** ضغوط العمل، جودة الأداء، فاحصي الضرائب.

Abstract:

Work stress is one of the important topics related to an important element in organizations، which is the human element that spends most of his time at work. The impact of work stress on tax examiners and identifying the causes of work stress in the tax authority and ways to reduce them. The relationship was analyzed by following the descriptive analytical approach، and the study was built on a main hypothesis that (there is a statistically significant relationship at a significant level ($\alpha \leq 0.05$) between work stress as independent variables on the one hand، and the quality of tax examiners work performance as a dependent variable on the other hand.

In describing and analyzing the primary data for the research and collected by the questionnaire، it was based on the SPSS Statistical Package for Social Science، and a number of statistical methods were used within this program through which we were able to prove the hypothesis of the study.

The study population is represented by tax examiners in the region of Tripoli، Zliten and Misurata، and the researcher pulled a simple random sample of 100 individuals، and 75 forms were distributed to the study sample. Approximately of the total number of forms، and forms were excluded because they did not conform to the conditions of validity and were devoid

of the necessary data. The number of the remaining forms is 60 questionnaire forms، representing 80% of the total number of questionnaire forms that were distributed to the vocabulary of the research sample.

● **Keywords:** work stress, performance quality, tax examiners.

■ المقدمة:

تتصف بيئة العمل في العصر الحديث بخصائص تفرض على الإنسان بشكل عام والموظفين بشكل خاص أن يبذلوا قصارى جهدهم للرفع من كفاءتهم، وأن يحصلوا على المهارات والتي تمكنهم من البقاء في الوظيفة، والحصول على الترقيات، والتدرج الوظيفي الذي يحقق لهم مكاسب مهنية ومادية، ولذلك يتعرض الموظفون لضغوط شتى بسبب عملهم، منها ضغوط متصلة بالصفات الشخصية للموظف، ومنها ما يتصل بالمنظمة التي يعمل فيها الموظف، ومنها ما يتصل بالبيئة الخارجية للمنظمة.. كل ذلك يمكن أن يؤثر سلباً على أداء العاملين.

وفاحصو الضرائب كغيرهم من الموظفين يعدون أحد أهم الركائز التي تعتمد عليهم الدولة في تحصيل الايرادات التي من شأنها المساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة، ونظراً لما يحيط بالوظائف عموماً ووظيفة فاحصي الضرائب على وجه الخصوص من ضغوط قد تحد من جودة أدائهم وبشكل ينعكس سلباً على الأهداف المطلوب تحقيقها، ومن بين تلك الضغوط ما يتعلق بغموض دور الفاحص، وصراع الدور، وحجم ونوع العمل والأعباء المترتبة عليه، وعدم القدرة على الترقي ومواكبة أحدث التطورات في مجال الفحص، وبالتالي يأتي هذا البحث لدراسة هذه الضغوط وبيان أثرها على جودة عمل فاحصي الضرائب.

■ مشكلة البحث

مما تقدم، وبالنظر إلى أدبيات البحث ذات الصلة بمشكلته، يمكن القول بأن لضغوط العمل آثاراً سلبية على أداء العاملين لوظائفهم، وبشكل يؤثر على جودة العمل المكلفين به. وبهذا يمكن حصر مشكلة البحث في طرح التساؤل الرئيس التالي:

- **ما أثر ضغوط العمل الخارجية على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب في مصلحة الضرائب؟**

■ أهداف البحث

- التعرف على طبيعة ضغوط العمل، وأنواعها، ومصادرها..
- التعرف على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب..
- التعرف على أثر ضغوط العمل على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب كحالة عملية.

■ أهمية البحث

من خلال مراجعة أدبيات البحث، وما وقع بين أيدي الباحثان يلاحظ شح الدراسات العربية في هذا المجال فضلاً عن البيئة المحلية، بالتالي تأتي أهمية هذا البحث من خلال التعرف على أثر ضغوط العمل على جودة أداء عمل فاحصي الضرائب حيث إن الاهتمام بالضرائب لكونها إحدى مصادر الإيرادات وحتى يتسنى للدولة تغطية النفقات العامة فلابد لها من إيرادات عامة تحصل عليها من مصادر مختلفة ومن بين هذه المصادر الضريبية

إن الإدارة الضريبية هي إحدى الإدارات العامة في الدولة والمهمة حيث يناط بها تطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها وذلك لتحصيل الإيرادات المستخدمة من قبل الدولة في تمويل نفقاتها العامة، ويتطلب النظام الضريبي السليم ضرورة وجود إدارة ضريبية على قدر عال من الكفاءة تتولى تطبيق التشريع وتنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات الحصر والفحص والربط والتحصيل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على أفضل وجه.

■ فرضيات البحث

بالنظر لمشكلة البحث من جهة، وتحقيقاً لأهدافه من جهة ثانية، واعتمادا على أدبياته، تم صياغة الفرض الرئيس التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين ضغوط العمل كمتغيرات مستقلة من جهة، وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب كمتغير تابع من جهة أخرى.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة عدد سبع فرضيات فرعية، وذلك على النحو التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الضغوط السياسية، وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الضغوط الثقافية، وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الضغوط الاقتصادية، وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى الأداء الوظيفي وبين جودة أداء عمل فاحصي الضرائب.

■ منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته للظاهرة موضع اهتمام البحث، وللإجابة التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية المتعلقة به، تم استعراض أدبيات البحث ذات الصلة، بهدف حصر المتغيرات المستقلة (ضغوط العمل) والتعرف على علاقتها بجودة عمل المراجعة، ولاختبار الفرض الرئيس والفروض الفرعية المتعلقة به تم استخدام صحائف الاستبيان وتضمينها الأسئلة المتعلقة بضغوط العمل للتعرف على أثرها على مشكلة البحث المتمثلة في جودة عمل فاحصي الضرائب (المتغير التابع) العاملين في الإدارة الضريبية.

■ تقسيمات البحث

قسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء، هي: الجزء الأول الإطار العام للبحث، والذي يتضمن مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، منهجيته، فروضه، وتقسيماتها، الجزء الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة، والذي يتضمن مراجعة أدبيات مشكلة البحث، بهدف فهم طبيعة مشكلة البحث، وصياغة الاستنتاجات النظرية للبحث. الجزء الثالث الإطار العملي للبحث، والذي يتضمن أداة جمع البيانات، ومجتمع وعينة البحث، والتحليلات الإحصائية المناسبة، واستخلاص النتائج.

■ **الدراسات السابقة:**

● **دراسة أبو العلا** 2009

دراسة بعنوان ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى ضغوط العمل على درجة الولاء التنظيمي عند المدراء العاملين في وزارة الداخلية والأمن بقطاع غزة ومحاولة التعرف على الأسباب التي تزيد من ضغوط العمل، وقد أستخدم الباحث وسيلة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة قدرها 147 مديرا من مدراء وزارة الداخلية و الأمن، ولقد استنتجت الدراسة بأن عبء العمل وصراع الدور من أكثر العوامل تأثيرا على ضغوط العمل وأوصت هده الدراسة بعقد برامج تدريبية للمدراء العاملين في الوزارة بشكل عام وعقد ندوات وورش عمل وتوفير بيئة عمل أفضل من البيئة الحالية من خلال توفير احتياجاتهم لتسيير العمل بصورة صحيحة.

● **دراسة المعشر** (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى ضغوط العمل التي يتعرض لها العاملون في القطاع الفندقي في الأردن، وبيان أثرها على أدائهم ومصادر هذه الضغوط، وقد اعتمدت الدراسة على استطلاع أراء (197) فرداً من مجتمع الدراسة يمثلون (12) فندقاً في منطقة وسط عمان، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5 ٪) بين كل من عبء العمل، والهيكل التنظيمي كمتغيرات مستقلة من جهة، وبين أداء العاملين في القطاع الفندقي من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند

مستوى معنوية (5 ٪) بين كل من الأجور والمكافآت، وبيئة العمل كمتغيرات مستقلة من جهة، وبين أداء العاملين في القطاع الفندقي من جهة أخرى. وقد أوصت الدراسة من بين ما أوصت به ضرورة توفير بيئة عمل تضمن رضا العامل، والتي بدورها ستؤدي إلى وجود بيئة أفضل للتعامل مع عملاء الفنادق، وضرورة عمل اجتماعات مرة واحدة صباحاً بين الرؤساء ومرؤوسيهم لإيضاح المهام الوظيفية وشرحها للعاملين بشكل دقيق، وبما يعزز بيئة عمل إيجابية، والتي بدورها تساهم في رفع مستوى أداء العاملين.

- **دراسة عامر حجل** (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضغوط العمل على أداء والتزام المراجع الخارجي بوظيفته وقيامه بالمهام المسندة إليه في سورية ومعرفة أثر ضغوط العمل على والتزام المراجع الخارجي بتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية، وعملت هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الفرضيات، واستنادا على طبيعة هذه تم اتباع منهج التحليل الوصفي بهدف الوصول إلى إطار نظري شامل لموضوع الرسالة وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين ضغوط العمل وأداء الراجع وأوصت بالاهتمام بتحديد إجراءات العمل بدقة وتحديد المسؤوليات والسلطات تحديداً دقيقا وتوزيع الواجبات والقيام بالتفويض لتخفيف عبء العمل.

- **دراسة السعد، ودرويش** (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ونتائج ضغوط العمل في البيئة السعودية، والتعرف على أثر ضغوط العمل على أداء المراجعين وقراراتهم بترك العمل، واعتمدت الدراسة على منهج الاستقراء النظري لصياغة إطار نظري شامل للدراسة، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للوصول إلى تعميمات مناسبة. وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مكاتب المراجعة المرخص لها في المملكة العربية السعودية، وقد اشتملت عينة الدراسة على أغلب مكاتب المراجعة في مدينة جدة، وقد تم تحليل عدد (112) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ضغوط العمل وأداء المراجع، وبين ضغوط العمل وترك المراجعين للعمل في

مهنة المراجعة، كما بينت نتائج الدراسة أن تقدم المراجع في العمر والخبرة الطويلة ومركزه الوظيفي يتصاحب بشعور أقل بضغوط العمل، بينما بالنسبة للمراجعين الأصغر سناً والأقل خبرة ومركزاً وظيفياً تؤثر ضغوط العمل على تسربهم من العمل في المهنة.

● **مفهوم ضغوط العمل:**

يعاني العاملون في حياتهم اليومية من ضغوط منها الضغوط الاجتماعية والأمنية والأوضاع المالية الصعبة والتلوث البيئي. وتعود كلمة ضغوط Stress لغوياً إلى الكلمة اللاتينية Stringer وتعني السحب بشدة (عياصرة وأحمد 2008؛106).

لقد تعددت مفاهيم ضغوط العمل وبالرغم من أن اللفظ شائع الاستخدام في حياتنا اليومية إلا إن المتخصصين يعرفون الضغوط تعريفا دقيقا لتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى مثل الإجهاد. p.257) ويرى مجموعة من الباحثين بأن الضغوط هي شعور بعدم الراحة مؤقتا قد يزول بزوال المشكلات المسببة له وقد يتفاقم إذا ما اشتدت تلك المشكلات (الغيص،199، ص 37) وتعرف ضغوط العمل بالانعكاس السلبي والضار على صحة الإنسان النفسية والعضوية نتيجة للمتطلبات المتزايدة في بيئة العمل والتي تفوق قدرة الشخص على العطاء في الكثير من الأحيان (ميسرة طاهر 2005؛ ص 29)

■ **الإطار العملي (التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة):**

تمهيد: بعد الانتهاء من توزيع الاستبيانات على المشاركين في الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة، تم تفريغها باستخدام الحاسوب من أجل معالجتها حسب الأساليب الإحصائية المناسبة لتوجهات الدراسة، بقصد بلوغ النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها.

● **وصف خصائص المشاركين في الدراسة:**

القسم الأول من قائمة الاستبيان تم تخصيصه للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات والتي يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

● **المنطقة**

يعكس الجدول رقم (1) توزيع المشاركين في الدراسة حسب **المنطقة**.

جدول رقم (1) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المنطقة

	العدد	النسبة ٪
طرابلس	33	55.0
زليتن	12	20.0
مصراته	15	25.0
الإجمالي	60	100.0

يلاحظ أن أعلى نسبة 55 ٪ تقريبا من المشاركين في الدراسة من منطقة طرابلس.

■ **التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة**

مقدمة: بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحثان بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة «غير موافق بشدة» درجة واحدة، «غير موافق» درجتين، وأعطيت الإجابة «محايد» 3 درجات، 4 درجات للإجابة «موافق»، فيما أعطت الإجابة «موافق بشدة» 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T – Test، وذلك لاختبار

فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من 3، وتكون أراء أفراد عينة الدراسة محايد إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

■ المحور الأول: الضغوط السياسية:

يركز هذا الجزء على دراسة الضغوط السياسية، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (2): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على العمل الحالي	4.20	1.005	9.248	0.000 *	موافق
2	يوجد تمييز من قبل الإدارة بين الموظفين بناء على الانتماء السياسي	3.88	1.209	5.661	0.000 *	موافق
3	إغلاق الطرق له تأثير سلبي على عملي الحالي	3.97	0.901	8.307	0.000 *	موافق

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
4	العلاقة بين الموظفين المختلفين فكريا سيئة	3.58	1.253	3.607	0.001 *	موافق
5	تسود علاقات غير طيبة بيني وبين زملائي للاختلافات الأيدلوجية	3.57	1.307	3.359	0.001 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (الضغوط السياسية) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- ✓أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (1) والتي تنص على " الانقسام الداخلي للدولة له تأثير كبير على العمل الحالي." حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.20 بانحراف معياري 1.005
- ✓أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (5) والتي تنص على " تسود علاقات غير طيبة بيني وبين زملائي للاختلافات الأيدلوجية" حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.57 وانحراف معياري 1.307 .

■ **المحور الثاني: الضغوط الثقافية:**

يركز هذا الجزء على دراسة الضغوط الثقافية، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (3) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (3): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	غياب فن التواصل بين الزملاء داخل الشركة	3.80	1.054	5.877	0.000 *	موافق
2	عدم تفهم الجهات الخارجية (محل المراجعة) لقوانين الضرائب وقراراتهم يولد خلافات في التعامل معهم ويشكل ضغطاً على موظفي الادارة	4.07	0.841	9.824	0.000 *	موافق
3	يوجد خلاف مستمر مع الإدارة نتيجة عدم القيام بإجراءات تتناسب مع ميولها وقناعتها	3.72	1.010	5.496	0.000 *	موافق
4	العلاقة الشخصية والفكرية هي التي تحكم رضاء رؤسائي عني	3.67	1.115	4.632	0.000 *	موافق
5	يوجد تمييز في الإدارة على أساس قبلي وجهوي	3.43	1.140	2.943	0.005 *	موافق
6	يوجد تميز في الإدارة على أساس الجنس ذكر - أنثي	3.37	1.149	2.471	0.016 *	موافق
7	اعاني من عدم انتظام الممولين وسرعة انفعالهم	3.95	0.946	7.775	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور

(الضغوط الثقافية) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- ✓أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على " عدم تفهم الجهات الخارجية (محل المراجعة) لقوانين الضرائب وقراراتهم يولد خلافات في التعامل معهم ويشكل ضغطاً على موظفي الادارة." حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.07 بانحراف معياري 0.741
- ✓اقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (6) والتي تنص على يوجد تميز في الإدارة على أساس الجنس (ذكر - أنثى) " حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.37 وانحراف معياري 1.149.

- **المحور الثالث: الضغوط الاقتصادية:**

يركز هذا الجزء على دراسة الضغوط الاقتصادية، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (4): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثالث

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	قلة الراتب مقارنة بالجهات الإدارية الأخرى	4.50	0.701	16.573	0.000 *	موافق
2	العائد المادي لا يتناسب مع حجم العمل داخل الإدارة	4.35	0.633	16.517	0.000 *	موافق

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
3	العائد المادي لا يتناسب مع خبرتي ومؤهلي العلمي	4.40	0.867	12.501	0.000 *	موافق
4	ارتفاع مستوي الأسعار مع بقاء المرتبات على ماهي	4.07	0.899	9.186	0.000 *	موافق

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (الضغوط الاقتصادية) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- ✓ أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على "قلة الراتب مقارنة بالجهات الإدارية الأخرى" حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4.50 بانحراف معياري 0.701
- ✓ أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (4) والتي تنص على "ارتفاع مستوى الاسعار مع بقاء المرتبات على ماهي " حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 4.07 وانحراف معياري 0.899.

- **المحور الرابع: مستوى الأداء الوظيفي:**

يركز هذا الجزء على دراسة مستوى الأداء الوظيفي، من خلال الفقرات التي استطاع الباحث تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (5): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الرابع

Y	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	التزم بتنقيد الواجبات والتعليمات المنظمة لعملي	3.98	0.948	8.038	0.000 *	موافق
2	أراعي التوقيت المطلوب لإنجاز الإعمال المكلف بها	3.83	1.028	6.280	0.000 *	موافق
3	احرص على تحسين مستوى أدائي	3.98	0.833	9.139	0.000 *	موافق
4	اخطط جيداً للأعمال قبل تنفيذها	3.88	0.993	6.890	0.000 *	موافق
5	انفذ الأعمال المطلوبة بكفاءة وفاعلية	3.68	0.948	5.586	0.000 *	موافق
6	الاعتماد على الذات في إنجاز الأعمال	3.65	0.988	5.093	0.000 *	موافق
7	أفضل إنجاز المهام الوظيفية من خلال فرق العمل	3.65	1.022	4.925	0.000 *	موافق
8	اواجه مشكلات تعيق ادائي الوظيفي	3.53	1.081	3.822	0.000 *	موافق
9	التزم بأوقات الدوام الرسمي	3.70	1.253	4.328	0.000 *	موافق
10	الدقة في نجاز الأعمال بالوقت المحدد	3.62	1.180	4.047	0.000 *	موافق
11	القدرة على التكيف وإنجاز الأعمال في الحالات الطارئة	3.45	1.213	2.873	0.006 *	موافق
12	القدرة على الحوار وإدارة النقاش والتواصل مع الزملاء	3.63	1.193	4.113	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (مستوى الأداء الوظيفي) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

✓أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (1) والتي تنص على " التزم بتنفيذ الواجبات والتعليمات المنظمة لعملي" حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 3.98 بانحراف معياري 0.948

✓أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (11) والتي تنص على "القدرة على التكيف وإنجاز الأعمال في الحالات الطارئة" حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.45 وانحراف معياري 1.213 .

■ **القسم الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:**

● **دراسة ضغوط العمل الخارجية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي:**

تركز هذا الجزء على دراسة ضغوط العمل الخارجية (الضغوط السياسية X1، الضغوط الثقافية X2، الضغوط الاقتصادية X3) وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي وذلك باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل الخارجية في مستوى الأداء الوظيفي

وقد قام الباحث بتقسيم هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية وذلك وفقاً لأبعاد ضغوط العمل الخارجية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ الضغوط السياسية في مستوى الأداء الوظيفي

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ الضغوط الثقافية في مستوى الأداء الوظيفي

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ الضغوط الاقتصادية في مستوى الأداء الوظيفي

وقد استخدم الباحث اسلوب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لمعرفة معنوية (دلالة) العلاقة بين المتغيرات؛ ولمعرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression، واستخدم الباحث كذلك أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression لمعرفة التأثيرات المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- **دراسة ضغوط العمل الخارجية وعلاقته بـ مستوى الأداء الوظيفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون** Pearson Correlation

يحاول الباحث في هذه الفقرة دراسة ضغوط العمل الخارجية (بأبعادها المختلفة) وعلاقته بـ مستوى الأداء الوظيفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، الجدول رقم (6) يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية المناظرة لكل معامل.

- **الضغوط السياسية وعلاقته بمستوى الأداء الوظيفي:** يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.702 - وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة له 0.000 وحيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 5 ٪ مما يدل على وجود علاقة بين الضغوط السياسية ومستوى الأداء الوظيفي، وبما ان قيمة معامل الارتباط سالبة مما يشير إلى أن هذه العلاقة عكسية.

جدول رقم (6): العلاقة بين ضغوط العمل الخارجية ومستوى الأداء الوظيفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

ت	المتغير	رمز المتغير	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
1	الضغوط السياسية	X1	60	- 0.702	0.000 *
2	الضغوط الثقافية	X2	60	- 0.560	0.000 *
3	الضغوط الاقتصادية	X3	60	- 0.476	0.000 *

* دال احصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

- **الضغوط الثقافية وعلاقته بمستوى الأداء الوظيفي:** يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.560 - وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة له 0.000 وحيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 5 ٪ مما يدل على وجود علاقة بين الضغوط الثقافية ومستوى الأداء الوظيفي، وبما ان قيمة معامل الارتباط سالبة مما يشير إلى أن هذه العلاقة عكسية.
- **الضغوط الاقتصادية وعلاقته بمستوى الأداء الوظيفي:** يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.476 - وقيمة الدلالة الNحصائية المناظرة له 0.000 وحيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 5 ٪ مما يدل على وجود علاقة بين الضغوط الاقتصادية ومستوى الأداء الوظيفي، وبما أن قيمة معامل الارتباط سالبة مما يشير إلى أن هذه العلاقة عكسية.

■ **دراسة ضغوط العمل الخارجية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط** Simple regression analysis

يحاول الباحثون في هذه الفقرة دراسة ضغوط العمل الخارجية (الضغوط السياسية X1، الضغوط الثقافية X2، الضغوط الاقتصادية X3) وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي

باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple regression analysis، وبالتالي معرفة دور ضغوط العمل الخارجية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع)، وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

- **الضغوط السياسية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط** Simple regression analysis

استخدم الباحثون أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة دور الضغوط السياسية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد قام الباحث بتوفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاءة اختبار F 56.232 بمستوى دلالة إحصائية 0.000، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (7): اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F - Test إحصاء الاختبار	P - value الدلالة الإحصائية
0.702	0.492	0.610	56.232	0.000 *

كما يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate، أو ما يسمى بـ "خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها ويساوي 0.610 وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ. وتشير كذلك النتائج الواردة بالجدول إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون

0.702 وكذلك معامل التحديد 0.492 وهذا يعني 49.2 ٪ من التباينات في المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الضغوط السياسية).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي) على المتغير المستقل (الضغوط السياسية)، استخدم الباحث اختبار T وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (7)، حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار 7.499 - وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها 0.000، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الضغوط السياسية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي).

جدول (8): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة إحصاءة الاختبار T	الدلالة الإحصائية P-Value
(Constant)	6.362	0.361		17.602	0.000 *
الضغوط السياسية	0.689 -	0.092	0.702 -	7.499 -	0.000 *

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق سالبة ((-) 0.689) يشير ذلك إلى أن تأثير الضغوط السياسية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) سلبي، أي كلما ارتفعت قيم "الضغوط السياسية" انخفضت قيم "مستوى الأداء الوظيفي".

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى: قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود أثر سلبي ذا دلالة احصائية لـ الضغوط السياسية في مستوى الأداء الوظيفي.

- **الضغوط الثقافية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط** Simple regression analysis

استخدم الباحثون أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة دور **الضغوط الثقافية** (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد قام الباحث بتوفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاءة اختبار F 26.512 بمستوى دلالة احصائية 0.000، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (9): اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F - Test إحصاء الاختبار	P - value الدلالة الإحصائية
0.560	0.314	0.709	26.512	0.000 *

كما يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate، أو ما يسمى بـ "خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها ويساوي 0.709 وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ. وتشير كذلك النتائج الواردة بالجدول إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.560 وكذلك معامل التحديد 0.314 وهذا يعني 31.4 ٪ من التباينات في المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الضغوط الثقافية).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (مستوى الأداء

الوظيفي) على المتغير المستقل (الضغوط الثقافية)، استخدم الباحث اختبار T وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (10)، حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار 5.149 - وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها 0.000، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الضغوط الثقافية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي).

جدول (10): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة إحصاءة الاختبار T	الدلالة الإحصائية P - Value
(Constant)	6.020	0.457		13.185	0.000 *
الضغوط الثقافية	0.620 -	0.120	0.560 -	5.149 -	0.000 *

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق سالبة ((-) 0.620) يشير ذلك إلى أن تأثير الضغوط الثقافية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) سلبي، أي كلما ارتفعت قيم "الضغوط الثقافية" انخفضت قيم "مستوى الأداء الوظيفي".

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية: قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لـ الضغوط الثقافية في مستوى الأداء الوظيفي.

- **الضغوط الاقتصادية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط** Simple regression analysis

استخدم الباحثون أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression لمعرفة دور الضغوط الاقتصادية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد قام الباحث بتوفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاءة اختبار F 17.014 بمستوى دلالة إحصائية 0.000، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (11): اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F - Test إحصاء الاختبار	P - value الدلالة الإحصائية
0.476	0.227	0.752	17.014	0.000 *

كما يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate، أو ما يسمى بـ "خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها ويساوي 0.373 وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ. وتشير كذلك النتائج الواردة بالجدول إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.476 وكذلك معامل التحديد 0.227 وهذا يعني 22.7 ٪ من التباينات في المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الضغوط الاقتصادية).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (مستوى الأداء

الوظيفي) على المتغير المستقل (الضغوط الاقتصادية)، استخدم الباحث اختبار T وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (12)، حيث سجلت قيمة إحصاءة الاختبار 4.125 - وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها 0.000، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الضغوط الاقتصادية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (مستوى الأداء الوظيفي).

جدول (12): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0 , \hat{\beta}_1)$

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري Beta	قيمة إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية P - Value
Constant	6.507	0.683		9.521	* 0.000
الضغوط الاقتصادية	0.645 -	0.156	0.476 -	4.125 -	* 0.000

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((- 0.645)) يشير ذلك إلى أن تأثير الضغوط الاقتصادية (كمتغير مستقل) في مستوى الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) سلبي، أي كلما ارتفعت قيم "الضغوط الاقتصادية" انخفضت قيم "مستوى الأداء الوظيفي".

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة: قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية لـ الضغوط الاقتصادية في مستوى الأداء الوظيفي.

■ **النتائج والتوصيات:**

● **اولاً: النتائج:**

2 – 1: دراسة ضغوط العمل الخارجية وعلاقته بـ مستوى الأداء الوظيفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation

1. وجود علاقة عكسية بين الضغوط السياسية ومستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل الارتباط 0.702 – بدلالة إحصائية 0.000 أي كلما زادت الضغوط السياسية قل مستوى الأداء الوظيفي.

2. وجود علاقة عكسية بين الضغوط الثقافية ومستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل الارتباط 0.560 – بدلالة إحصائية 0.000 أي كلما زادت الضغوط السياسية قل مستوى الأداء الوظيفي.

3. وجود علاقة عكسية بين الضغوط السياسية ومستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل الارتباط 0.476 – بدلالة إحصائية 0.000 أي كلما زادت الضغوط السياسية قل مستوى الأداء الوظيفي.

2 – 2: دراسة ضغوط العمل الخارجية وأثرها في مستوى الأداء الوظيفي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple regression analysis

1. **قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على:** وجود أثر ذا دلالة احصائية لـ الضغوط السياسية على مستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.702 – وكذلك معامل التحديد 0.492

2. **قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على:** وجود أثر ذا دلالة احصائية لـ الضغوط السياسية على مستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.560 – وكذلك معامل التحديد 0.314

3. **قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على:** وجود أثر ذا دلالة احصائية لـ

الضغوط السياسية على مستوى الأداء الوظيفي، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.476 – وكذلك معامل التحديد 0.227

● **ثانياً: التوصيات:**

ضغوط العمل الخارجية لها أثر سلبي ومباشر في مستوى الأداء الوظيفي من خلال الضغوط السياسية، والضغوط الاقتصادية، حيث سجلت قيمة معامل التحديد لكل منها 49.2 ٪ ، 3.8 ٪ على التوالي، وبالتالي فإن ضغوط العمل الخارجية تؤثر بشكل سلبي في مستوى الأداء الوظيفي بنسبة 53.0 ٪، وان 47.0 ٪. عليه نوصي الإدارة على خلق مناخ ملائم للعمل للحد من الضغوط الخارجية التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء الوظيفي. كما نوصي بدراسة التغيرات التي تطرأ على مستوى الأداء الوظيفي نتيجة متغيرات أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

■ **قائمة المراجع:**

1.المعشر، عيسى إبراهيم (2009)، أثر ضغوط العمل على أداء العاملين في الفنادق الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية.

2.السعد، صالح بن عبد الرحمن، ودرويش، مراد بن عمر (2008)، أسباب ونتائج ضغوط العمل في بيئة المراجعة السعودية، مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (22)، العدد (1)، ص 63 – 108.

3.جاسم دواى و سعد عبد عابر، مصادر ضغوط العمل التي يتعرض لها العاملون في القطاع الحكومي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد السبع والعشرون، بغداد 2010

4.عامر حجل، أثر ضغوط العمل على أداء المراجع الخارجي رسالة ماجستير منشورة بجامعة دمشق 2008.

5.ميسرة طاهر، ضغوط العمل و آثاره على العلاقات الأسرية(الرياض: جامعة الملك عبد العزيز،2005،ص 29 .

6.جرينبرغ جيرالد وبارون روبرف، تعريب رفاعي محمد وإسماعيل بسيوني، إدارة السلوك في المنظمات، السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004.

7.أبو العلا محمد، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي دراسة تطبيقية على المدراء العاملين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2009.

تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي

دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

■ أ.وفاء امحمد عبدالله *

● تاريخ استلام البحث 07 /2023/10م ● تاريخ قبول البحث 2023/12/23م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي، وذلك من خلال دراسة نظرية وتحليلية لواقع الشمول المالي بالمنطقة العربية، والتعرف على أهم المتطلبات التي يمكن للدول العربية القيام بها لتعزيز الشمول المالي، إلى جانب الوصول إلى أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الشمول المالي بالمنطقة العربية، بالإضافة إلى استعراض واقع الشمول المالي في الدولة المتحصلة على المرتبة الأولى عربيًا فيما يخص الشمول المالي، ألا وهي الإمارات العربية المتحدة والتعرف على مميزات البيئة الاقتصادية بها، وكذلك التعرف على أهم البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة للوقوف إلى أهم الامور التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

● **الكلمات المفتاحية:** القطاع المالي، الشمول المالي.

Abstract:

This study aimed to identify how to enhance financial inclusion by supporting the financial sector, through a theoretical and analytical study of the reality of financial inclusion in the Arab region, and to identify the most important requirements that

* محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس E - mail:Elmehdawy80@gmail.com

Arab countries can carry out to enhance financial inclusion, in addition to reaching the most important obstacles that prevent access to financial inclusion in the Arab region, in addition to reviewing the reality of financial inclusion in the country that ranked first in the Arab world in terms of financial inclusion, namely the Arab Emirates. United States and identify the advantages of the economic environment in it, as well as identify the most important reform programs carried out by the United Arab Emirates, in an attempt to stand to the most important things that can be used in this field.

● **Keywords:** financial sector, financial inclusion.

■ المقدمة:

يعتبر القطاع المالي المحرك الأساسي داخل أي دولة، والذي يتكون من مكونين أساسيين، أولهما المؤسسات المالية والتي تضم المصارف سواء التجارية أو مصارف الاستثمار، وكذلك الشركات سواء شركات الائتمان أو السمسرة أو التأمين إلى جانب وسطاء الاستثمار، وشركات قروض الرهن العقاري، أما المكون الثاني فهو الأسواق المالية والتي تشمل سوق السندات وسوق الأسهم وسوق الصرف الأجنبي إضافة إلى سوق المشتقات المالية. فبالنسبة للمؤسسات المالية فإن السرعة في الحصول على الخدمات المالية، وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة ويسر؛ يساعد على تعزيز الشمول المالي، أما فيما يخص الأسواق المالية فإن توفيره لبدائل التمويل والوصول بخدمات ومنتجات الأوراق المالية لأكبر عدد من الأفراد داخل الدولة ومن كافة الشرائح العمرية والاجتماعية والثقافية من شأنه أيضاً أن يساعد على تعزيز الشمول المالي. كما أن دعم القطاع المالي يساعد على تحسين فرص حصول الأفراد والشركات على التمويل مما يساهم في الحد من الفقر ويزيد من النمو الاقتصادي داخل الدولة، بالإضافة إلى أن حصول الأفراد والشركات على مزايا عند زيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، كتسهيل الوصول إلى الانترنت، وكذلك توسيع قاعدة استخدام برامج مواقع الحكومة الالكترونية، وزيادة الوعي بكفاءة الخدمات المقدمة عبر

الانترنت من دفع الضرائب والحصول على الخدمات الحكومية، وزيادة نقاط الاتصال من جانب مقدمي الخدمات المالية، كل ذلك يساعد على إدخال وتحسين القطاع المالي، وزيادة انتشار الخدمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الوصول إلى بناء قطاع خدمات مالية قوي يتيح فرصًا كثيرة جدًا، بما يسهم في النهاية إلى تعزيز الشمول المالي.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية القطاع المالي في تحقيق وتعزيز الشمول المالي داخل الدولة، حيث إن البنك الدولي صنف في تقريره دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 33 عالميًا والأولى عربيًا في المؤشر العامي للشمول المالي، فقد رأت الباحثة أهمية استعراض واقع الشمول المالي داخل دولة الإمارات والتعرف على أهم البرامج الإصلاحية التي قامت بها هذه الدولة بالقطاع المالي حتى تحصلت على هذه المرتبة وإمكانية الاسترشاد بها والاستفادة منها.

■ **تساؤلات الدراسة:**

من خلال الاستعراض السابق يتضح أنه بدون تحسين القطاع المالي وزيادة الاهتمام بتحسين التكنولوجيا المالية والمصرفية واتخاذ التدابير المناسبة لتحسينها، يصعب تحقيق الأهداف المتعلقة بالشمول المالي فهما العاملان الأساسيان لتحقيق الأهداف التنموية لأي دولة تسعى للتطور والنمو، كما أنهما المحركان الأساسيان لتفعيل النمو الاقتصادي بالدولة، فعند حصول الأفراد والشركات على حسابات مالية يمكنهم بذلك من الاستفادة من الخدمات المالية، والحصول على الدعم الائتماني. كما أنه من خلال تحسين كفاءة أنظمة الدفع وتعزيز الشمول المالي الرقمي والتحول من تسديد الفواتير نقدًا إلى تسديدها الكترونيًا من خلال مقدمي الخدمات المالية الخاصة بكل قطاع، وإتاحة الفرصة للأفراد والشركات إلى إمكانية الحفاظ على الأموال اللازمة لمواجهة احتياجاتهم اليومية وإرسالها واستلامها بشكل آمن وبتكلفة منخفضة، إلى جانب القدرة على استثمار هذه الاموال في مشاريع مربحة ومنتجة من أجل مستقبل آمن. كل ذلك يساعد على تحقيق الإنماء داخل الدولة والحصول على استقرار مالي بما يساهم بشكل كبير على تحقيق وزيادة تعزيز الشمول المالي.

وعلى ذلك فإنه وبالنظر إلى تقرير الصندوق الدولي نجد أن المنطقة العربية تسجّل أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، ومع إدراك الدول العربية لهذا الأمر فقد سعت كل دولة إلى تطوير برامج إحكيمنمائية خاصة بها وملائمة لتحسين بيئتها المالية.

من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الدور الذي يقوم به القطاع المالي لتعزيز الشمول المالي؟
- ما هي البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي؟
- ما هي معوقات الوصول إلى مستويات ملائمة من الشمول المالي بالدول العربية؟

أهداف الدراسة:

1. إبراز إمكانية تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي.
2. التعرف على البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز شمولها المالي.
3. الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من تعزيز مستويات الشمول المالي بالدول العربية.

■ أهمية الدراسة:

تعاني معظم الدول العربية من تدني في مؤشر الشمول المالي، ومع إدراك هذه الدول لهذا الأمر فإنها تسعى جاهدة لتعزيز شمولها المالي، وباستعراض أهم الاصلاحات التي قامت بها الدولة المتقدمة بينها فيما يخص الشمول المالي، يمكنها حينئذ الاسترشاد بها والوقوف عند أهم النقاط التي تساعدها على تعزيزه وتحقيقه.

■ منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل؛ وذلك

من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية والتقارير بهدف التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي وتحليل واقعه في الدولة المتقدمة في الشمول المالي على المستوى العربي.

■ **الدراسات السابقة:**

1. دراسة حماني وبلطرش(2023) بعنوان **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره .. دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية2030.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المصرفية إلى السكان، خاصة قاطني المناطق النائية، والعمل على فهم احتياجات المستهلك وتوفير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي هذه الاحتياجات وتقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي للمملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمهما : إن معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، وإن النظام المالي في السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي، وقد تبنت المملكة برنامج يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار خطة التنفيذ 2020 - رؤية المملكة 2030، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعاون الدول العربية بتضافر الجهود لتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي، وأيضًا التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، إلى جانب ضرورة تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية وحتى في الوطن العربي، إلى جانب اعتماد منهج موجه لتعزيز التثقيف المالي من خلال إنشاء هيئة للثقافة المالية وتطوير المحتوى التعليمي المالي، وزيادة توسيع دور الصيرفة الإسلامية.

2. دراسة بن عطية ومدوخ(2022) بعنوان **تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011 - 2019.**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار واقع الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجزائر، مع سرد أهم الأسباب وراء كل مؤشر خاصة أن بيانات عينة الدراسة أظهرت مستويات ضعيفة في مؤشرات الشمول المالي، عدا امتلاك حسابات مصرفية والسبب يعود إلى إجبار الحكومة بضرورة فتح حسابات مصرفية، من أجل إدراج المرتبات ومنح الطلبة، أما باقي المؤشرات فهي ضعيفة لا ترقى إلى الوصول إلى شمول مالي كامل في عينة الدراسة، كما أن النقص في عدد فروع المصارف سببه عدم انتهاج المصارف سياسة التوسع، وهيمنة الحكومة على هذا القطاع، كما أن الجزائر تعاني من نسب ضعيفة بسبب ارتفاع تكلفة القروض إضافة إلى أسباب دينية، إلى جانب عدم الوعي الادخاري بين الافراد وتذبذب أسعار النفط الذي أدى إلى التضخم وتآكل الأجور. أما عن التوصيات فلم يرد في الدراسة أية توصية أو اقتراح.

3. دراسة سوداني(2022) بعنوان **واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تبني وتطبيق الشمول المالي في عصرنة وتنمية القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، ولقد توصلت هذه الدراسة من خلال التركيز على أهم المؤشرات الأساسية للشمول المالي إلى أن تطبيق هذه الأنشطة المالية من طرف المؤسسات المالية في الدول العربية أصبح ضرورة ملحة وليس خيارًا. كما أن الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف في الشمول المالي لديها. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالشمول المالي والعمل على إدخال الجانب التقني والرقمي، وتشجيع العمل العربي المشترك من أجل النهوض بالاقتصاد العربي وتحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالي.

4. دراسة غمازي وآخرون(2022) بعنوان **الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائري.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع مستوى الشمول في العالم العربي عمومًا وفي دولة الجزائر على الخصوص وذلك مقارنة بباقي دول العالم من خلال التطرق إلى النتائج

المحققة فيما يخص مؤشرات الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن البلدان العربية عامة، والجزائر على وجه الخصوص مازالت تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، ورغم تحسن مؤشراته في السنوات الأخيرة من خلال العمل على تسريع عجلة الشمول وتعزيز مستوياته، وقد أوصت الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للدول العربية يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيقه في الجزائر، كذلك الاهتمام بتطوير العمل المصرفي وتبني التقنيات المالية الرقمية الحديثة، إضافة إلى ضرورة زيادة برامج التثقيف المالي.

5. دراسة يخلف والعجاج(2022) بعنوان **واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي للفترة** 2011 - 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى مختلف الحقائق والأرقام والاستنتاجات التي جاء بها التقرير الأخير الخاص بالمؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX، وقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطًا مهمًا في مجال الشمول المالي، وتعتبر من الدول السباقة في العالم العربي التي اعتمدت على استراتيجيات وتنظيمات تعزز الشمول المالي، إلى جانب أن التكنولوجيا المالية لها دور في الوصول إلى هذا المستوى خاصة بعدما تم الاعتماد عليها بكثرة خلال جائحة كورونا، وذلك من خلال اللجوء إلى الخدمات المالية الرقمية، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب النظر إلى نموذج ووضع التنظيمات التي تساعد في تعزيز الشمول المالي دون نسيان الاهتمام بالأمن السيبراني من أجل الحماية، إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي والعمل بها. بالإضافة إلى عصرنة أنظمة الدفع ومواكبة التطورات التكنولوجية المالية تنويع وتطوير المنتجات المالية هذا ما يخلق المنافسة بين المصارف وهو ما سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات.

6. دراسة عطية(2021) **بعنوان تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص**

والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي لرصد مؤشراته الحالية، وما شملها من تطور كذلك رصد أهم المعوقات التي يمكن أن تمثل أسبابًا لوجود استبعاد مالي لفئات متعددة من المجتمع وبخاصة في الدول النامية كمصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يساعد الأسر الفقيرة والشركات الناشئة والصغيرة في زيادة مقدرتهم على الوصول للائتمانات المطلوبة، كما أنه يعمل على جذب المزيد من المدخرات والمدفوعات. وبالرغم من النتائج الايجابية التي توصلت لها الدراسة إلا إن الواقع العملي لدعم وتعزيز الشمول المالي يعكس حقيقة وجود كثير من المعوقات الحادة من الانتشار، منها الحواجز التنظيمية الصارمة التي تضعها المؤسسات المالية وما تتطلبه من ضمانات لتقديم قروضها، إلى جانب الحواجز الجغرافية وعدم اكتمال البيئة التكنولوجية وحواجز هيكل الأسواق المالية والعجز المالي لدى العملاء والمصحوبة غالبًا بالأمية وضعف الثقافة المالية ومن ثم عدم تحقيق المستوى المطلوب والمستهدف من الشمول المالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحقيق تواجد جغرافي أفضل للمؤسسات المالية إلى جانب دعوة المؤسسات المالية للعمل الجاد لبناء قدراتها البشرية وتطوير بنيتها التحتية المالية لتقديم خدمات مصممة بشكل أفضل وأكثر سهولة، وتقديم التسهيلات اللازمة لدعوة شركات التكنولوجيا المالية العالمية على الاستثمار في السوق المصري ودعوة رؤوس الأموال الخاصة المحلية على المخاطرة في الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية. إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم المؤسسي المساعد على زيادة الشركات المبتدئة، كإنشاء الحاضنات والمختبرات التنظيمية التي تسمح لهذه الشركات باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

7. دراسة جعفر (2020) بعنوان **آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى وضع آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر من خلال تحديد أهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري، والوقوف على المؤشرات الأولية

لتطبيق الشمول المالي في مصر، حيث أشارت الدراسة إلى أن من معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر أنها تعاني من انخفاض في الناتج القومي المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر بين السكان، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم وهذا ما أوضحته المؤشرات الخاصة بعام 2018، مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضعف مؤشرات الكثافة المصرفية، وضعف الوعي والثقافة المصرفية، وضرورة وضع خطة فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمرية حتى يتم الوصول إلى النسبة العظمى من الشعب، وعلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية.

8. دراسة لفتة (2019) بعنوان **دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية للنهوض بالشمول المالي في العراق من خلال توضيح الفرص والتحديات المتمثلة بالوضع الاقتصادي والديموغرافي في العراق ودراسة هيكل النظام المالي والتعريفات بالمؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تركز تغطية شبكات الفروع المصرفية بأربع محافظات فقط، مما يجعل المحافظات الأخرى خارج نطاق الخدمات المالية، كما أن هناك مجموعة فرص تساهم بشكل كبير في النهوض بالشمول المالي في العراق، إلى جانب وجود مجموعة من التحديات التي تواجه جهود النهوض بالشمول المالي في العراق، بالإضافة إلى ضعف سوق رأس المال في العراق وتخلفها عن الأسواق العالمية والإقليمية. وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني لنظام المدفوعات والشمول المالي، ويسمح بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية والأجنبية لضمان الوصول إلى الأفراد الذين لا تخدمهم المصارف التجارية والإسلامية، وضرورة الاهتمام بجانب التثقيف المالي للسكان وتنظيم عروض التعليم العالي، والسماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل وكلاء المصارف، وتقديم الدعم الحكومي لمكاتب البريد.

● **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تتفق جميعها على أن الدول العربية لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميًا من حيث مستوى الشمول المالي، وهذا ما تم التأكد منه بالتحليل والقياس في عدة دراسات كدراسة ياسمينة وبولصنام، وكذلك دراسة قاسي ومزيان، والذي أكدت أيضاً غياب التنافس بين المؤسسات المالية مما جعلها تدخل في التقليد للخدمات المالية الرقمية، وهذا أمر غير مقبول للدول التي ترغب في التقدم والتطور. وهو الأدعى أن تتكاثف جهود الدول العربية للاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال الشمول المالي.

● **مفهوم الشمول المالي:**

الشمول يعني تقديم الخدمات المالية المتنوعة لكافة الشرائح، وابتكار وتنوع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة بالشكل المناسب وبسعر يتناسب مع مختلف العملاء، وتقديم الخدمات بتكاليف معقولة لمختلف فئات المواطنين، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض. أولئك الذين يتعاملون مع المصارف وليس لديهم أي حسابات مصرفية. كما يساعد على جلب مجموعات مختلفة إلى الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة تلك الموجودة في المناطق البعيدة . وأهم هذه المجموعات هم أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر غير المسجلين والعاملين لديهم، وكذلك النساء اللاتي يعملن في الأنشطة التي تتم في المنزل، والتي تتم من خلال المصارف أو المؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد عُرف الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب.(اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين،2018:ص7). كما يعرف الشمول المالي بأنه العملية التي من خلالها تضمن سهولة الوصول والوفرة والاستخدام للعمليات المالية الرسمية أمام جميع مكونات المجتمع حيث يشمل هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي على غرار سهولة الوصول، الوفرة، الاستخدام، تشكل كلها الأبعاد الثلاثة لنظام مالي شامل.(يخلف، العجاج،2022:ص73).

كما يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي .(قاسي ومزيان،2022،ص599).

وبالنظر إلى ما سبق ترى الباحثة أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكل الأفراد والشركات بما يساهم في تنوع الخدمات المالية وتوفير التمويل اللازم لكل الفئات دون الربط بضرورة وجود حساب مصرفي أو اشتراط فئة عمرية أو جغرافية محددة بما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي في النهاية إلى دعم الاقتصاد الرسمي للدولة.

- **المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي في الدول العربية:**

يعتمد نجاح الشمول المالي على توافر مجموعة من المتطلبات في الدول العربية هي: (سوداني،2022،ص72)

1. العمل بحرفية عالية للاستفادة من أحدث وأفضل الأساليب التكنولوجية واستخدام الأدوات المالية الحديثة مثل الدفع عن طريق الهاتف وتحصيل الفواتير إلكترونيًا، وهي تعمل على تحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها وعندما يتوسع الشمول المالي تصبح كلفة الخدمات أقل على المواطن والمستثمر، والنمو المتسارع في استخدام التقنيات الحديثة التي تفتح فرصًا إضافية لتعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية.
2. توفر أنظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستغلال الائتماني.
3. نظم الإقراض المضمونة، وسجلات الأصول حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية، وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة.

4. المؤسسات المالية تتيح التغلب على تحديات عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى إحجام المصارف عن توفير التمويل للقطاعات التي لا توفر لديها ضمانات مصرفية وسجل ائتماني ممتد زمنًا يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي.

5. يجب تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي.

6. توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين.

7. تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

8. امتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية.

9. الاتصال بالأنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة.

كما تبنى صندوق النقد العربي وضع استراتيجيات في مجال الشمول المالي لوضع المبادئ الارشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية كي يتسنى لهذه الدول الاستنادية إليها في وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي للعمل من أجل إطلاق الامكانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لغير المتعاملين مع القطاع المصرفي. وذلك من خلال الآتي:(صلاح وآخرون، 2022: ص28)

1. رفع مستوى الوعي والتثقيف المالي بين كافة فئات المجتمع بالدول.

2. تطوير المنتجات والخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والمستفيدين.

3. تعزيز مبادئ حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

● **أهمية الشمول المالي:**

يعبر الشمول المالي عن استراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب نذكر منها: (قاسي وبولصنام، 2021:ص681)

1. **تعزيز استقرار النظام المالي**: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدًا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.
2. **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية**: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية لمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل. كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
3. **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم**: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

● **معوقات الشمول المالي في المنطقة العربية:**

يمكن حصر أهم العوامل التي حالت دون تطور درجات الشمول المالي في المنطقة العربية فيما يلي: (خنوس وجايدر، 2021:ص42)

1. أغلب بلدان العربية تعيش في حالة انعدام للاستقرار الأمني.
2. عامل الفقر الذي يجتاح أغلب الدول العربية فمقدرتهم المالية تحول دون تعاملهم مع المؤسسات المالية.

3. نقص في البنية التحتية المالية في كثير من الدول العربية وهو ما ينعكس سلبًا في عدد وجود وتكلفة الخدمات المالية.

4. انعدام الوعي في استخدام المعاملات غير النقدية ووسائل الدفع الرقمية وهو ما يزيد الجمود في النظام المالي وبطء المعاملات والخدمات المالية.

5. انعدام الثقة في المؤسسات المالية وهو ما يحد من انتشار تعامل الأفراد معها.

6. وجود العديد من المعاملات المالية تتعارض والشريعة الإسلامية مما حتم وجود بدائل تتماشى مع القواعد الإسلامية إلا إنها لاتزال تحتاج إلى تسويق وابتكار.

7. ضعف الثقافة المالية وهو ما ينعكس سلبًا على معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية.

8. أغلب أصول القطاع المالي تابعة للقطاع العام وهو ما يثبط من المنافسة لتقديم خدمات مالية ذات جودة.

9. ارتفاع التكاليف والجهد والوقت لإتمام المعاملات المالية الشيء الذي يحفز الأفراد على المعاملات غير الرسمية.

10. انعدام شبه تام للمؤسسات المالية في المدن الصغيرة والريفية.

11. عدم اهتمام المشرفين على القطاع المالي بنشر الوعي ومحو الأمية المالية.

● **دولة الإمارات العربية المتحدة:**

بحسب تقرير البنك الدولي فقد تحصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيًا في المؤشر العامي للشمول المالي، كما أنه وبحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، مستفيدة من حصولها على مركز متقدم في مؤشر السيولة المحلية للناتج المحلي الإجمالي وفي مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي. كما حلت في المركز الأول في مؤشر قطاع مالية الحكومة

ويعزى ذلك إلى حصول الإمارات على مركز متقدم في مؤشر الحرية المالية، والمؤشر الثاني في مؤشر الفائض/ العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك حافظت الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، نتيجة استحواذها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

- **مميزات البيئة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:**

تتمتع دولة الإمارات ببيئة استثمارية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي وخصائص اقتصادية قوية مثل الموقع الاستراتيجي والاحتياطيات المالية القوية، والصناديق السيادية والإنفاق الحكومي المستثمر على البنية التحتية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات. ورغم حالات الركود الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر قنوات مختلفة، فإن دولة الإمارات تواصل نموها الاقتصادي وذلك يعود لعدة أسباب منها :(البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة)

1. **موقع استراتيجي**: تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في آسيا، وأروبا وافريقيا، ويمكن لـ33 ٪ من سكان العالم الوصول إلى دولة الإمارات في غضون 4 ساعات طيران و66 ٪ منهم في غضون 8 ساعات.

2. **احتياطيات مالية قوية**: ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة على أساس سنوي بنحو 34.3 مليار درهم أو ما نسبته 8.5 ٪ ليصل إلى 438.6 مليار درهم نهاية يناير الماضي، مقارنة بنحو 404.3 مليارات درهم نهاية يناير 2022. كما استحوذت المصارف الوطنية على نحو 68.5 ٪ من إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة مع وصول قيمتها إلى 379.3 مليار درهم نهاية يناير 2023، بزيادة على أساس سنوي بنحو 29.1 مليار درهم أو ما نسبته 8.31 ٪ مقابل نحو 350.2 مليار درهم خلال يناير 2022. ووصلت حصة المصارف الأجنبية إلى 13.5 ٪ من إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة مع بلوغ قيمتها 59.3 مليار درهم في نهاية يناير

2023، بارتفاع على أساس سنوي بنحو 9.6 ٪ مقارنة بنحو 54.1 مليار درهم خلال يناير 2022.

3. **صناديق سيادية**: وفقًا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر رابع صندوق العالم بمبلغ يقدر بـ790 مليار دولار أمريكي.

4. **إنفاق حكومي مستمر على البنية التحتية**: خصصت دولة الإمارات منها ميزانية للعام 2023، بإجمالي مصروفات عامة معروضة للاعتماد بمبلغ وقدره 63،066 مليار درهم، تم تخصيص 2.4 مليار درهم من الميزانية لقطاع البنية التحتية والاقتصادية، والذي يشكل نسبة 3.8 ٪ من إجمالي الميزانية العامة.

5. سياسة اقتصادية تدريجية: تستمر السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاقتصاد الدائري في تحفيز وقيادة اقتصاد دولة الإمارات. بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي للدولة خلال العام 2021 نحو 73.3 ٪ .

6. **مناطق حرة**: يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل الإعفاء الضريبي للشركات، ورسوم الاستيراد والتصدير، تمتلك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن، واستعادة 100 ٪ للأرباح، ويوجد في دولة الإمارات حوالي 45 منطقة حرة.

7. **زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات**: وفقًا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات 20.667 مليار دولار أمريكي (76 مليار درهم إماراتي)، بعد أن كان 19.884 مليار دولار أمريكي (73.04مليار درهم إماراتي) عام 2022.

كما حلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا، مستحوذة على

ما نسبته 37 ٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والبالغة 55.5 مليار دولار.

كما تبوأت الدولة المرتبة الأولى أيضًا على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا مستحوذة على نحو 31 ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه المنطقة والبالغة 66.6 مليار دولار.

● **البرامج الإصلاحية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي خلال عام 2022 :**

من خلال استعراض ما جاء في التقرير السنوي لعام 2022 لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبة عالمية متقدمة على قائمة أسرع الاقتصادات نموًا في العالم في العام 2022 حيث سجلت نموًا قويًا في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلاً أدنى نسبيًا للتضخم، كما استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة، وتنامي الاقتصاد غير النفطي، فضلاً عن تحقيق طفرة في قطاع الاستثمار العقاري. وخلال العام الذي شهد تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ونشوب الصراع في أوكرانيا. وانتشار فيروس كورونا المستجد في الصين، تمكن الاقتصاد الإماراتي من العودة إلى حالة النمو التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة. وجاء ذلك مدعومًا بالتدابير الإصلاحية الاستباقية. واتخاذ القرار الحكيم لإعادة فتح اقتصادها بعد الجائحة، لتكون واحدة من أوائل الدول التي تقدم على تبني هذه الخطوة.

وفيما يخص القطاع المصرفي الإماراتي الذي قدم أداء جيدًا جدًا في عام 2022 حيث سجل أعلى نمو في إجمالي الأصول بنسبة 10.5 ٪، لتصل إلى 3،670 مليار درهم. وأظهر القطاع مرونة خلال فترة الجائحة، إذ يعزى الفضل في ذلك إلى التدابير واسعة النطاق التي اتخذها المصرف المركزي، والسحب التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في العام 2022، وذلك بعد أن تعاف القطاع الاقتصادي برمته من تداعيات الجائحة.

وفي العام 2022، بلغ عدد المصارف في النظام المصرفي لدولة الإمارات 61 مصرفًا مرخصًا، بما في ذلك عدد الفروع الفعلية للمصارف بنسبة 22.3 ٪ خلال السنوات

الثلاث الماضية بسبب رقمنة الخدمات المالية. وحافظ النظام المصرفي الإماراتي على مستويات رسملة جيدة. مع وجود سيولة كافية ومصادر تمويل مدعومة بنمو قوي في الودائع. كما حققت الودائع في القطاع المصرفي نموًا بنسبة 11.3 ٪ خلال العام 2022 ونتيجة لذلك وصل معدل القروض إلى الودائع إلى أدنى مستوى له في سبع سنوات، الأمر الذي يشير إلى وجود قدرة ائتمانية كبيرة. كذلك واصل قطاع التأمين نموًا في العام 2022، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 6.5 ٪ على أساس سنوي، وبلغ 47.2 ٪ مليار درهم. كما ارتفع عدد وثائق التأمين إلى 8.8 مليون وثيقة. ونتيجة لهذه التطورات ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 2.2 ٪ ليبلغ 27.3 مليار درهم. كما زاد عدد التراخيص الجديدة للمهن المرتبطة بالتأمين بنسبة 5.2 ٪ لتصل إلى 489 رخصة في نهاية العام 2022. ومن جهة أخرى فقد قام المركزي بتطوير نظم الدفع من خلال إنشاء منصة الدفع الفوري التي ستقوم بتسهيل وتسريع المدفوعات الفورية والسماح بتحويل الأموال على مدار الساعة، باستخدام الحسابات المصرفية وأرقام الهواتف المحمولة وأرقام التعريق وأنواع أخرى من الأدوات ذات الصلة. مما سيسهل أيضا المدفوعات المستندة على رمز الاستجابة السريعة والعمليات الالكترونية للخصم المباشر إضافة إلى الشيكات الالكترونية.

كما أن هذه المنصة ستتيح تحويل الأموال بسهولة ويسر من دون الحاجة إلى معرفة رقم الحساب أو رقم الحساب المصرفي الدولي، ومن خلال تقديم خدمات دفع مبتكرة للأطراف المشاركة من تقديم خدمات دفع مبتكرة للأطراف المشاركة من المؤسسات والشركات ومستخدمي الخدمة، ستسهم المنصة في مواكبة التغيرات السريعة في قطاع الدفع في الدولة وضمان الامتثال لأفضل المعايير الدولية، والمعيار الجديد للرسائل المالية والدولية. وقد تقرر بدء التشغيل التجريبي لمنصة الدفع الفوري في الربع الأول من العام 2023.

كما أحرز المصرف المركزي في عام 2022 تقدمًا في تسريع تحديث منظومة الخدمات

المالية في الدولة. ودفع التحول الداخلي فيه كمؤسسة، حيث أدخل تحسينات على العمليات والابتكارات الرقمية من خلال عدد من المشاريع، بما في ذلك استراتيجية التحول الداخلية. كما شهد عام 2022 صياغة خرائط طريق تنفيذ للمبادرات التحويلية والاستراتيجية المتعددة والمشاريع المحددة للفترة 2023 - 2026، بناءً على عمليات التشاور والتقييم والمقارنة المكثفة. وتعد هذه الاستراتيجية جزءا من خطة المركزي الاستراتيجية الأكبر لخمس سنوات تحمل اسم برنامج تحويل البنية التحتية المالية الهادف إلى تحويل ورفع مستوى قطاع الخدمات المالية في الدولة والبنية التحتية الرقمية المرتبطة به إلى مستوى عالمي متميز.

ويشرف على هذه الجهود مكتب التحول ومكتب إدارة الاستراتيجية اللذين تم انشاؤهما حديثًا ليتولى تحديد وتقديم وتتبع القيمة بشكل فعال للمصرف المركزي والقطاع المالي في الدولة. ومن جهة أخرى يسعى المصرف المركزي الإماراتي إلى توفير مدفوعات العملة الورقية العابرة للحدود بطريقة مستمرة وآمنة من خلال إطلاق إنتاج منظم لمشروع الجسر مع المصارف المركزية الشريكة ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في أوائل العام 2024، وإضافة إلى ذلك سيتم استكشاف الدول التجارية الرئيسية التي يمكنها العمل كشركاء للجسور الثنائية للعملات الرقمية.

وسيبدأ العمل أيضاً لإثبات جدارة مفهوم العملة الرقمية المحلية للأفراد في العام 2023، تمهيدًا لقيام المركزي لإطلاق استراتيجيته الشاملة للعملة الرقمية المتوقع طرحها في غضون عامين. كما أن المصرف المركزي قام بإطلاق مبادرة التمويل المفتوح والتي تهدف إلى تقديم قيمة معززة للعملاء كما تؤدي إلى إنشاء منتجات وتقديم عروض الخدمات المالية الجديدة. بما في ذلك الاستشارات الرقمية، مما يؤدي إلى تعزيز الأفكار والابتكارات.

أما السوق المالي فقد ارتفعت مؤشرات أسعار الأسهم في كل من سوق أبوظبي للأوراق

المالية وسوق دبي المالي في النصف الأول من عام 2022، لكنها عاودت الانخفاض في نهاية العام نتيجة التوجهات العالمية وإجراءات تشديد الأوضاع المالية، وفي نهاية العام 2022 ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 40.5 ٪ على أساس سنوي، وبلغت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية 2.6 تريليون درهم. وبشكل مماثل. ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 20.9 ٪ على أساس سنوي، بينما استقرت قيمته السوقية عند مستوى 577.6 مليار درهم. كما تم تأسيس شركة الاتحاد للمدفوعات في عام 2022. الشركة الجديدة تابعة للمصرف المركزي المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية على المستوى الوطني. الأمر الذي من شأنه أن يعزز مكانة الدولة كمركز مالي عالمي مرتبط بالأسواق المالية الدولية الرئيسية. ومن جهة أخرى فإن البوابة الالكترونية التي أطلقتها الدولة في عام 2011 وبوصفها النافذة الموحدة للمعلومات والخدمات الالكترونية التي تقدمها الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة للأفراد والزوار وأصحاب الأعمال، وتعد البوابة بمثابة تجسيد للحضور الرسمي لحكومة الإمارات على الشبكة المعلوماتية الانترنت وهي تجمع خدمات الحكومة المحلية والاتحادية كافة معًا بالإضافة إلى معلومات عن الدولة.

وبذلك توفر حكومة دولة الإمارات قنوات إضافية للتواصل مع المواقع الحكومية وتوفر خاصية قراءة النصوص التي تمكن من الاستماع إلى النصوص المكتوبة كما يمكن التواصل مع أصحاب الهمم من خلال التواصل مع شخصية كرتونية عبر لغة الاشارة. وعندما يشير المستخدم بالمؤشر على نص معين، تبدأ الشخصية الكرتونية بترجمته إلى لغة الإشارة. كما يمكن لأصحاب الهمم إرسال استفساراتهم إلى وزارة تنمية المجتمع من خلال تسجيل مقطع فيديو يطرحون فيه أسئلتهم بلغة الإشارة. كذلك اهتمت هيئة الطرق والمواصلات في دبي بالعديد من مقاطع الفيديو الموجهة لضعاف السمع، وقد ترجمت الهيئة هذه المقاطع إلى لغة الإشارة لشرح استخدام وسائل المواصلات العامة في إمارة دبي. (البوابة الالكترونية لدولة الإمارات المتحدة).

ترتيب الإمارات العربية المتحدة على مستوى الأداء على مختلف المستويات مقارنة بالدول العربية

الترتيب	المؤشر	قيمة المؤشر
1	الاقتصاد الرقمي العربي	71.37
1	ممارسة الأعمال	80.9
1	قوة العمل الحالية	70.4
1	المؤسسات	85.69
1	البنية التحتية	71.83
1	الحكومة الرقمية	85.55
1	الابتكار	61.37
2	المعرفة والتكنولوجيا	28.35
1	قوى السوق	73.67
2	نمو سوق المال	85.45
6	التنمية المستدامة	73.21
4	القوى العاملة	74.64

● **المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاقتصاد العربي 2022**

وبالاطلاع على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 والذي اعتمد على تسع ركائز أساسية، تتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشرًا وتشمل هذه الركائز، المؤسسات، والبنية التحتية، القوى العاملة، الحكومة الرقمية، الابتكار، والمعرفة والتكنولوجيا، قوى السوق، نمو سوق المال، التنمية المستدامة. وبالنظر

إلى الجدول السابق يتضح لنا تقدم الإمارات العربية المتحدة في معظم المجالات وفوزها بالمرتبة الأولى، وحتى المجالات التي لم تأخذ فيها المرتبة الأولى نجد أن نسبتها تعتبر عالية جدًا.

■ الخاتمة:

غالبًا ما يقاس تقدم الدول المالي عبر مستوى استخدام المواطنين لقطاعها المالي بصفة عامة وجهازها المصرفي بصفة خاصة، لذلك هي تسعى دائماً إلى الوصول إلى مستوى نظامي مالي ومصرفي متقدم وتطوير خدماتها كتوفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن مستواهم المادي، الأمر الذي أصبح يتطلب معه ضرورة رفع الوعي بالثقافة المالية، وتبسيط الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، بحيث تسمح لجميع الشرائح من الوصول لهذه الخدمات بسهولة ويسر، كقيامهم بإنجاز أعمالهم المالية دون أن يكونوا مجبرين على الذهاب إلى هذه المؤسسات المالية أو الخدمية، مما يساعدهم في النهاية على تحسين نوعية حياتهم وقدرتهم على التخطيط لها بشكل مثمر، وبالتالي زيادة الرضا والنمو عند جميع الفئات والقطاعات المكونة للدولة، وبذلك ينعكس على تقدم الدولة وقدرتها على المنافسة والتطور. الأمر الذي يقودها في النهاية إلى مستوى متقدم من الشمول المالي.

ومن خلال استعراض ما جاء بالدراسة وكذلك استعراض الدراسات السابقة توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات مهمة هي:

1 - دعم القطاع المالي من أهم الوسائل التي تساعد الدولة في تعزيز الشمول المالي لديها.

2 - يعد الشمول المالي من أهم الأهداف لتحقيق النهضة والنمو الاقتصادي للدولة، ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3 - يساعد تعزيز الشمول المالي الأسر الفقيرة والشركات الناشئة في زيادة مقدرتها للوصول إلى التمويل اللازم مما يساهم في النهاية إلى زيادة إنشاء المشاريع التنموية.

4 - تحصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيًا في المؤشر العالمي للشمول المالي حسب تقرير البنك الدولي، كما استحوذت على المركز الأول على مستوى الدول العربية بحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022.

5 - اتخاذ المصرف المركزي الإماراتي لسياسة قوية وفر الأساس اللازم لتحقيق النتائج الاقتصادية المستهدفة للدولة.

6 - كان للبوابة الالكترونية التي أطلقتها دولة الإمارات الفضل الأكبر في قدرة أصحاب الهمم في الوصول إلى كافة الخدمات المالية والحكومية الالكترونية داخل الدولة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي بشكل أفضل من خلال توفير قنوات اتصال لجميع شرائح الدولة.

7 - من أهم المعوقات التي تحول دون تطور درجات الشمول المالي في الدول العربية هي أن أغلب هذه الدول تعيش في حالة انعدام للاستقرار الأمني، إلى جانب الفقر وعدم الوعي في استخدام المعاملات غير النقدية ووسائل الدفع الرقمية، بالإضافة إلى افتقار القرى البعيدة لهذه المؤسسات الخدمية.

■ **التوصيات:**

1 - توفير تواجد جغرافي أفضل للمؤسسات الخدمية المالية، لجميع المدن والقرى على حد سواء دون إهمال القرى البعيدة.

2 - اتاحة الدعم والتسهيلات الائتمانية اللازمة للأفراد والشركات وخاصة شركات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك تخفيف الضرائب والتكاليف والعمولات، وجذبها للاستثمار بالدولة.

3 - العمل على انشاء مؤسسات ومواقع للخدمات المالية الكترونية لجميع القطاعات بالدولة تتيح لكل الشرائح الوصول إلى كافة خدماتها بدون أي تعقيدات.

4 - ضرورة قيام الدول بالاستفادة من التجارب الناجحة فيما بينها للاستفادة منها

وتعزيز شمولها المالي، لا سيما وأنها تمر بظروف متشابهة.

5 - ضرورة الاهتمام بأصحاب الهمم وعدم اهمالهم وتوفير السبل والطرق السهلة لهم للوصول إلى جميع الخدمات المالية والحكومية بالدولة.

6 - العمل المستمر على تطوير الخدمات المصرفية والمالية على الدوام وبشكل متكرر دون إهمال بما يتماشى مع التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

7 - العمل على دعم القطاع المالي وحثه على نشر الوعي بأهمية استخدام الخدمات المالية الالكترونية، وشرح ما يمكن أن يوفره من وقت وجهد وزيادة الإنتاجية.

■ **المراجع:**

- بن عطية إيمان، مدوخ ماجدة، **تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر** خلال الفترة 2011 - 2019، مجلة أبحاث، المجلد7، العدد2، 2022.

- حمادي رشيدة، بلطرش زهور، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية** 2030، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 4، العدد1، 2023.

- خنوس سميحة، جايدر حسان، **تصنيف الدول العربية باحتساب مؤشرات الشمول المالي باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية**. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2021. ص 42.

- جعفر، حنان علاء الدين عبدالصادق، **آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

- سوداني نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**، مجلة مالية ومحاسبة الشركات المجلد 2، العدد2 ،2022

- صلاح الدين وآخرون، **الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية**، 2022، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

- عطية أشرف إبراهيم، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات**: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، 2021.

- غمازي سهيلة، وآخرون، **الشمول المالي وتحديات في الدول العربية**: ما واقع الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد6، العدد1، 2022.

- قاسي ياسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة**، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، مايو 2022.

- قاسي يسمينة، بو لصنام محمد، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة المعيار المجلد 12، العدد2، ديسمبر 2021،.

- يخلف سمية، العجاج فاطمة الزهراء، **واقع الشمول المالي في دول مجلس** التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011 - 2021، المجلد الثامن العدد 3، ديسمبر 2022. مجلة البشائر الاقتصادية.

- لفتة بيداء سارة، لفتة محمد طارق، **دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019.

- التقرير السنوي2022، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022، العدد السادس، فبراير 2023.

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، https://u.ae/ar - AE/about - the - uae/economy/features - of - the - uaes - solid - economy، 9 - 9 - 2023. الساعة 9:45 م.

دور المراقب المالي في الرقابة على المال العام بالشركات العامة

(دراسة تطبيقية على الشركات العامة بمدينة طرابلس).

■ د. عبد الحميد إبراهيم معتوق* ■ أ. شعبان محمد بن عثمان**

● تاريخ استلام البحث 2022/05/20م ● تاريخ قبول البحث2022/08/10م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وظيفة المراقب المالي كما نصت عليها المادة (18) من القانون المالي الليبي لسنة 1967، وطبقا للقانون رقم (114) لسنة 1970 بشأن تعديل بعض المواد الواردة بالمادة (18)، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استبيان وتوزيعها على المراقبين الماليين والمدراء الماليين والمراجعين الداخليين بالشركات العامة الليبية بمدينة طرابلس وتم تجميع 40 من أصل 50 استبانة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن هناك قصوراً في دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام من الضياع والسرقة والاختلاس، وأن السبب يرجع إلى تقصير وزارة المالية في متابعة ورقابة المراقبين الماليين وإعادة النظر فى الوظائف التي أسندت للمراقب المالي والتي حددتها القوانين واللوائح والقرارات وضرورة أن تتناسب هذه الوظائف وطبيعة عمل المراقبين الماليين بهذه الشركات.

وأوصت الدراسة بمراعاة المؤهل العلمي والخبرة العملية عند تعيين المراقبين الماليين

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس. Email: Ibrahimabdulhamed22@gmail.com

**محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس. Email: mjiddm@yahoo.com

بهذه الشركات حتى يستطيعون فهم طبيعة عملهم والقيام به على أكمل وجه، واستقلالية المراقبين الماليين لكي تكون وظيفتهم تتمتع بدرجة كبيرة من الحياد والموضوعية وتزداد الثقة فى التقارير التي يعدونها، ووضع برنامج مستمر لمتابعة المراقبين الماليين تضمن به الوزارة تواجدهم فى فترات الدوام الرسمي داخل هذه الشركات حتى لا يؤدى ذلك إلى تعطيل بعض مصالح بهذه الشركات، وتزويد المراقبين الماليين بجميع القوانين واللوائح وتعديلاتها أولا بأول، وعلى وزارة المالية عمل دورات تدريبية للرفع من مستوى كفاءة المراقبين الماليين.

● **الكلمات المفتاحية:** دور المراقب المالي، الرقابة على المال العام، الشركات العامة الليبية.

■ **ABSTRACT**

This study aims to identify the function of the financial controller as stipulated in Article (18) of the Libyan Financial Law of 1967, and in accordance with Law No. (114) of 1970 regarding the amendment of some articles contained in Article (18), and to achieve this goal, a questionnaire was designed and distributed to: Financial observers, financial managers and internal auditors in Libyan public companies in Tripoli, 40 out of 50 questionnaires were collected.

The analytical descriptive approach was relied upon as a method of study, the data were analyzed by the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program, and the necessary statistical tests were performed. The study reached the following most important results: that there is a shortcoming in the role of the financial controller in preserving public money from loss, theft and embezzlement, and that the reason is due to the failure of the Ministry of Finance in following up and controlling the financial controllers, reconsidering the jobs that were assigned to the financial controller and which were specified by laws, regulations and decisions and the necessity of That these jobs fit with the nature of the work of the financial controllers in these companies.

The study recommended taking into account the academic qualification and practical experience when appointing the financial controllers of these companies so that they can understand the nature of their work and do it to the fullest extent, and the independence of the financial controllers so that their job enjoys a large degree of impartiality and objectivity and increase

confidence in the reports they prepare, and the establishment of a continuous program to follow up the financial controllers to ensure The Ministry requires their presence during official working hours inside these companies so that this does not lead to the disruption of some of the interests of these companies, and to provide the financial controllers with all laws and regulations and their amendments on a timely basis, and the Ministry of Finance should conduct training courses to raise the level of efficiency of the financial controllers.

Keywords: The role of the financial controller, control of public money, Libyan public companies.

■ المقدمة

نشأت وظيفة المراقب المالي بظهور المجتمعات الاشتراكية وما صاحبها من دعوة للملكية العامة لوسائل الإنتاج لتحقيق وظائف المجتمع وإشباع حاجات الجماعة فأخذت المشروعات العامة صورة أخرى مخالفة لتلك الصورة المعروفة في المجتمعات الرأسمالية، فالدولة في المجتمع الاشتراكي هي الجهة التي تمتلك وسائل الإنتاج فأصبحت هي مصدر تفويض السلطة للإدارة فظهرت وظيفة المراقب المالي كأداة يعول عليها المجتمع لحماية المال العام وتمنع أساليب الغش والتزوير والتلاعب والاختلاس فهي وظيفة رقابية تهدف إلى التأكد من أن المشروع يسير حسب الخطط الموضوعة وأن الإدارة استطاعت المحافظة على الأموال التي وضعت تحت تصرفها. وبذلك إن وظيفة المراقبين الماليين هي وظيفة حديثة العهد إذا ما قورنت بمهنة المراجعة فمهنة المراجعة نشأت كنتيجة لظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة فمراجع الحسابات هو شخص يعينه أصحاب رأس المال بوصفه وكيلا عنهم في رقابة وفحص أعمال الإدارة في مقابل أتعاب يتفق عليها (نجاتي إبراهيم عبد العليم، 2003).

وبذلك يتضح لنا أن وظيفة المراقب المالي هي إجراءات لجأت إليها الدولة لتمكينها من حماية المال العام من السرقة والضياع وفى ليبيا نظمت لائحة الحسابات والميزانية والمخازن طبيعة المراقبين الماليين واختصاصاتهم وغيرها من الأمور التي سنتطرق لها في بحثنا هذا، ولقد تم تحديد هذا البحث في دور المراقب المالي في الشركات الصناعية نظرا لأن هذه الشركات يجب أن تكون من أهم مصادر إيرادات الدولة فهي قد أنفقت

عليها الدولة مبالغ طائلة من أجل تأسيسها وتكوينها ومن المفترض أن تدر هذه الشركات إيرادات تضاهي المبالغ التي أنفقت من أجلها ومن هنا فإن المراقب المالي بهذه الشركات من الواجب أن يلعب دورا رئيسياً يهدف إلى حماية الأموال التي أنفقت على هذه الشركات.

ولذلك سنتناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث والتحليل حيث قمنا بتقسيم البحث إلى جابين أحدهما نظري يتضمن مفهوم وظيفة المراقب المالي: تعريفها وخصائصها والفرق بينها وبين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، والجانب الآخر عملي قمنا فيه بتجميع البيانات عن المراقبين الماليين في عشر شركات والتي شملتهم عينة الدراسة ومن تم تحليلها وصولا إلى نتائج هذه الدراسة ومن تم نقدم التوصيات التي نراها ضرورية لتحقيق الهدف التي أنشئت من أجله وظيفة المراقب المالي كصمام آمان لحماية المال العام من الاهمال والضياع.

- **مشكلة الدراسة.**

لقد أنفقت وزارة المالية لعدة عقود مبالغ طائلة وكثيرة في سبيل إنشاء شركات صناعية وخدمية ومن المفترض أن تدر هذه الشركات عائدا ضخما يناسب المبالغ المنفقة عليها وإلا فإنها ستصبح غير ذات جدوى.

ومن هنا تتضح طبيعة مشكلة المراقبين الماليين في هذه الشركات فوجودهم بها يعتبر بمثابة عين ساهرة لوزارة المالية التي يجب أن تحافظ على حماية المال العام وتمنع أساليب الغش والتزوير والتلاعب والاختلاس والتي تؤدي إلى ضياع الكم الهائل من الأموال.

وكان يفترض أن تحقق هذه الشركات عائدا يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة ومن هنا تبرز المشكلة والتي تعد من أهم المشاكل في ليبيا التي تستوجب الدراسة والبحث ووضع الحلول المناسبة لها.

وكذلك لاحظنا من خلال مراجعة الدراسات السابقة، أن موضوع الدراسة لم يعط الاهتمام الكافي ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية. عليه تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه المراقب المالي فى الرقابة على المال العام بالشركات العامة الليبية؟

■ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعريف بوظيفة المراقب المالي.

- التعرف على دور المراقب المالي كوسيلة للرقابة الداخلية.

● أهمية الدراسة.

لقد أصبحت وظيفة الرقابة في شركات القطاع العام والخاص تأخذ مكانة بارزة في الدراسات المحاسبية وإن القيام بدارسة هذا الجانب يشجع إدارات الشركات لا سيما الشركات العامة بزيادة الاهتمام بالرقابة الإدارية والمحاسبية.

من هنا تكمن أهمية دور المراقب المالي في حماية أصول الشركة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال كما تضمن الشركات الدقة الحسابية للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية التي تساعدها في اتخاذ القرارات.

■ فرضيات الدراسة

- وجود دور فعال للمراقب المالي لحماية المال العام.

- وجود دور فعال للأجهزة الرقابية الحكومية لمتابعة المراقبين الماليين.

■ مجتمع وعينة الدراسة.

يشمل مجتمع الدراسة الشركات العامة بمدينة طرابلس، وتشمل عينة الدراسة المراقبين الماليين بالشركات التالية: الشركة العامة للكهرباء، الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الشركة الوطنية للنقل البحري، شركة الخدمات العامة، شركة طرابلس لتعبئة المياه الصحية، الشركة الوطنية للمقطورات، شركة الجرارات والمستلزمات الزراعية، شركة المطاحن الوطنية، الشركة العامة للخردة.

■ **الدراسات السابقة.**

● **دراسة بشير محمد عاشور وآخرون** (2005).

بعنوان درجة تأثير العوامل التنظيمية والاجتماعية على أداء المراقبين الماليين، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تأثير العوامل التنظيمية والاجتماعية والشخصية على أداء المراقبين الماليين في الوحدات الإدارية والشركات العامة في ليبيا. وأهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة : توجد عوامل تنظيمية واجتماعية وشخصية عديدة أثرت سلبا وبدرجة عالية في أداء المراقبين الماليين في مقدمتها العامل المتعلق بالكفاءة والتأهيل وعدم وجود شروط محددة للتعيين وقلة وضعف البرامج التدريبية للمراقبين الماليين وجاء في الترتيب الثاني ضعف مستوى الحوافز المادية والمعنوية ويليه العامل المتعلق بتعاون الإدارة المالية وإدارة المراجعة في الجهات التي يقوم المراقبون الماليون بمتابعتها وأخيرا العوامل الاجتماعية والعامل المتعلق بوحدة الأمر والتوجيه وهي الأقل تأثيراً.

● **دراسة أم كلثوم بن موسى . نبوية عيسي** (3013).

بعنوان ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تزايد النفقات العمومية. وأهم نتائج هذه الدراسة: إن ظاهرة تزايد النفقات العمومية ظاهرة عامة تعاني منها جميع الدول، سواء كانت دولاً متقدمة أو دولاً متخلفة، وبغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع فيها (رأسمالي، اشتراكي) تعود إلى أسباب عديدة من أهمها:

تطور وظائف الدولة، وهذا ما أدى ببعض الدول إلى التفكير في عقلانية اختياراتها المالية فيما يخص الميزانية العامة، عن طريق وضع خطط وبرامج بديلة، والبحث عن تقنيات جديدة لإعداد قرارات السلطة العامة.

● **دراسة محمد براغ** (2017).

بعنوان دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية وتهدف

هذه الدراسة إلى معرفة الآتي: من خلال الصفقات العمومية التي تعتبر وسيلة لإنفاق المال العام من أجل مصلحة عمومية، تحاول الدولة تجسيد مبدأ الشفافية والمساواة بين المتعاملين، والأخذ بعين الاعتبار نجاعة وملائمة المشروع المتعاقد عليه، لذا اهتمت مختلف التنظيمات والقوانين الخاصة بموضوع الصفقات العمومية بهذين الهدفين الأساسيين وكيفية تحقيقهما. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: إنه يمكن تحقيق الهدفين الاساسيين عن طرق تحسين إجراءات الرقابة سواء كانت محلية أو مركزية، داخلية أو خارجية، والتشديد على ذلك من أجل تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة، وسد الأبواب أمام الذين يبحثون عن الثراء من الخزينة العمومية دون تقديم مقابل متكافئ.

- **دراسة المهدي صدوق . خيرة شراطي** (2018)

بعنوان فعالية الرقابة المالية السابقة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصفقات العمومية قبل تنفيذها لابد أن تخضع إلى نوع خاص من الرقابة الخارجية ألا وهي رقابة المراقب المالي، الذي وضع خصيصاً لمراجعة كل أنواع التصرفات المالية، للوقاية من الانحرافات وانتهاك قواعد صرف الأموال العامة، بحيث يؤشر على كل المعاملات المالية بعد التأكد من مشروعيتها ومطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها، سواء تعلقت الصفقات بقسم التجهيز أو الاستثمار أو قسم التسيير. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي تعتبر الرقابة المالية السابقة على الصفقات العمومية حاسمة في تأدية الغرض الذي تصبو إليه، والذي يتجلى أساساً في تطبيق الميزانية تطبيقاً صحيحاً وسليماً تراعى فيه كافة قواعد الإنفاق المقررة قانوناً، من أجل ترشيد النفقات العمومية من جهة، وبين التجسيد الميداني للاستثمارات والمشاريع التنموية من جهة أخرى، خاصة في ظل أزمة التمويل الحادة التي فرضها انخفاض أسعار البترول، وضعف وهشاشة الجباية العادية.

● **دراسة جميلة صادق** .(2020)

بعنوان إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر من أجل ترشيد نفقاتها في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق النفطية في السنوات الأخيرة. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تمثل الأزمات النفطية هاجسا كبيرا تسعى العديد من الدول المصدرة للنفط بما فيها الجزائر للعمل على التصدي لها ومحاولة تجنبها، وذلك لاعتمادها الكبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها العامة. فانخفاض أسعار النفط يؤدي حتما إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي بهذه الدول. كما يعد ترشيد الإنفاق ضرورة حتمية في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الحاصلة في أسواق النفط الدولية منذ نهاية سنة 2014. فقد لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى القيام بعدة إجراءات، ولعل أهمها تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية في إطار ميزانية التجهيز وتعليق كل توظيف جديد في إطار ميزانية التسيير؛ إضافة إلى تسقيف هذه النفقات.

● **دراسة صابرين بوعزة، محمد برابح** (2021)

بعنوان الرقابة المالية السابقة ودورها في ترشيد النفقات المحلية (دراسة حالة المراقبة المالية لولاية المدية الجزائر) ،هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقابة المراقب المالي التي يمارسها على البلديات ودورها في ترشيد النفقات المحلية وأسباب إخضاع ميزانية البلدية لرقابته. وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات منها: إخضاع البلديات لرقابة المراقب المالي هدفها التخلص من العجز المستمر في ميزانية البلديات والوصول إلى ترشيد الانفاق المحلي وقبل توسيع الرقابة المالية اختيار مسؤولين أَكْفَاء لتسيير هذه الأموال تسييرا عقلانيا والعمل يداً بيد مع الرقابة المالية للحفاظ على الأموال العامة

● **دراسة عبدالحميد إبراهيم معتوق (2022).**

بعنوان مدى مراقبة ومتابعة أجهزة الرقابة المالية الحكومية لحسابات المؤسسات الاجتماعية (دراسة ميدانية على الاندية الرياضية بمدينة طرابلس)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المنظمات الاجتماعية، ونظم الرقابة الداخلية (الرقابة السابقة والرقابة الحالية) المتبعة في النوادي الرياضية، وأجهزة الرقابة الحكومية (الرقابة اللاحقة) وعلاقتها بمتابعة ورقابة النوادي الرياضية في مدينة طرابلس. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: إنه لا يوجد مراقبين ماليين، وإنه يوجد إلى حد ما مراجعين داخليين، وإن عدد الموظفين قليل وأغلبهم متطوعين، وإنه نتيجة لقلة الموارد المالية الممنوحة من وزارة الشباب والرياضة للنوادي الرياضية من جهة وإهمال دور أجهزة الرقابة المالية الحكومية من جهة أخرى(الرقابة اللاحقة)، فإنه لا يوجد نظام محاسبي متكامل بالهيكل التنظيمي لأغلب النوادي الرياضية، وإن غياب سياسة التعيين والحوافز والتدريب للموظفين ساهم في ضعف نظام الرقابة الداخلية لا سيما (الرقابة السابقة) والمتمثلة في عدم وجود دورات مستندية وسجلات ودفاتر ودليل محاسبي وغيرها من مقومات النظام المحاسبي وكذلك (الرقابة المرافقة) والمتمثلة في إتمام المعاملات المالية بصورة سليمة كذلك.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

في الوقت التي ركزت فيه الدراسات السابقة على تسليط الضوء على رقابة المراقب المالي التي يمارسها على البلديات ودورها في ترشيد النفقات المحلية وأسباب إخضاع ميزانية البلدية لرقابته، وكذلك على الصفقات العمومية قبل تنفيذها لابد أن تخضع إلى نوع خاص من الرقابة الخارجية ألا وهي رقابة المراقب المالي، وكذلك على ظاهرة تزايد النفقات العمومية، ترشيد نفقاتها في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق النفطية في السنوات الأخيرة، كذلك وأجهزة الرقابة الحكومية (الرقابة اللاحقة) وعلاقتها بمتابعة ورقابة النوادي الرياضية في مدينة طرابلس، ركزت هذه الدراسة على دور المراقب المالي فى الرقابة على المال العام بالشركات الصناعية العامة الليبية العاملة بمدينة طرابلس.

■ **الفصل الأول:**

الإطار النظري للدراسة.

■ **المبحث الأول:**

مفهوم وظيفة المراقب المالي.

● **تعريف المراقب المالي وخصائصه:**

وفقا لنص المادة رقم (18) من القانون المالي الليبي الصادر في سنة 1967.

وطبقا للقانون رقم (114) لسنة 1970 بشأن تعديل بعض المواد بالقانون المالي للدولة فنص على» أن يكون لكل وزارة وجميع الجهات التابعة لها مراقب مالي وعدد كاف من المساعدين ويتم اختيارهم من بين موظفي وزارة المالية ويكونوا تابعين لها ومسؤولين أمامها عن القيام بأعمال وظائفهم وأن يقدم المراقب المالي إلى الوزارة تقريرا شهريا عن أعمال الجهة التي يعمل بها في موعد لا يتجاوز نهاية الشهر التالي وتحويل نسخة من هذا التقرير لمسؤول هذه الجهة ويختص المراقب المالي ومساعده بإمساك السجلات الحسابية وحفظها وفقا لأحكام القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه. وعليهم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ أموال الدولة والمخزونات العامة وغيرها من الأشياء ذات القيمة والتبليغ فورا عن أي فقد أو ضياع فيها فور اكتشافه».

أن هذه الإجراءات قد تمكن وزارة المالية من أن تتولى الإشراف على إدارة مختلف الأعمال المالية من خلال مراقبيها الماليين ومساعديهم في مختلف الوحدات التي تكون ملكيتها للدولة ومن بين هذه الوحدات الشركات الصناعية العامة.

عليه فمن الطبيعي أن يلعب المراقبون الماليون دورا هاما بصفتهم ممثلون لوزارة المالية في مختلف الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية والشركات الصناعية العامة وغيرها لتحقيق الرقابة الفعالة على المال العام والذي هو جوهر نظام الدولة ولذلك فقد وردت عدة تعاريف للرقابة المالية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

"إنها مجموعة من النظم والوسائل والإجراءات التي تستهدف الاطمئنان على سلامة النظام والتصرفات والأعمال التي تمارسها الوحدات الإدارية والمشروعات العامة في سبيل تحقيق الأهداف المحددة لها" (كمال عبد العزيز النقيب، 1993 ص 3).

- **وظائف المراقب المالي.**

نصت المادة (23) من اللائحة التنفيذية واجبات المراقبين الماليين ومساعديهم تكون كالتالي:

1. مسك سجلات الاعتمادات المالية وحفظها في مكان أمين.
2. إعداد طلبات تعديل الميزانية وفقا لأحكام الباب الثالث من اللائحة التنفيذية.
3. إعداد التقارير الشهرية بما تم تحصيله من إيرادات وما جرى إنفاقه من مصروفات.
4. تقديم تقرير إلى الكاتب العام بوزارة المالية على سير الأمور المالية والحسابية عن الجهة التابع لها وتقديم نسخة من هذا التقرير للجهة التابع لها كلما طلب منه ذلك ويتكون هذا التقرير من نموذجين:

أ) بيان بالإيرادات الفعلية ويعد على مستوى البند بحيث تظهر به النتائج التالية:

- الإيرادات السنوية المقررة بالميزانية.
- الإيرادات الفعلية حتى نهاية الشهر الماضي.
- الإيرادات الفعلية خلال الشهر الحالي (الذي يعد منه التقرير).
- جملة الإيرادات الفعلية من أول العام حتى آخر الشهر الحالي.

ب) بيان المصروفات الفعلية والارتباطات وتشمل على البيانات التالية على مستوى الباب والبند:

- الاعتمادات السنوية المقررة بالميزانية.
- المصروفات الفعلية من أول العام حتى نهاية الشهر الماضي.

- المصروفات الفعلية خلال الشهر الحالي (الذي يعد منه التقرير).
- جملة المصروفات الفعلية من أول العام حتى آخر الشهر الحالي.
- الارتباطات الحالية.
- جملة الارتباطات الفعلية والارتباطات.
- الرصيد على مستوى البند.

ومن الواجب مراعاة أن وظيفة المراقب المالي لا تعني بأي حال من الأحوال منازعة الجهات الإدارية الأخرى من صلاحياتها أو خلق جهاز جديد لعرقلة سير الأمور بل على العكس من ذلك تتلخص وظيفة المراقب المالي فى توجيه الانتباه إلى ما قد يكون مخالفا من تلك الإجراءات وبما تقتضي أحكام القوانين واللوائح المالية والإدارية المعمول بها.

كما يختص المراقب المالي بمباشرة الأعمال التالية:

1. على مستوى قانون النظام المالي للدولة:

- إمساك السجلات الحسابية وفقا للقواعد المالية السائدة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ الأموال العامة وغيرها من الأشياء ذات القيمة وصيانتها والتبليغ فورا عن أي فقد أو ضياع للأموال والمخزونات العامة فور اكتشافه.

2. وفقا للائحة الميزانية والحسابات والمخازن:

لقد أوضحت هذه اللائحة اختصاصات واضحة للمراقب المالي ومساعديه بالمقارنة مع نصوص القانون المالي للدولة والتي تتلخص فيما يلي:

أ. من حيث إعداد الميزانية وطلبات تعديلها فطبقا للمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن تتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

- الاشتراك في إعداد مشروع الميزانية للوزارة وعرضها على الكاتب العام لإحالتها إلى الوزير المختص للموافقة عليه.

- الاشتراك في مناقشة مشروع الميزانية مع اللجنة المالية التي تقدم مشروع الميزانية العامة للدولة.

ب. من حيث الإشراف:

طبقا للمادة (24) من اللائحة أعطيت للمراقب المالي مهمة الإشراف على القسم المالي وكذلك الاشراف على المخازن بالوزارة أو الجهة التابع لها مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمخازن.

ج . من حيث الرقابة:

نصت المادة (22) من اللائحة المالية على اختصاصات المراقب المالي من حيث الرقابة على ما يلي:

- ضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية.

- مراعاة عدم تجاوز الاعتمادات المحددة.

ولقد حدد قرار اللجنة الشعبية العامة للخزانة سابقا رقم (99) لسنة 1987 اختصاصات المراقبين الماليين ومساعديهم في الشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع بما يلي:

- التأكد من وجود نظام للرقابة الداخلية يضمن سلامة تنفيذ الإجراءات المالية ومنها الدورة المستندية.

- التأكد من وجود نظام محاسبي يكفل الوصول إلى نتائج مالية وفقا للتشريعات النافذة.

- القيام بأعمال المراجعة الداخلية والتفتيش والمتابعة وفقا لنظام المراجعة الداخلية.

- المشاركة في الإجراءات المالية المتبعة وتوقيعه على المعاملات المالية المنصرفة كطرف أول.
- تقديم المشورة المالية اللازمة للجهة التابع لها.
- المشاركة في إعداد مشروع الميزانية والمناقشة مع اللجنة المالية وإعداد طلبات إعداد الميزانية.
- إعداد التقارير الشهرية وتقديمها لوزارة المالية.
- الاشراف على الأقسام المالية للتأكد من حسن تطبيق القواعد المالية السارية.
- تقديم تقرير إلى وزارة المالية عن سير الأمور المالية والحسابية كلما طلب منه ذلك.

● **شروط تعيين المراقب المالي.**

لقد حددت أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والمالية سابقا شروط تعيين المراقبين الماليين والتي تتمثل فيما يلي: أن يكون مواطناً ليبيا _ ان يكون كامل الأهلية _ أن يكون ملتزما دينيا وخلقيا _ ألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره _ ألا يقل عمره عن ثمان وعشرين سنة ميلادية _ ألا يكون متزوجا من غير حاملي جنسية احدى البلاد العربية _ أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي في المجالات المالية أو دبلوم متوسط _ أن يكون قد أمضى مدة خدمة وخبرة لا تقل عن خمس سنوات في المجال المالي والمحاسبي _ أن يكون لائقا صحيا _ ألا تقل درجته الوظيفية عن السادسة _ أن يقبل العمل بأي مكان يرشح للعمل به _ ألا يكون قد سبق انهاء خدمته لقصور في العمل أو ارتكابه إحدى المخالفات المالية.

مع ملاحظة أنه وفقا لنص المادة (2) من قرار اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والمالية رقم (99) لسنة 1987 فإن تعيين المراقبين الماليين بالشركات لا يشترط أن يكون من بين موظفي أمانة الخزانة فيجوز ندب أحد العاملين في المجال المالي من الجهة المختصة بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والمالية وعلى أن تتوفر فيه الشروط السابقة ذكرها وبعد أن يتم ترشيحه يتم إصدار قرار تعيينه من قبل وزارة المالية.

■ **المبحث الثاني:**

دور المراقب المالي كوسيلة للرقابة الداخلية.

● **المراقب المالي كصمام آمان لحماية المال العام.**

يعد دور المراقب المالي دورا وقائيا يحاول أن يحول دون ارتكاب الإدارة أي تجاوز على اعتمادات بنود الميزانية ويرشدها إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق القوانين واللوائح المالية، كما يقوم المراقب المالي بدور هام لتحقيق الرقابة الفعالة على المال العام الذي هو جوهر الميزانية في ليبيا، حيث نجد أن المراقب المالي في أي قطاع عام يقوم بعملية التأشير على المعاملات التي يترتب عنها صرف مبالغ مالية قبل اصدارها وعلى أوامر الصرف قبل دفعها كما يمارس حق مراقبة استعمال الاعتمادات والتصديق عليها إلى جانب مد وزارة المالية بالمعلومات والإحصائيات والبيانات التي تساعد على متابعة تنفيذ الميزانية في جميع القطاعات العامة(بشير محمد عاشور 2005 ص ص 618 - 620).

وكذلك يقوم المراقب المالي بدور أساسي وهام في القطاع العام في مجال الرقابة قبل الصرف ولقد لاقى دور المراقب المالي نجاحا كبيرا في وحدات القطاع العام ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال الأسباب التالية:

- يتم الصرف في وحدات القطاع العام وفقا لبنود الميزانية المعتمدة في ظل النظم واللوائح والقرارات المالية المعمول بها.
- المراقب المالي يتبع وزارة المالية مباشرة بحكم القانون وهي تتحمل مسؤولية الصرف لوحدات القطاع العام.
- في أغلب الأحيان يتم الصرف عن طريق وزارة المالية (محمد الفرجاني قرقوم، 2005 ص ص 648 - 649).

1.2.2 طبيعة عمل المراقب المالي بالشركات.

- إنه طبقا لما جاء بأحكام القانون رقم (2) بشأن سريان نظام المراقبين الماليين على

كافة الشركات والمنشآت والجهات العامة والتي تساهم الخزانة العامة في رؤوس أموالها أو تقدم لها دعما أيا كان ذلك الدعم أو المساهمة، فإنه يتعين على المراقب المالي بالشركة حضور لجان المشتريات كمندوب عن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والمالية وأن عضويته لهذه اللجنة تعتبر عنصرا أساسيا لإعطاء عملية التعاقد أو الارتباط بأية نفقة صفتها القانونية.

- إن الإذن بالصرف وفتح الاعتمادات المستندية إضافة إلى مراقبته للمصروفات ابتداء من مرحلة الارتباط والتحقق من أن أي عقد شراء مباشرة قد تم طبقا لما تقضي به لائحة العقود الإدارية أو اللائحة المالية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع، هذا ويعتبر توقيع المراقب المالي أو مساعده بحسب الأحوال دون سواه أساسا لإعطاء عملية الصرف صبغتها القانونية.

- يلتزم المراقب المالي بالجهة التي يعمل بها بالتوقيع في سجل الحضور والانصراف أسوة ببقية الموظفين، على أن يراعى في حالة تعدد مواقع الإنتاج بالشركات التي تخضع لإشراف المراقب المالي بأن توفر له وسيلة المواصلات المناسبة تمكينا له من القيام بواجباته على الوجه الأكمل.

- تقدم طلبات الحصول على الإجازات بكافة أنواعها عن طريق الجهة المنتدب للعمل طرفها على أن تتم الموافقة من قبل أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والمالية ولا يخلى سبيله إلا بعد أن يتم تكليف من يحل محله بمعرفة هذه الوزارة.

وفى هذا الصدد نذكر بعض المواد في القانون رقم 23 لسنة 2015 في دولة الكويت بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين وهي:

المادة: (2) ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون جهاز مستقل يسمى "جهاز المراقبين الماليين"، يتبع وزير المالية.

المادة: (3) يشكل الجهاز من رئيس بدرجة وزير، يتولى إدارته وتصريف شؤونه وتمثيله في الاتصال بالجهات المعنية، ويعين بموجب مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد

لمرة واحدة – بناء على ترشيح وزير المالية – ويكون له نائب ورؤساء قطاعات يصدر بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، بناء على ترشيح وزير المالية، ويلحق بالجهاز العدد اللازم من المراقبين الماليين والموظفين الإداريين والمعاونين والخبراء من التخصصات المختلفة، لتمكينه من القيام بمهامه.

المادة: (4) يكون للجهاز كادر خاص، يصدر به قرار من مجلس الوزراء ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية.

المادة: (6) لا يجوز لكل من رئيس الجهاز ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين، أثناء تولي مناصبهم:

1 . أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا يتعارض ومقتضيات وظيفته.

2 . أن يشتري أو يستأجر مالا لإحدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ولو بطريقة غير مباشرة أو بطريقة المزاد العلني ولا أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه.

3 . أن يشارك في التزامات تعقدها إحدى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

4 . أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية أو غير حكومية.

5 . أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة، يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز.

6 . أن يعين في الجهات التي كان يراقب عليها، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تركه العمل بها.

1.2.3 الفرق بين المراقب المالي وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

1.1.1.1 المراقب المالي.

يقوم المراقب المالي بعملية الرقابة قبل عملية الصرف حتى يلزم الجهة التي يعمل بها على

تطبيق واحترام القانون المالي للدولة واللوائح التنفيذية له، ويقوم بعملية الرقابة على الصرف والتعاقد حسب ما هو مخصص بأبواب وبنود الميزانية العامة والتي تكون واجبة التنفيذ بعد صدورها واعتمادها بكل دقة وبدون مخالفة ولا يسمح بالتجاوز عنها، ويعتبر المراقب المالي مستقلا عن الجهة التي يعمل بها حتى يتمكن من القيام بعملية الرقابة على تنفيذ الاعتمادات بالميزانية على أحسن وجه وهو مسؤول أمام أمانة التخطيط والاقتصاد والميزانية التي يتبعها ويمدها بتقرير مفصل على سير العمليات المالية التي تمت بالجهة التي يعمل بها كلما طلب منه ذلك وفى حالة وجود تجاوزات أو مخالفات قانونية يقوم بتبليغ وزارة المالية على ذلك حتى يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، 1967).

- **المراجع الداخلي.**

أما المراجع الداخلي فهو موظف يعمل لدى الشركات والهيئات والمصالح الحكومية المختلفة أي أنه مرتبط وظيفيا بهذه الوحدات، وتنحصر مهام وظائفه بالدرجة الأولى في دراسة وتقييم مراكز النشاط المختلفة داخل هذه الوحدات للحكم بما إذا كانت هذه المراكز تحقق أهدافها وتقابل مسؤولياتها طبقا لمقومات الاطار التنظيمي الذي يحكم هذه الشركات أو الهيئات والمصالح الحكومية، وذلك كما عرف المعيار الدولي رقم 210 المراجعة الداخلية: إنها تعني فعالية تقييمية ضمن الشركات لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتهما وتقييمهما (حسين القاضي وآخرون، 2014، ص526).

كما أن الجزء الأعظم من أعباء المراجع الداخلي تتصل بمهام مراجعة العمليات ومراجعة اتباع التعليمات الصادرة عن الإدارة، وعادة ما يرفع تقاريره إلى الإدارة العليا.

هذا ويختلف المراجع الداخلي عن المراجع الخارجي (المحاسب القانوني) في درجة استقلاليته وفى أهداف الأعباء التي يقوم بها، وذلك كما عرفتها جمعية المحاسبة الامريكية: بأنها عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعة المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية وتحديد الاتساق بين التأكيدات والمعايير الموضوعة وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات (أسامة عمر محمد 2017، ص 23).

وفى هذا الصدد يضيف محمد وجدي شركس (1987) أن يتمتع المراجع الداخلي برئاسة مباشرة على هيئة الموظفين بالمنشأة والذين يراجع عملهم، فهو مستقل في مراجعة جميع السياسات والخطط والإجراءات والسجلات ولكن فحصه لا يبعد المسؤولية عن الأشخاص الذين قاموا بهذه الأعمال.

والمراجع الداخلي مستقل لأن استقلاليته تحقق أغراض المراجعة الداخلية وهذه الاستقلالية تنبع من ناحيتين هما:

- مكانه في التنظيم الوظيفي للمنشأة وتعضيد الإدارة له يحققان له الاستقلالية في عمله وامكانية تحقيق الأغراض الموكلة له وعلى هذا فإن رئيس مكتب المراجعة الداخلية يجب أن يكون مسؤولا أمام المستويات العليا للإدارة نظرا لأن عمله وما سيكتشفه أثناء تأديته له يهم الإدارة العليا للمشروع.
- إن المراجع الداخلي سيقوم بفحص وتقييم السجلات والإجراءات ونشاطات المشروع، فيجب أن لا يعهد إليه بأي عمل يتعلق بالتسجيل أو الإجراءات.

إذا فالمراجع الداخلي مسؤول أمام إدارة المشروع الذي يعمل فيه وهو يخضع باستمرار لمستوى إداري معين في المشروع (محمد وجدي شركس، 1987، ص 36).

- **المراجع الخارجي.**

إن المراجع الخارجي (المحاسب القانوني) هو شخص له صفات علمية وتدريبية وسمات أخلاقية محددة تسمح له بتسجيل اسمه في سجل المحاسبين القانونيين لأداء الخدمات المتعارف عليها في مهنة المحاسبة والمراجعة.

إن المراجع الخارجي يمارس خدماته من خلال مكتب ويتمتع باستقلالية منهية وظيفية كاملة، إن خدمات المراجع الخارجي يمكن أن تفسر قانونيا على أنها مقاولة مهنية تنتهي بموجبها مسؤولياته عند الانتهاء من أداء خدماته طبقا للأعراف والقواعد المهنية المعمول بها مثله في ذلك مثل الطبيب والمحامي، ويجب على المراجع الخارجي أن يأخذ في اعتباره

الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي بحيث يكون هذا الفحص مكملا لعمله وليس بديلا له، ويجب عليه تحديد مهمة إدارة المراجعة الداخلية لبيان أثرها على نطاق الاختبارات اللازمة واختياره لإجراءات المراجعة المناسبة (ادريس عبدالسلام الشتيوي 1990 ص ص 95 - 104).

ويهتم المراجع الخارجي أول ما يهتم بالرقابة المحاسبية ذلك لأنها تتصل مباشرة بالسجلات المالية والتي يتطلب تقيميها من المراجع أما الرقابة الإدارية فهي تتصل بطريقة غير مباشرة بالسجلات المالية ولذلك فهي لا تستلزم التقييم مع ذلك فإن المراجع الخارجي إذا اعتقد بأن الرقابة الإدارية لها صلة وثيقة بالسجلات المحاسبية فإنه يجب أن يأخذ في حسبانه تقييم هذه الرقابة، فمثلا السجلات الاحصائية التي يحتفظ بها في إدارات الإنتاج والبيع والإدارات الأخرى قد تستلزم قيام المراجع بتقييمها في حالات خاصة. ومن الأفضل أن يقوم المراجع الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية على فترات دورية وذلك بتطبيق اجراءات المراجعة الملائمة التي توجه بصفة خاصة لتقييم فاعلية هذا النظام، وعندما لا يكون الفحص الدوري ممكنا فإنه يتم عادة في المراحل الأخيرة لبرنامج المراجعة وفى هذه الحالة يجب إعداد برنامج المراجعة بصورة ملائمة واذا ظهر المراجع الخارجي عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية القائم فإنه يقوم بتقديم الاقتراحات التي يراها مناسبة لتحسين نظام الرقابة الداخلية (عبدالفتاح محمد الصحن وآخر 1991 ص ص 182 - 190).

إن هذا يعني أن المراجع الخارجي يقوم بفحص دفاتر وسجلات المشروع فحصا فنيا محايدا للتحقق من صحة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة ويكون مستقلا عن إدارة المشروع التي يقوم بمراجعته أي لا تكون بينه وبين إدارة المشروع علاقة وظيفية ويتوفر فيه صفة الحياد حتى لا تكون له مصلحة شخصية في الجهة التي يقوم بمراجعتها ويكون مسؤولا أمام عدة جهات مثل المساهمين والدائنين ومصلحة الضرائب والجمعية العمومية وغيرها.

مما سبق يمكن القول إنه قد يوجد خلط بين عملية المراجعة ووظيفة المراقب المالي في تحديد الاختصاصات والمهام، ومن الممكن الفصل بينهما فوظيفة المراقب المالي تتمثل في تطبيق القوانين واللوائح المالية للدولة، أما المراجع فهو يقوم بتطبيق اجراءات ومعايير

المراجعة المتعارف عليها، كما يمكن القول أن كلا من المراقب المالي والمراجع الداخلي لهما هدف واحد وهو الفحص والتدقيق ومن هنا إن عملية المراجعة الداخلية هي أقرب إلى وظيفة المراقب المالي إذ إنهما يقومان بمراجعة العمليات مستنديا وحسابيا قبل التأشير عليها بالصرف أي قبل إتمام العملية المحاسبية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

■ **الفصل الثاني:**

الإطار العملي للدراسة

● **المنهجية والدراسة الميدانية**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة وما توصلت إليه من نتائج للمساعدة في تطوير التساؤلات في هذه الدراسة وبناء الفروض وتغطية بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كذلك أستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال سؤال البحث الرئيس وفروض البحث. وبعد ذلك تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في جمع وتحليل البيانات وبالتالي استخلاص النتائج.

● **جمع البيانات**

تم جمع البيانات من خلال عينة من مجتمع الدراسة الذي يشمل كل المدراء التنفيذيين ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخليين والمراقبين الماليين وعددا من المستخدمين في النوادي الرياضية داخل نطاق مدينة طرابلس. اشتملت العينة المستهدفة في هذه الدراسة على عدد 50 مفردة من مجتمع الدراسة. في حين اعتمدت الدراسة على تحليل 40 استبانة صحيحة، وبنسبة 80 ٪ تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة.

تم استخدام صحيفة استبيان كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، والتي اشتملت أولاً على التساؤلات التي ستزود الدراسة بمعلومات خاصة عن المشتركين من حيث المؤهلات العلمية والبيانات الوظيفية للمستهدفين من أفراد العينة. ثانياً اشتمل الاستبيان على محورين، يعرض كل محور من هذه المحاور الفقرات المرتبطة مباشرةً بكل فرضية من

فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي الممتد من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة. آراء المشتركين في فقرات هذه المحاور ستستعمل لاحقاً في التحليل واستخلاص النتائج. ثالثاً وأخيراً تم إفراد صفحة للملاحظات التي قد يبديها المشتركون على أمل أن تثري هذه الدراسة.

ولضمان صدق محتوى الاستبانة تم التأكد من شمولها على كل العناصر اللازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين. من خلال الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة تم تصميم الاستبانة. وتم تحكيمها لاحقاً من قبل عدد من المتخصصين والخبراء في مجالات المحاسبة وطرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي. كما تم الاعتماد على بعض المقابلات الشخصية التي رأى الباحثان ضرورة إجرائها لاستجلاء وسد بعض النقص في المعلومات النظرية التي استجدت من خلال الملاحظات التي أبداها لنا المشتركون.

■ **تحليل البيانات**

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة. في البداية تم اختبار مستوى الثقة في ثبات الاستبانة حيث بلغ في هذه الدراسة 0.986 وهذا يعتبر مستوى ثبات قوي جداً، الأمر الذي شجع على الاستمرار في الدراسة اعتمادا على هذا الاستبيان.

● **تصنيف وتحليل بيانات المشتركين في الدراسة**

سبق الإشارة إلى أن الجزء الأول من الاستبانة استهدف المعلومات الخاصة بكل مشترك من المشتركين في الدراسة لما لها من أهمية في تشكيل آرائهم حول دور المراقب المالي في الشركات العامة الليبية ومتابعته من قبل الأجهزة الرقابية الحكومية.

إن المؤهل العلمي لمفردات العينة كان الخاصية الأولى التي وجب التعرف عليها لتحديد نسب توزيع المستويات العلمية لمفردات العينة. الجدول رقم (1) يبين تصنيف المشتركين في الدراسة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية.

الجدول رقم (1) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد المشتركين	النسبة ٪
الثانوية عامة	14	٪ 35
دبلوم تجاري متوسط	14	٪ 35
بكالوريوس	10	٪ 25
مستويات أخرى: ليسانس	2	٪ 5
المجموع	40	٪ 100

كانت النسبة الأكبر من المشتركين في الدراسة في مستوى الثانوية العامة 35 ٪ والدبلوم التجاري المتوسط 35 ٪ والبكالوريوس25 ٪ والليسانس قانون ودراسات اسلامية 5 ٪ تعزز هذه النسب الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركون ودرجة الاعتماد عليها

الخاصية الثانية من خصائص المشتركين في الاستبانة كانت **التخصص العلمي** لكلٍ منهم. ويبين الجدول رقم (2) نسب انتشار المشتركين بين التخصصات المختلفة.

الجدول رقم (2) التخصص العلمي

التخصص	عدد المشتركين	النسبة ٪
محاسبة	15	٪ 37.5
إدارة أعمال	5	٪ 12.5
تخصصات أخرى غير مالية	20	٪ 50
المجموع	40	٪ 100

يبين الجدول أن نسبة 37.5 ٪ من المشتركين تخصصاتهم محاسبة، 12،5 ٪ تخصصاتهم إدارة أعمال،و50 ٪ تخصصاتهم غير مالية، وهذا يعطي أيضاً مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات من جهة، وصحة بناء فرضيات الدراسة من جهة أخرى كون أن نصف المتخصصين في مجالي المحاسبة والإدارة حيث من المفترض أن لهم إلماما كافيا بإجراءات الرقابة المالية والإدارية.

في الخاصية الثالثة تمت عملية توزيع المشتركين حسب **طبيعة عمل كل منهم** على خمسة مستويات كما هي بالجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) طبيعة العمل

طبيعة العمل	عدد المشتركين	النسبة ٪
مدير إدارة	4	٪ 10
رئيس قسم	8	٪ 20
مراجع داخلي	13	٪ 32.5
مراقب مالي	12	٪ 30
عمل آخر : محاسب	3	٪ 7.5
المجموع	40	٪ 100

يبين الجدول أن نسب توزيع أفراد العينة بين الوظائف المختلفة كانت وإلى حد كبير متناسبة مع حجم الأفراد بكل وظيفة في مجتمع الدراسة، وهذا أيضاً يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات.

أخيراً جاءت **سنوات الخبرة** لتكون الخاصية الرابعة من خصائص المشتركين والتي قسمت إلى أربع مجموعات افتراضية بالاستبانة كما هي في الجدول رقم (4) أدناه.

الجدول رقم (4) سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد المشتركين	النسبة ٪
من 1 إلى 5 سنوات	4	٪ 10
من 6 إلى 10 سنوات	8	٪ 20
من 11 إلى 15 سنوات	8	٪ 20
أكثر من 15 سنوات	20	٪ 50
المجموع	40	٪ 100

انقسمت سنوات الخبرة الفعلية للمشتركين على مجموعتين فقط كما هي بالجدول، حيث زادت كلها عن ست سنوات. هذه السنوات من الخبرة تضمن إلى حد كبير كفاءة أفراد العينة في تقديم معلومات دقيقة من خلال التجربة العملية في مجال الدراسة.

2.1.4 تحليل ردود المشتركين وآرائهم في محاور الدراسة

لأغراض التحليل وجب ترميز إجابات المشتركين بطريقة رقمية لاستنتاج التكرارات والنسب المئوية التي ستستخدم في التحليل وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي بالجدول أدناه:

الجدول رقم (5) الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	المستوي
لا أوافق بشدة لا أوافق	1.79 – 1.00 2.59 – 1.80	عدم الموافقة	منخفض
محايد	3.39 – 2.60	الحياد	متوسط
أوافق أوافق بشدة	4.19 – 3.40 5.00 – 4.20	الموافقة	مرتفع

تم استخلاص المعلومات الخاصة بكل محور وإدراجها في جدول يظهر التوزيع التكراري لردود المشتركين والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب ودرجة كل فقرات ذلك المحور. قام الباحثان أيضاً بإجراء اختبار T للعينة الواحدة عند مستوى أهمية 5 ٪ لجميع محاور الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متوسط استجابة أفراد العينة والمتوسط الفرضي ومدى الدلالة الإحصائية للفروق بينها. فيما يلي تحليل ردود المشتركين وآرائهم في محاور الدراسة:

المحور الأول: وجود دور للمراقب المالي لحماية المال العام.

الجدول رقم (6) وجود دور للمراقب المالي لحماية المال العام.

ت	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	لا توجد تجاوزات في الصرف من بنود الميزانية.	2.18	1.78	9	غير موافق
2	لا توجد مخالفات في الصرف من بنود الميزانية.	2.98	1.49	2	محايد
3	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المدير العام للشركة.	2.30	1.64	6	غير موافق
4	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المراجع الداخلي بالشركة.	2.25	1.71	7	غير موافق
5	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المدير المالي بالشركة.	2.65	1.83	3	محايد
6	يقوم المراقب المالي بإرسال التقارير لوزارة المالية أولا بأول وبشكل دوري.	3.28	1.69	1	محايد

ت	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
7	تم تعيين المراقب المالي مباشرة من وزارة المالية.	2.35	1.70	5	غير موافق
8	لم يتم ترشيح المراقب المالي أو مساعديه من الشركة.	2.20	1.86	8	غير موافق
9	تقوم وزارة المالية بمتابعة المراقبين الماليين بشكل مستمر	1.80	1.31	10	غير موافق بشدة
10	يلتزم المراقبون الماليون بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في ليبيا.	2.60	1.75	4	غير موافق
11	تنظم وزارة المالية دورات تدريبية من حين لآخر للرفع من مستوى مهارة وكفاءة المراقبين الماليين.	1.70	1.09	11	غير موافق بشدة
	المتوسط المرجح للمحور الثاني	2.39			
	الانحراف المعياري للمحور الثاني	1.53			

في المجمل كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول بالكامل 2.11 وبانحراف معياري عام 1.19، ما يشير إلى أن الاتجاه العام لردود المشتركين عن فقرات المحور الأول هو عدم الموافقة بشدة، حيث يقل المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3).

إن نتيجة اختبار T للمحور الأول كانت (- 4.823) بمستوى أهمية 0.00، ما يبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسط المرجح للمحور والقيمة المفترضة الوسطية وهي (3) حيث إن مستوى الأهمية كان أقل من 5 ٪ .

بناء على ما تقدم يمكن القول إن وجود دور للمراقب المالي في الشركات العامة يعتبر

دون المستوى المتوسط ودون المستوى المطلوب. مما يدعو إلى **عدم قبول الفرضية الأولى، أي بمعنى عدم وجود دور فعال للمراقب المالي في حماية المال العام في الشركات العامة.**

المحور الثاني: وجود دور فعال للأجهزة الرقابية لمتابعة المراقبين الماليين.

الجدول رقم (7) وجود دور فعال للأجهزة الرقابية لمتابعة المراقبين الماليين.

ت	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	لا توجد تجاوزات في الصرف من بنود الميزانية.	2.18	1.78	9	غير موافق
2	لا توجد مخالفات في الصرف من بنود الميزانية.	2.98	1.49	2	محايد
3	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المدير العام للشركة.	2.30	1.64	6	غير موافق
4	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المراجع الداخلي بالشركة.	2.25	1.71	7	غير موافق
5	لا يوجد تساهل وتهاون من المراقب المالي مع المدير المالي بالشركة.	2.65	1.83	3	محايد
6	يقوم المراقب المالي بإرسال التقارير لوزارة المالية أولا بأول وبشكل دوري.	3.28	1.69	1	محايد
7	تم تعيين المراقب المالي مباشرة من وزارة المالية.	2.35	1.70	5	غير موافق
8	لم يتم ترشيح المراقب المالي أو مساعديه من الشركة.	2.20	1.86	8	غير موافق

ت	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
9	تقوم وزارة المالية بمتابعة المراقبين الماليين بشكل مستمر	1.80	1.31	10	غير موافق بشدة
10	يلتزم المراقبون الماليون بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في ليبيا.	2.60	1.75	4	غير موافق
11	تنظم وزارة المالية دورات تدريبية من حين لآخر للرفع من مستوى مهارة وكفاءة المراقبين الماليين.	1.70	1.09	11	غير موافق بشدة
المتوسط المرجح للمحور الثاني				2.39	
الانحراف المعياري للمحور الثاني				1.53	

يشير الاتجاه العام لردود المشتركين على فقرات المحور الثاني إلى عدم الموافقة بشدة وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي، حيث كان المتوسط المرجح 2.39 وبانحراف عام 1.53، وبما أن المتوسط المرجح يقل عن المتوسط الفرضي (3) يمكن القول إن أغلب المشتركين يميلون إلى عدم الموافقة على فقرات المحور الثاني. إن نتيجة اختبار T عند مستوى أهمية 0.015 كانت (- 2.534). وهذا يبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط المرجح للمحور الثاني والقيمة المفترضة الوسطية (3) حيث إن مستوى الأهمية كان أقل من 5 ٪. مما يدعو إلى **عدم قبول الفرضية الثانية، عليه نستنتج أن وجود دور فعال للأجهزة الرقابية لمتابعة المراقبين الماليين أيضا دون المستوى المطلوب.**

■ **النتائج والتوصيات.**

● **النتائج.**

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

1 - إن المراقب بالشركات العامة لم ينجح فى الدور الذي أسند له فلم يستطع ممارسة اختصاصاته الذي حددها له القانون.

2 - إن ترشيح المراقبين الماليين من قبل الشركات العامة لم تراع فيه الشروط التي حددتها وزارة المالية، فقد نجد فى بعض الشركات ان المراقبين الماليين ليس لديهم دراية بالمجال المالي والمحاسبي ولم يسبق لهم العمل فى هذا المجال.

3 - بالرغم من إصدار قرارات تعيين المراقبين الماليين كان من قبل وزارة المالية إلا إنهم يتقاضون مرتباتهم ومزياهم المادية والعينية من الشركات التي يمارسون عملهم بها وهذا ما جعل دور المراقب المالي ليس له أهمية .

4 - لا توجد حماية تامة للمراقبين الماليين مما جعلهم لا يستطيعون التصدي لبعض التجاوزات والمخالفات التي تحدث بهذه الشركات فعلاقة المراقب المالي هنا مرتبطة بإدارة الشركة بالدرجة الأولى فهي التي تستطيع التحكم فى مصالحه.

5 - إن وزارة المالية لم تعط للمواضيع سالفة الذكر أهمية فهي لا تقوم بمتابعة المراقبين الماليين بالشركات ولم تضع ضوابط وأسسا معينة وواضحة فى هذا الشأن حتى تضمن الاستقلالية التامة للمراقب المالي.

6 - إن معظم المراقبين الماليين بالشركات ليس لديهم مساعدين مما يجعلهم لا يستطيعون القيام حتى بجزء بسيط من هذه الوظائف واقتصر دورهم فى هذه الشركات على التوقيع على عمليات الصرف سواء كانت في شكل نقدي أو صكوك .

7 - إن حجم هذه الوظائف جعل هناك تداخل وظيفي بين وظيفة المراقب المالي ووظيفة كل من المدير المالي ورئيس مكتب المراجعة الداخلية مما زاد في صعوبة دور

المراقبين الماليين بهذه الشركات وبالتالي فلابد من إعادة النظر في هذه الوظائف وتقنينها بصورة سليمة لتلائم دور المراقبين الماليين بالشركات العامة لتوفير الحماية التامة للمال العام.

8 - إن عدم متابعة وزارة المالية للمراقبين الماليين بالشركات العامة جعلهم يتهاونون في أداء أعمالهم ولا يلتزمون بأوقات الدوام الرسمي بهذه الشركات في معظم الأوقات وتحاول الشركات التغطية على هؤلاء المراقبين الماليين في سبيل تيسير أمورها وحتى يتسنى لها في بعض الأوقات تجاوز حدود الاعتمادات المصرح لها بها في الميزانية أو التي تتعارض أحيانا مع بعض القرارات واللوائح، إن ذلك أدى تعطيل بعض أعمال هذه الشركات فتوقيعة المراقب المالي على الصكوك توقيعة أساسية لاستكمال عملية الصرف وغياب المراقب المالي يؤدى الى تعطيل عمليات الصرف والتأخير في بعض مصالح هذه الشركات.

- **التوصيات.**

بالرغم من وجود إدارة المراقبين الماليين بوزارة المالية والتي يرأسها مدير عام ومهمة هذه الإدارة تكمن في تدعيم الأسس والإجراءات المالية ومساعدة مختلف الجهات العامة على القيام بأعمالها بسهولة، وتدليل ما قد يصادفها من صعوبات أثناء تنفيذ الإجراءات المالية، ويخضع لهذه الإدارة جميع المراقبين الماليين من حيث مرتباتهم وترقيتهم وجميع المزايا الخاصة بهم، إلا إن ذلك لم يتوفر في المجال العملي بالشركات العامة.

وعليه فإننا نقترح بأن يتم إعادة النظر في الهيكلية الإدارية للمراقبين الماليين بالشركات العامة وذلك بالتعاون بين إدارة المراقبين الماليين بوزارة المالية والخبراء والباحثين فى هذا المجال والشركات العامة ونرى أن يتم التركيز على التوصيات التالية:

1 - إعادة النظر في الوظائف التي أسندت للمراقب المالي والتي حددتها القوانين واللوائح والقرارات وضرورة أن تتناسب هذه الوظائف وطبيعة عمل المراقبين الماليين بهذه الشركات.

2 – العمل على تعيين مساعدين للمراقبين الماليين بعدد يكفي لتحقيق الرقابة الفعالة على المال العام وحمايته من الإهمال والضياع.

3 – إن الشروط التي حددتها وزارة المالية تعد غاية في الأهمية خاصة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي والخبرة العملية في المجال المالي وبالتالي لابد من مراعاتها عند تعيين المراقبين الماليين بهذه الشركات حتى يستطيعون فهم طبيعة عملهم والقيام به على أكمل وجه.

4 – إن عدم استقلالية المراقبين الماليين بهذه الشركات تجعلهم لا يستطيعون القيام بوظائفهم بحرية تامة وتجعلهم ينصاعون لإغراءات إدارة هذه الشركات وبالتالي فلابد من توفير الحماية الكافية للمراقبين الماليين من قبل وزارة المالية فعلى سبيل المثال أن يتم صرف مرتباتهم من قبل الوزارة وأن توفر لهم بعض المزايا والبدل الأخرى حتى تتصف وظائف المراقبين الماليين بدرجة كبيرة من الحياد والموضوعية وتزداد الثقة في التقارير التي يعدونها بين فترة وأخرى.

5 – لابد من المتابعة الجدية للمراقبين الماليين بالشركات العامة من قبل إدارة المراقبين الماليين بوزارة المالية ووضع برنامج مستمر للمتابعة حتى تضمن الأمانة تواجد المراقبين الماليين أو مساعديهم في فترات الدوام الرسمي داخل هذه الشركات ولا يؤدى ذلك إلى تعطيل بعض مصالح هذه الشركات والمتعلقة، خاصة بعمليات الصرف وتضمن اتمام إجراءات الصرف في حينها كما تضمن أن تكون وظيفة المراقب المالي لتسهيل العمل وليس لوضع العراقيل أمام هذه الشركات.

6 – إن طبيعة عمل المراقب المالي بحكم القانون مسؤوليات منحها له القانون قد جعلته في كثير من الأحيان يصطدم بالمسؤولين في هذه الشركات خاصة إذا ما رفض التجاوز فى عملية الصرف والتي قد تطلبها ظروف العمل في بعض الأحيان الأمر الذي جعل المراقب المالي يتعرض للتغيير أو النقل نظرا لإصرار المسؤولين على هذه التجاوزات وذلك لعدم تفاهم المسؤولين مع المراقبين الماليين وبالتالي

فلابد من متابعة المراقبين الماليين وتشجيعهم على الاستمرار في عملهم وتزويدهم بجميع القوانين واللوائح والقرارات والتعديلات التي يتم اصدارها أولا بأول.

7 - على وزارة المالية عمل دورات تدريبية للرفع من مستوى كفاءة ومهارة المراقبين الماليين وإحداث التطور في عملهم.

■ المراجع.

1 - إدريس عبد السلام الشتيوي. (1990) «المراجعة معايير وإجراءات»، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى)، مصراتة.

2 - اسامة عمر محمد (2017)، «الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، الخرطوم السودان.

3 - أم كلثوم بن موسى، نبوية عيسى (2013)"ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 - 2013"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد 2 عدد 2.

4 - بشير محمد عاشور الدرويش، خيري علي طلحة، خالد أحمد شكشك(2005)" درجة تأثير العوامل التنظيمية والاجتماعية على أداء المراقبين الماليين"، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق 22 - 2005/02/24 طرابلس، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر طرابلس ليبيا.

5 - جميلة صادق (2020)"إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 7 عدد2.

6 - حسين القاضي، حسين دحدح، عصام قريط(2014)، "أصول المراجعة" الجزء الأول، جامعة دمشق، سوريا.

7 - زكريا عبده السيد (2013)، " إطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية « المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 33، العدد 3

8 - سالم بن غربية، أحمد فرج بالخير، (1993)، "محاسبة الأموال العامة والمحاسبة القومية"، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

9 - الصادق الحسيني، طارق الساحلي، (1993)، "استقلالية أجهزة الرقابة المالية العليا"، بحث في المجلة العربية للإدارة.

10 - صابرين بوعزة، محمد برابح (2021)، "الرقابة المالية السابقة ودورها في ترشيد النفقات"، المحلية مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الجزائر المجلد 6 العدد 1 .

11 - عبدالحميد إبراهيم معتوق (2022)، "مدى مراقبة ومتابعة أجهزة الرقابة المالية الحكومية لحسابات منظمات المجتمع المدني دراسة ميدانية على النوادي الرياضية بمدينة طرابلس" بحث تحت النشر.

12 - عبدالفتاح محمد الصحن، (1988)، "الرقابة المالية دراسة ونقد وتحليل"، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

13 - عبدالفتاح محمد الصحن، كمال خليفة أبوزيد (1991) "المراجعة علما وعملا"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية - مصر .

14 - فهمي محمود شكري.(1998)"الرقابة المالية العليا"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن

15 - كمال عبد العزيز النقيب، (1993)، "الرقابة الداخلية وخصائصها"، محاضرة فى برنامج المراقبين الماليين عن الفترة من 17 - 21/ أكتوبر/ 1993

16 - محمد الفرجاني قرقوم، (2005) "الرقابة المالية"، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق 22 - 2005/02/24 طرابلس، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر طرابلس ليبيا.

17 - محمد براغ (2017)"دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية "، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 9 العدد 1.

18 - محمد وجدي شركس، (1987)، "الإطار والسياسات في المراجعة"، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية.

19 - المهدي صدوق، خيرة شراطي (2018)"فاعلية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الجزائر المجلد 4 العدد 2.

20 - نجاتي إبراهيم عبد العليم (2003)، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء "، مجلة العلوم الإدارية كلية التجارة بني سويف جامعة القاهرة، يناير.

● القوانين والتشريعات:

1 - القانون المالي الليبي لسنة 1967.

2 - لائحة الحسابات والميزانية والمخازن لسنة 1967 في ليبيا.

3 - قرار اللجنة الشعبية العامة للخزانة (وزارة الخزانة) رقم 99 لسنة 1987.

4 - القانون رقم 23 لسنة 2015 بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين. في الكويت بتاريخ 17 / 5 /2015.

التعليم المحاسبي ودوره في تنمية وتطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة وفقاً لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES - 3).

دراسة استطلاعية من وجهه نظر طلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

■ د.علي أحمد الحداد *

● تاريخ استلام البحث 2023/12/07م ● تاريخ قبول البحث 2024/01/09م

■ المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على مدى مساهمة التعليم المحاسبي الذي يتلقاه الطالب أثناء فترة دراسته الجامعية في تنمية المهارات المهنية وفقا لمعيار التعليم المحاسبي الدولي (*IES - 3*)، والذي يحتوي على خمسة محاور رئيسية شملت (المهارات الفكرية، المهارات الشخصية، مهارات التواصل والاتصال، المهارات التنظيمية، مهارات العلاقات الشخصية)، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بطلاب الدراسات العليا الذين لازالوا على مقاعد الدراسة بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لعدة اعتبارات، منها أنهم يشكلون عينة من مختلف أقسام المحاسبة من عدة كليات تدرس العلوم المحاسبية، ولأنهم تجاوزوا مرحلة الدراسة الجامعية الأولى وانتقلوا لممارسة حياتهم المهنية، وبالتالي فهم قادرون على فهم واستيعاب الهدف من الأسئلة المطروحة بالاستبانة والإجابة عليها بشكل عملي لمقدرتهم

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس.
E – mail:aahmed6582@gmail.com

على المقارنة، وتحديد المهارات المكتسبة أثناء فترة الدراسة بالمقارنة مع الحياة العملية التي يمارسونها. حيث كان مجتمع الدراسة يتكون من 147 طالب دراسات عليا بقسم المحاسبة من مختلف الكليات الجامعية، وتم توزيع عدد 62 استمارة بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة ببعض الزملاء المكلفين بالتدريس بالدراسات العليا، واعتمد الباحث في الجزء النظري من الدراسة على المنهج الاستنباطي، وبالدراسة الاستطلاعية من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، وتم تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات باستخدام حزمة التحليل الإحصائي *SPSS*.

توصلت الدراسة لنتيجة رئيسية مفادها أن التعليم المحاسبي لا يُمكن الخريجين من اكتساب المهارات الفكرية والمهارات الشخصية ومهارات التواصل والاتصال ومهارات العلاقات الشخصية. بينما هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن خريجي التعليم المحاسبي يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي *IES – 3*، والتي تحتوي على المتغيرات المتعلقة بتنمية روح التفاعل مع الأشخاص المتنوعين ثقافيا وفكريا ولغويا وتنمية مهارات التواصل الرسمي وغير الرسمي مع الآخرين لتحديد وحل النزاعات.

الكلمات المفتاحية: معايير التعليم المحاسبي الدولية، المهارات المهنية.

■ **Abstract:**

The study aimed to identify the extent to which the accounting education that a student receives during his university studies contributes to the development of professional skills in accordance with the International Accounting Education Standard (IES - 3), which contains five main axes that include (intellectual skills, personal skills, communication and communication skills, and organizational skills). , interpersonal relations skills), and the study population was determined by graduate students who are still studying in the Accounting Department at the Faculty of Economics and Political Science for several considerations, including that they constitute a sample of the various accounting departments from several colleges that teach accounting sciences, and because

they have passed the first stage of university study and moved on to To practice their professional lives, they are thus able to understand and understand the purpose of the questions posed in the questionnaire and answer them in a practical way due to their ability to compare and identify the skills acquired during the study period compared to the practical life that they practice.

The study population consisted of 147 graduate students in the Accounting Department from various university colleges, and 62 questionnaires were distributed directly or through the assistance of some colleagues assigned to teach graduate studies. In the theoretical part of the study, the researcher relied on the deductive approach and the exploratory study of the study. The inductive approach was relied upon, and the questionnaire was analyzed and hypotheses tested using the statistical analysis package SPSS. The study reached a main conclusion that accounting education does not enable graduates to acquire intellectual skills, personal skills, communication skills, and interpersonal skills. While there is agreement among the sample members that graduates of accounting education acquire the organizational skills required in accordance with the Third International Standard for Accounting Education (IES - 3), which include variables related to developing the spirit of interaction with culturally, intellectually, and socially diverse people and developing formal and informal communication skills with others to identify and resolve conflicts.

● **Keywords:** International Accounting Education Standards, Professional Skills.

■ مقدمة:

يعد التعليم المحاسبي أحد الجوانب المهمة في التعليم الجامعي وأحد الدعامات الأساسية للاقتصاد لأية دولة، لذلك أفردت الجامعات والأكاديميات مساحة مهمة من نشاطاتها العلمية لتدريس علوم وأصول المحاسبة وقواعدها، فمهنة المحاسبة تقدم لمتخذي القرارات البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات المختلفة، وتقدم البيانات والمعلومات لكافة مراحل التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية.

إن نجاعة القرارات بكافة أنواعها وكفاءة وفاعلية الأنشطة بالمنظمة، يعتمد في

الأساس على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية، ولا تتأتي تلك النجاعة والكفاءة والفاعلية إلا بتوفير عناصر بشرية مؤهلة ومدربة علمياً وعملياً على أداء كافة أشكال العمليات المحاسبية اليدوية والالكترونية، مما دفع بمجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي "(International Accounting Education Standards Board (IAESB)" التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين "International Federation of Accountants (IFAC)" لإصدار معايير التعليم المحاسبية الدولية، بهدف تطوير كفاءة البرامج التعليمية لإعداد محاسبين على درجة عالية من المهارات والخبرات العلمية والفنية، وتنمية وتطوير المهارات المعرفية والتدريب العملي للمحاسبين، لضمان تحسين جودة برامج التعليم المحاسبي على المستوى الدولي، وتوفير الكفاءات اللازمة من المحترفين في مجال المحاسبة الذين يحتاجهم صناع القرار المختلفون في البيئة الاقتصادية، حيث تم اعتماد عدد (8) معايير ابتداءً من العام 2003 حتى العام 2007.

ولما كان التعليم المحاسبي بالدولة الليبية يمر بحالة من عدم التوافق ما بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، فضلا عن عدم مواكبة التطورات العلمية، خاصة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية ونظم الاتصال الالكترونية وإدماجها بالتعليم المحاسبي، مما أدى إلى اتساع الفجوة ما بين سياسات وبرامج التعليم المحاسبي بالجامعات والأكاديميات الليبية، وبين متطلبات التعليم المحاسبي المنصوص عليها بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وما بين واقع التعليم المحاسبي ومخرجاته وبين متطلبات سوق العمل،(المجراب، 2018)،(الشريف، 2022)،(مامي، ميره، 2013) ، ومع اتجاه الدولة الليبية إلى اقتصاديات السوق في السنوات الأخيرة، وتنامي مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد على حساب القطاع العام، والاتجاه نحو منح فرص للاستثمار الخارجي، وتزايد الطلب على العناصر الفنية ذات التأهيل عالي المستوى خاصة في مجال المحاسبة والمراجعة المالية، ومع الانفتاح على السوق العالمي، فإن الأمر يدعو إلى النظر في واقع التعليم المحاسبي بالمؤسسات الجامعية والأكاديميات الليبية، لجعله أكثر التصاقا بالمعايير الدولية المتعلقة بالتعليم المحاسبي، وأكثر التصاقاً بمتطلبات سوق العمل، خاصة وأننا نعيش اليوم في بيئة متغيرة، وأكثر ديناميكية وأكثر تطوراً من ذي قبل.

■ **مشكلة الدراسة:**

بالرغم من التوسع في إنشاء المؤسسات والأكاديميات التي تُعنى بالتعليم المحاسبي سواء على مستوى القطاع العام أو بالقطاع الخاص، إلا إنه في الغالب لم يقدم مخرجات ذات مهارات وخبرات وإمكانيات علمية وفنية تفي بمتطلبات سوق العمل المتطورة والمتميزة بالديناميكية المتسارعة، نتيجة لتراكم عدة أسباب منها: ضعف مواكبة التطورات العلمية وتضمينها بمناهج ومفردات القسم العلمية، وغياب التعاون العلمي والفني مع الأقسام العلمية المناظرة بالكليات الإقليمية والدولية، وعدم الاهتمام بمعايير الجودة للنهوض بالعملية التعليمية (الحداد وآخرون، *2014*).

وبالنظر لما شهده العالم اليوم من الانتقال من الثورة الصناعية إلى مرحلة أخرى من تطور المجتمعات، وهي مرحلة متعلقة بثورة المعلومات، تهدف لخلق مجتمع معرفي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة، فقد صدر عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (*IAESB*) المعيار رقم (3) الخاص بالمهارات المهنية والتعليم العام، والذي يُعني بتنمية وتطوير قدرات ومهارات المحاسبين اتجاه التعامل مع المواقف التنظيمية وإتقان تكنولوجيا المعلومات، وتحسين مهارات العلاقات الشخصية والاتصال الفعال.

لقد أصبحت الحاجة ملحُّة لإجراء مزيداً من التقييم لواقع التعليم المحاسبي بكافة المؤسسات التي تتولى تدريس العلوم المحاسبية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، لتحديد مدى قدرته على خلق مخرجات نوعية تتميز بمهارات وخبرات تمكنهم من أداء المهام والوظائف المحاسبية بكفاءة وفاعلية.

لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

هل يمُكن التعليم المحاسبي الخريجين من اكتساب المهارات المهنية، وفقاً لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية (المهارات المهنية)؟.

■ **أهمية الدراسة:**

تتأتى أهمية الدراسة من اعتمادها على إجراء تقييم لواقع التعليم المحاسبي بالبيئة الليبية، وتحديد أوجهة القصور والضعف التي قد يشوب التعليم المحاسبي، وبالتالي تقلل من جودة التعليم المحاسبي وتحد من تزويد خريجي أقسام المحاسبة بالمهارات المهنية التي تمكنهم من الولوج لسوق العمل، بالاستناد لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية المتعلق بالمهارات المهنية "(International accounting education standards IES - 3)".

■ **أهداف الدراسة:**

بالاستناد على مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي: -

- التعرف على واقع التعليم المحاسبي من خلال الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع التعليم المحاسبي بالبيئة الليبية.
- التعرف على مدى قدرة مناهج التعليم المحاسبي المعتمدة بأقسام المحاسبة بمرحلة البكالوريوس على إمداد المنتسبين لقسم المحاسبة بالمهارات والخبرات المهنية، وفقاً لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية (**IES - 3**)، والتي تتناول المهارات التالية (المهارات الفكرية، المهارات الشخصية، مهارات التواصل والاتصال، المهارات التنظيمية، مهارات العلاقات الشخصية).

■ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤل المطروح بمشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرض الرئيس التالي:

الفرضية الرئيسية: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة، وفقا لما ورد بالمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية (**IES - 3**).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات الفكرية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- **الفرضية الفرعية الثانية**: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات الشخصية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون مهارات التواصل و الاتصال المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- **الفرضية الفرعية الخامسة**: خريجو التعليم المحاسبي طرابلس لا يكتسبون مهارات العلاقات الشخصية والاتصال وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.

● **مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات:**

تم الاعتماد على نوعين من المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات والمعلومات لتحقيق نتائج الدراسة، إذ أن أسلوب جمع البيانات الأولية والثانوية اعُتمد من قبل الباحثين، لضمان الحصول على إجابات للأسئلة المقترحة لإعداد الدراسة.

وتحتوي المصادر الأولية والثانوية للبيانات والمعلومات على ما يلي: -

أ - **المصادر الأولية لجمع البيانات والمعلومات**: حيث اعُتمد في جمع البيانات الأولية من خلال إعداد استبانة تضمنت على خمسة محاور رئيسية، تناولت أراء طلاب الدراسات العليا بقسم المحاسبة حول مساهمة التعليم المحاسبي بقسم المحاسبة في تنمية مهاراتهم وخبراتهم المهنية بما يتوافق ومتطلبات المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي (**IES - 3**).

ب - **المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات**: تم الحصول على البيانات والمعلومات الثانوية من خلال الدوريات والبحوث المنشورة سواء ورقياً أو الكترونياً، والمقالات

ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد حرص الباحث على أن تكون تلك المصادر من المصادر الحديثة النشر، نظرا لأهمية الموضوع ولعمق المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي والجامعي بالدولة الليبية.

■ **منهج الدراسة:**

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، اعُتمد في الجزء النظري من الدراسة على ما يعرف بالمنهج الاستنباطي، حيث يتم الاطلاع على البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للدراسة.

وبالدراسة الاستطلاعية من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، حيث تم التعرف على أراء طلبة الدراسات العليا حول التعليم المحاسبي، ودوره في تنمية المهارات المهنية لطلبة القسم، وذلك في إطار المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية (**IES - 3**)، من خلال قائمة الاستبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض، ثم تم تجميع وتنظيم البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى التعميمات المناسبة بشأنها.

■ **أداة الدراسة:**

تم تصميم استبانة لاستطلاع أراء طلبة الدراسات العليا بقسم المحاسبة، حيث كان مجتمع الدراسة يتكون من 147 طالب دراسات عليا بقسم المحاسبة الذين لا زالوا على مقاعد الدراسة، من مختلف الكليات الجامعية، وتم توزيع عدد 62 استمارة بالاتصال المباشر بالطلاب أو من خلال الاستعانة ببعض الزملاء المكلفين بالتدريس بالدراسات العليا، كانت نسبة الردود تشكل 42.2 ٪ وتعد نسبة جيدة للتحليل وتعميم النتائج.

وتم استخدام الأوزان الترجيحية التي تتفق مع أهمية كل حالة من حالات المقياس، وذلك لاستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات والنسب المئوية للمجيبين. كما تم تحديد درجة الموافقة وفق ما يلي (محمد الرحاحلة، 2011):

1 - خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة وفقا للمعيار

الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية، بدرجة موافقة كبيرة، وهي الفقرات ذات المتوسطات الحسابية التي تساوي أو تزيد عن (3.5) والتي إذا ما قربت إلى أقرب رقم صحيح تصبح . (4)

2 – خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة وفقا للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية بدرجة موافقة متوسطة، وهي الفقرات التي تنحصر(2.5 – 3.5) أي إنها تقل عن (3.5) وتساوي أو تزيد عن (2.5) والتي إذا ما قربت إلى أقرب رقم صحيح تصبح (3) .

3 – خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية بدرجة موافقة متدنية، أو قد تكون لا يكون هناك دور للتعليم المحاسبي في تنمية وتطوير المهارات والخبرات المهنية لخريج قسم المحاسبة وفقاً للمعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية، وهي الفقرات التي يقل متوسطها الحسابي عن (2.5) والتي إذا ما قربت إلى أقرب رقم صحيح تصبح .(2)

● **مراحل تطوير أداة القياس**

بعد أن تم تحديد مشكلة الدراسة، وأسئلتها وفرضياتها، قام الباحث بتطوير وصياغة فقرات الاستبانة بما يعكس متغيرات الدراسة، واحتوى الاستبيان في صورته النهائية على عدد خمسة محاور رئيسية، إذ ما اتفقت أراء الطلاب حول قصور التعليم المحاسبي في تنمية وتطوير المهارات المهنية لخريجي أقسام المحاسبة وفقاً لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية (**IES - 3**). أمكن التقرير بصحة فرضيات البحث، والتي تدور حول «خريجو التعليم المحاسبي» الدارسين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، والذين يشكلون مزيج من خريجي مختلف أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد، لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية".

■ **متغيرات الدراسة:**

يبين الشكل (*1*) متغيرات الدراسة المتمثلة في خمسة محاور رئيسية وهي(**المهارات الفكرية، المهارات الشخصية، مهارات التواصل والاتصال، المهارات التنظيمية، مهارات العلاقات الشخصية**)، والتي ما إذا توفرت بخريجي أقسام المحاسبة فإن دلك سيؤدى إلى الرفع من المهارات المهنية التي تمكنهم من أداء المهام المناط بهم أداؤها.

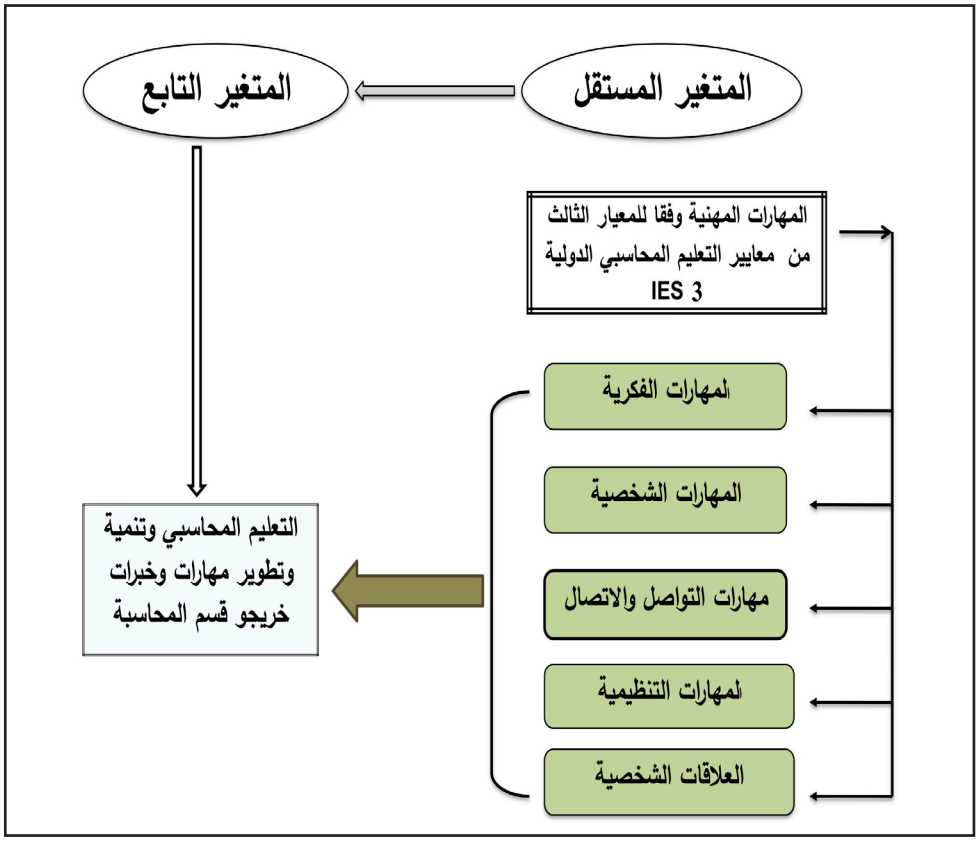

الشكل (1) متغيرات الدراسة

■ **الدراسات السابقة:**

إن واقع التعليم المحاسبي يعاني من عدة تحديات وصعوبات تحول دون اندماج خريجيه بسوق العمل بشكل كفء وفعال، حيث عمدت العديد من الدراسات والبحوث لتقييم واقع التعليم المحاسبي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وأشارات تلك البحوث والدراسات لوجود تحديات ومعوقات جمة تواجه التعليم الجامعي والعالي المحاسبي، لا تخرج في مجملها عما توصلت إليه الدراسات والأبحاث المتعلقة بتقييم واقع التعليم الجامعي وجودته ومدى مواءمته مع سوق العمل، فبدراسة (سمهود، *2013*) حول «**مدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل**»، توصلت إلى أن التعليم المحاسبي في ليبيا يعيد إنتاج ذات المؤهلات النمطية البعيدة عن مستجدات ومتغيرات بيئة الأعمال المعاصرة وحاجة سوق العمل، وبالتالي فإن التعليم المحاسبي غير قادر على توفير مخرجات نوعية مثل المحاسبين الإداريين، والمحللين الماليين، والمراجعين الداخليين، ومراجعي المعلومات .*IT Auditors* وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (ابو غالية وآخرون، *2017*) على أن التعليم المحاسبي بليبيا يواجه العديد من التحديات والمشكلات منها القصور في جودة مخرجات التعليم المحاسبي، وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية في ليبيا، من تلك المعوقات ضعف استخدام الوسائل التقنية، وعدم وجود مكتبة علمية جيدة، وغياب التعاون المستمر بين الأكاديميين والمهنيين.

دراسة (المصلى، *2019*) بعنوان « **التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل**» هدفت لتحليل واقع التعليم العالي المحاسبي في ليبيا والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل، تشير نتائج الدراسة إلى وجود قصور وضعف بالمنظومة التعليمية الجامعية في مجال المحاسبة في ليبيا، من حيث اعتماده على التلقين أكثر من الإبداع، وعدم توافر الوسائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات والبرامج العلمية المعاصرة وتدعم جودة التعليم المحاسبي.

كما تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود برامج لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس

بالجامعات بأساليب التعليم المتقدمة، علاوة على ذلك تظهر نتائج الدراسة أن مناهج التعليم المحاسبية غير كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل من حيث المهارات والخبرات اللازمة، هذا فضلا عن عدم وجود برامج مشتركة بين أقسام المحاسبة بالجامعات ومؤسسات سوق العمل لتأهيل الطلاب لممارسة المهارات المطلوبة بسوق العمل.

وفي إطار تنمية مهارات وقدرات خريجي أقسام المحاسبة والرفع من كفاءة وفعالية المحاسبين هدفت دراسة (*Giovanna ,.L, & Francesca C, 2018*) لمعرفة أراء المحاسبين المحترفين حول الجودة في تعليم المحاسبة؟ وطرحت الدراسة تساؤلا حول معتقدات المحاسبين المحترفين حول الحاضر (ما هو ضروري لمكان عملهم) والمستقبل (ما سيكون ضروريا لمكان عملهم). وقد انتهت الدراسة فيما يتعلق بجودة تعليم المحاسبة لتقرير بأن المحاسبين لديهم توقعات أكثر من الماضي حول تنمية مهاراتهم، حيث اتجه أغلب المحاسبين نحو تقديم أنفسهم كمستشارين تجاريين لأنهم أصبحوا مطالبين بتقديم خدمات أكثر، وقد خلصت الدراسة للقول بأن هناك طلبا متزايدا على التعاون مع الجامعات من اجل توسيع برامج المحاسبة لخلق كفاءات فنية جديدة .

ويبدو أن المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم المحاسبي هي مشاكل وصعوبات تلازم التعليم المحاسبي بكثير من دول العالم فقد أظهرت نتائج دراسة قام بها (*R. K. Tailor, 2020*) في الهند ، أن درجة ملائمة تعليم المحاسبة السائد بجامعات ولاية كارناتاكا الهندية لاحتياجات سوق العمل كان 43 ٪ وهي نسبة متدنية جداً، هذه النتيجة توصل إليها أيضا (قادري خلود ، *2020*) بعنوان» متطلبات الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي وفق معايير التعليم الدولية (**IES**)" إذ سعت الدراسة إلى معرفة مدى جدوى التوافق مع المعايير الدولية للتعليم من أجل الارتقاء بالتعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية والبحث عن سبل وإمكانية تطبيقها في الوسط التعليمي الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم ما قامت به الجزائر من إصلاحات إلا إنه لا تزال هناك فجوة وإشكاليات وعراقيل تواجه التعليم المحاسبي الجامعي، مع بروز نوع من التناقض في النظام المحاسبي التعليمي ككل.

دراسة (مصباح،2021) حول «**المهارات والمعارف المطلوبة بخريجي المحاسبة بليبيا: استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس، المشتغلين بالمهنة، المحاسبين**» بينت أهم المعارف المطلوبة بخريجي التعليم المحاسبي كالمعارف الفنية مثل المحاسبة المالية والمراجعة والمحاسبة الإدارية، والوعي بالمسائل الأخلاقية في المحاسبة والمراجعة والمحاسبة بالقطاع العام، واستخدام الأساليب الكمية في المحاسبة، المهارات العامة والتي منها العمل بروح الفريق والقراءة مع الفهم والتحليل واتخاذ القرار، كذلك ضمن المهارات التكنولوجية اعتبرت المنظومات المحاسبية الالكترونية ونظام الكتابة على الكمبيوتر «وورد»، و نظام أكسل والجداول الالكترونية والعمل على الإنترنت، ونظام التشغيل ويندوز من أهم المهارات في الوقت الحالي. وبحسب (*Rasanli, K, & el al, 2018*) فإن مهنة المحاسبة تأخذ مكانة مهمة في بيئة الأعمال الديناميكية الحديثة، ويلعب التأهيل الأكاديمي والمهني دوراً مهماً في إنشاء المحاسب المحترف، وبالرغم من أن درجة البكالوريوس أضافت قيمة للمهنة بحسب استطلاع الآراء الذى اعتمده بدراسته بجامعة (*Sri Jayewardenepura*)، فإن الأمر يحتاج إضافة بعض المجالات المهمة للتعليم المحاسبي لتطوير وتحسين المهارات المتعلقة ببرنامج تقنية المعلومات.

دراسة (ألعريفي، 2021)، بعنوان "**تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**» هدفت إلى تحديد أهم معوقات وصعوبات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية، كما هدفت إلى تحديد أهم مجالات الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني في مجال التعليم المحاسبي، وكذلك التعرف على ماهية الإمكانيات التقنية والمادية والبشرية والمهنية والإدارية المطلوبة لاستخدام التعليم المحاسبي الالكتروني، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية، إضافة إلى وجود ضعف في إلمام أعضاء هيئة التدريس بطرق إعداد المقررات والمحتوي العلمي بما يتفق مع خصائص البيئة الالكترونية ومتطلباتها، وكذلك عدم التعاون الكافي بين الجامعات الليبية في تبادل الخبرات والمعارف في مجال التعليم

المحاسبي الإلكتروني.

دراسة (عباس، عقوب، 2022) ودراسة (ألعماري وآخرون، 2021) حددت أهم المهارات المطلوبة لسوق العمل من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل وهي المهارات الفكرية، كالقدرة على فهم وتنظيم المعلومات والقدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل، أما فيما يتعلق بمهارات التواصل والاتصال فقد كانت مهارات الاستماع الفعال والتحاور بفاعلية، فضلا عن مهارات تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات بالأوقات المحددة، إلى جانب مهارات استخدام التكنولوجيا والقدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، كما أكدت على أن من المهارات ذات الأولوية القصوى لدى كلا الطرفين الخريجين وأصحاب العمل مهارات الثقة بالنفس والمصداقية .

وقد تناولت العديد من الدراسات بالبيئة المحلية موضوع المهارات والخبرات التي يجب أن تتوافر بخريجي أقسام المحاسبة بكليات الجامعات الليبية، وهدفت تلك الدراسات لمعرفة وتحديد مدى التوافق بين واقع التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم العالي الليبي والمعايير الدولية للتعليم العالي (*IAESB*). فبدراسة كل من (الفطيمي، الدبار، 2022) خُصصت للتعرف على «**مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الثالث للتعليم المحاسبي**»، ودراسة (سالم، 2020) بعنوان « **مدى توافق مناهج قسم المحاسبة مع معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (2) التطوير المهني الأولي (الكفاءة الفنية): دراسة حالة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية**»، اتفقتا على انه هناك توافقاً إلى حد كبير مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، من خلال تضمنها أغلب المهارات التي نصت عليها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وأن هناك تنوعاً في أساليب التعليم والتعلم في برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية تتراوح ما بين المحاضرات، والتمارين الفردية والجماعية، والعروض التقديمية ودراسة الحالة، والورقات البحثية والتقارير الميدانية هذا فضلا على توافق مناهج قسم المحاسبة بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي مع المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم (2) التطوير المهني الأولى، فيما عدا وجود عدم توافق بين منهج مادة الإدارة المالية مع المعيار الدولي.

من جانب آخر توصلت دراسة قام بها (شابون، العربي،*2021.1*) بعنوان «**أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا**» إلى وجود فجوة بين الجانب التعليمي والأكاديمي لممارسي المحاسبة في ليبيا، وتدني جودة معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة في ليبيا، وتدني الوعي بأهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية.

من خلال ما تم استعراضه من دراسات وأبحاث تناولت بالدراسة والتحليل واقع وجودة التعليم الجامعي والعالي بشكل عام والتعليم المحاسبي الجامعي بشكل خاص ومدى مواكبته لمتطلبات سوق العمل، وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه خريجي أقسام المحاسبة في الولوج لسوق العمل، ومدى وفائه بمتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يمكن أن نلخص أهم تلك التحديات والمعوقات على النحو التالي: -

- وجود خلل في برامج ومناهج التعليم العالي المحاسبي أدت لانخفاض المستوى النوعي للخريجين، وانخفاض مستوى البحث العلمي، ومستوى المشروعات العلمية والمؤتمرات والندوات الموجهة لخدمة المجتمع المحلي.
- أجمعت العديد من الدراسات التي أجريت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي على وجود العديد من التحديات والمشاكل الملازمة للتعليم المحاسبي، منها القصور في جودة مخرجات التعليم المحاسبي، وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، خاصة فيما يتعلق باستخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم المحاسبي، وتحسين المهارات المتعلقة ببرامج تقنية المعلومات، واعتماد التعليم المحاسبي على التلقين وعدم توافر الوسائل التعليمية الحديثة، وعدم تطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس المحاسبي.

وفي إطار هذا السياق وأمام كم التحديات والمشاكل المصاحبة للتعليم الجامعي بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص بالجامعات الليبية، وإزاء التطورات الاقتصادية

والتكنولوجية التي تشهدها الحياة الاقتصادية بالدولة الليبية، فإن الأمر أصبح يدعو لإجراء مزيد من الدراسات لتقييم واقع التعليم المحاسبي ومدى ملاءمته مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، للنهوض بنوعية وجودة التعليم المحاسبي بما يساهم بشكل أكثر ايجابية في التنمية الاقتصادية والوفاء بمتطلبات سوق العمل، لذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على التعليم المحاسبي ودوره في تنمية وتطوير المهارات المهنية لخريجي أقسام المحاسبة حيث انصب اهتمام الدراسة على طلبة الدراسات العليا الدارسين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والذين يمثلون مجتمع الخريجين من أقسام المحاسبة بمختلف الكليات.

رابعا/ الدراسة الميدانية :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية، اعتُمد فيها على توزيع استمارة استبيان للحصول على المعلومات المتعلقة بالتعليم المحاسبي ودوره في تنمية وتطوير المهارات والخبرات المهنية لخريجي قسم المحاسبة وفقاً لمتطلبات المعيار الثالث من معايير التعليم المحاسبي الدولية، وسنتولى فيما يلي وصفاً كاملاً لاستبيان الدراسة والعينة التي شملتها الدراسة، كما يتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات المتحصل عليها من قبل المشاركين في تعبئة استمارة الاستبيان، وعرض المقاييس الإحصائية المستخدمة وذلك على النحو التالي:

- **وصف الاستبانة وعينة الدراسة :**

قسم الاستبانة لجزئين رئيسيين، الجزء الأول تناول المعلومات العامة عن المشارك وهي (سنة التخرج، مجال الوظيفة، الخبرة العملية)، وتكمن أهمية هذا الجزء من الاستبيان في الحصول على معلومات عامة عن المشاركين، حيث إن مثل هذه المعلومات تعطي انطباعاً عن خبرة ومقدرة المشارك الفنية والمهنية، ومدى إدراكه للطبيعة الفنية والعلمية لموضوع الاستبانة، إذ كلما كانت تلك المتغيرات متوافقة مع طبيعة الموضوع كانت إجابات المشاركين أكثر دقة وموضوعية (موثوقية).

وقد تم اختيار العينة من الطلاب الدارسين بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس لعدة اعتبارات منها أن المشاركين في هذه الفئة أكثر التصاقاً بطبيعة الموضوع، ويمكن الاعتماد على إجاباتها في الوصول إلى نتائج يمكن التأسيس عليها في قبول أو رفض الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة. باعتبارهم من ذوي الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، وباعتبارهم أنهوا مرحلة مهمة من تكوينهم العلمي والعملي بأقسام المحاسبة من عدة كليات تقوم بتدريس علوم المحاسبة، وتجاوزوا مرحلة الدراسة الجامعية، وبالتالي فهم أكثر إدراكاً لطبيعة أسئلة الاستبانة، وجزء كبير منهم باشر حياته العملية، وبالتالي هذه الفئة تعد من أكثر الفئات القادرة على تقرير مدى قدرة التعليم المحاسبي على إمدادهم بالمهارات والخبرات المهنية التي تمكنهم من ولوج سوق العمل، وهي بذلك قادرة على إجراء المقارنة بين ما تم تحصيله بالدراسة الجامعية من علوم مالية ومحاسبية، وبين ما يمارس بالحياة العملية، وتحديد مدى انعكاس كافة المهارات والمعارف التي تلقاها أثناء دراسته الجامعية على سلوكه وشخصيته وأدائه الوظيفي.

أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد تناولت الأسئلة الفنية ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي ودوره في تنمية وتطوير مهارات وخبرات خريجي قسم المحاسبة المهنية في إطار متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، وقسم هذا الجزء إلى(5) محاور، يتناول كل محور جانباً معيناً من متطلبات المعيار الدولي الثالث من معايير التعليم المحاسبي، وقد كانت هناك خمسة مستويات للإجابة وفقاً لمقاييس(ليكرت) (*Likert Scale*) وذلك عن كل فقرة من فقرات الاستبيان وهي:

الجدول (1): مستويات الإجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

■ **صدق أداة الدراسة وثباتها**

تم إجراء الاختبار باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة، وتم تحديد معامل الاتصاف الداخلي لأبعاد ومتغيرات الدراسة وفقاً لإجابات أفراد العينة، وكانت قيمة معامل الثبات مرتفعة بالمقارنة بالعدل لمعامل الفا كرونباخ وهي ما بين (0.8 - 0.7)، وتم قياس معامل الثبات للاستبانة وكانت نتيجة القياس =X 73.9. % وهذه النسبة تقع في المدى الأفضل لمعامل كرونباخ ألفا، وهي نسبة تؤكد صدق وثبات وصلاحية الاستبيان والاعتماد على نتائجها لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (2): قياس الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا

المحور	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ
الأول	4	% 71.9
الثاني	4	% 74.1
الثالث	5	% 75.8
الرابع	6	% 73.2
الخامس	5	% 74.5
الدرجة الكلية		% 73.9

■ **التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة:**

- الفترة الزمنية عن التخرج

الجدول (3) الفترة الزمنية عن التخرج لعينة الدراسة

الفترة الزمنية	العدد	النسبة
من سنة إلى 3 سنوات	39	% 63
من 4 سنوات إلى 8 سنوات	14	% 23
من 9 سنوات فأكثر	9	% 14
الإجمالي	62	*% 100*

من خلال الجدول (3) يتضح أن أغلب أفراد العينة لديهم سنوات خبرة عملية جيدة يمكن الاستناد إليها في المقارنة بالنسبة لأفراد العينة بين ما تم دراسته أثناء فترة الدراسة بأقسام المحاسبة وبين العمل المهني بسوق العمل ، وماذا تم اكتسابهم للمعارف والمهارات التي تمكنهم من أداء المهام المكلفين بها.

● **الوظيفة الحالية:**

الجدول(4) الوظائف المختلفة لعينة الدراسة

الوظيفة	محاسب	مراجع حسابات	رئيس قسم	لا يوجد عمل	عمل خاص	الإجمالي
العدد	45	5	2	6	4	62

من الجدول (4) أعلاه يبين أن جُل أفراد العينة يمارسون أعمالا في صلب تخصصهم، مما يدفع للاعتماد على نتائج إجاباتهم على استمارة الاستبيان، ويدعم بالتالي النتائج التي سيتم التوصل إليها نتيجة تحليل واختبار الإجابات.

■ **التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:**

سيتم فيما يلي عرض نتائج إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، وتم الاعتماد

على أدوات الإحصاء الوصفي وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فرضية من فرضيات الدراسة كما سيأتي بيانه: -

جدول (5):الفرضية الأولى: التعليم المحاسبي لا ينمى من مهارات المحاسبين اتجاه جل المشكلات واتخاذ القرارات وممارسة الحكم الجيد في المواقف التنظيمية

رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	عدم القدرة على تحديد المعلومات والحصول عليها وتنظيمها وفهمهما من المصادر البشرية والمصادر المطبوعة والالكترونية.	4.73	0.53	3	مرتفعة
2	عدم القدرة على الاستفسار والبحث والتفكير المنطقي، والتفكير التحليلي النقدي.	4.30	0.41	1	مرتفعة
3	عدم القدرة على تحديد وحل المشكلات غير المتوقعة والظروف غير المألوفة.	3.47	1.12	4	متوسطة
4	التعليم المحاسبي لا تنمية مهارات الشك المهني الايجابي.	4.47	0.61	2	مرتفعة
	المتوسط العام	4.24	0.67		مرتفعة

يتبين من الجدول (5) مايلي:أن قيمة المتوسط الموزون لإجمالي الفقرات الخاصة بالفرضية الأولى بلغ (4.24) وبانحراف معياري قدره(0.67) وهذا يدل على موافقة مرتفعة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، مما يعني أن مفردات العينة يؤيدون أن « التعليم المحاسبي لا ينمي من مهارات المحاسبين اتجاه جل المشكلات واتخاذ القرارات وممارسة الحكم الجيد في المواقف التنظيمية»، وقد كان أكبر متوسط لعبارة « القدرة على تحديد المعلومات والحصول عليها وتنظيمها وفهمهما من المصادر البشرية والمصادر المطبوعة

والالكترونية (4.73)». كما يتضح أن هناك اتفاقا وبدرجة متوسطة (3.47) للعبارة المتعلقة بعدم القدرة على تحديد وحل المشكلات غير المتوقعة والظروف غير المألوفة.

الجدول (6) الفرضية الفرعية الثانية:التعليم المحاسبي لا يمكن للمحاسبين من إتقان مهارات الحساب (التطبيقات الرياضية والإحصائية) وإتقان تكنولوجيا المعلومات.

رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	عدم القدرة على إتقان استخدام نماذج القرار وتحليل المخاطر.	*4.49*	*0.54*		مرتفعة
2	القياس وتحليل العمليات الاقتصادية	4.10	0.67		مرتفعة
3	الإبلاغ وإعداد التقارير المالية	4.38	0.83		مرتفعة
4	عدم الامتثال للمتطلبات التشريعية والتنظيمية.	4.06	0.84		مرتفعة
	المتوسط العام	4.26	0.71		مرتفعة

يتبين من الجدول *(6)* ما يلي: أن المتوسط الموزون لإجابة مفردات العينة حول الفرضية الثانية المتعلقة بالتعليم المحاسبي لا يمكن للمحاسبين من إتقان مهارات الحساب (التطبيقات الرياضية والإحصائية) وإتقان تكنولوجيا المعلومات» قيمته *(4.26)*، بينما كانت نتيجة الانحراف المعياري *(0.71)*، مما يشير الموافقة مرتفعة حول ما جاء بالفرضية المذكورة أعلاه. وهذه النتيجة مدفوعة بموافقة عالية على ثلاث عبارات الفقرات الأولى والثانية والثالثة « .بمتوسط موزون على التوالي*(4.49)(4.10)(4.38)*.

الجدول (7): الفرضية الفرعية الثالثة: التعليم المحاسبي لا ينمي المهارات الشخصية المتعلقة بالسلوك والتعليم الفردي وتحسين الشخصية.

رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	عدم تنمية المبادرة والتأثير والتعليم الذاتي.	2.09	0.63		منخفضة
2	عدم تنمية القدرات على اختيار الأولويات في حدود الموارد المتاحة، وتنظيم العمل للوفاء بالمواعيد النهائية.	4.23	0.76		مرتفعة
3	عدم تنمية القدرة على توقع التغيير الإداري والتنظيمي والتكيف معه.	4.42	0.67		مرتفعة
4	عدم القدرة على النظر في الآثار المترتبة على أخلاقيات واتجاهات القيم المهنية في صنع القرار.	4.81	0.52		مرتفعة
5	عدم القدرة على تلقي ونقل المعلومات، وتشكيل أحكام منطقية واتخاذ القرارات بشكل فعال.	4.25	0.65		مرتفعة
	المتوسط العام	3.96	0.65		مرتفعة

من الجدول (7) تتضح النتائج التالية: أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة(3.96) وبانحراف معياري قدرة (0.65) مما يعني عدم الموافقة على ما جاء بالفرضية الفرعية الثالثة «التعليم المحاسبي لا ينمي المهارات الشخصية المتعلقة بالسلوك والتعليم الفردي وتحسين الشخصية»،وقد كانت أعلى استجابة للفقرات الواردة بالجدول (7) الفقرة الرابعة والخامسة بمتوسط موزون (4.81)(4.42)، بينما كانت أقل الفقرات استجابة من قبل أفراد العينة الفقرة المتعلقة **عدم تنمية المبادرة والتأثير والتعليم الذاتي** بقيمة متوسط حسابي (2.09).

الجدول (8) الفرضية الفرعية الرابعة: عدم تطوير مهارات العمل في بيئة متعددة الثقافات.

رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	العمل في فرق العمل والتفاعل مع الأشخاص المتنوعين ثقافيا وفكريا .	1.86	0.83		منخفضة
2	القدرة على العمل مع الآخرين من اجل الصالح العام للمنظمة.	1.23	0.61		منخفضة
3	فقدان القدرة على عرض ومناقشة الأداء بفاعلية من خلال تنمية مهارات التواصل الرسمي وغير الرسمي المكتوبة أو المنطوقة.	1.64	0.79		منخفضة
4	عدم تنمية مهارات الاستماع والقراءة بفاعلية .	1.18	0.39		منخفضة
5	عدم تنمية مهارات التفاعل مع الاختلافات الثقافية واللغوية.	2.32	0.78		منخفضة
6	تنمية المهارات المتعلقة بالعمل مع الآخرين في عملية تشاورية لتحديد النزاعات وحلها.	2.41	0.73		منخفضة
	المتوسط العام	1.78	0.69		منخفضة

يتبين من بيانات الجدول (8) أن قيمة الوسط الحسابي الموزون لإجمالي الفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة: عدم تطوير مهارات العمل في بيئة متعددة الثقافات. كان (1.78) وبانحراف معياري متوسط (0.69) وهذه النتيجة تدل على موافقة منخفضة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وأن مفردات العينة لا يؤيدون كما ورد بالفرضية الرابعة والتي مفادها أن التعليم المحاسبي لا يعمل على تطوير مهارات العمل في بيئة متعددة الثقافات. حيث كان أكبر متوسط لعبارة "تنمية المهارات المتعلقة بالعمل مع الآخرين في

عملية تشاورية لتحديد النزاعات وحلها" بمتوسط (2.41) في حين كانت أقل عبارة حصلت على نسبة اتفاق متدنية للمتوسط الحسابي الموزون هي العبارة «عدم تنمية مهارات الاستماع والقراءة بفاعلية» حيث بلغ المتوسط الحسابي الموزون لهذه العبارة (1.18) مما يشير لاتفاق أفراد العينة على عدم القبول بما جاء بالفرضية المشار إليها أعلاه .

الجدول (9): الفرضية الفرعية الخامسة: التعليم المحاسبي لا ينمي مهارات العلاقات الشخصية والاتصال .

رقم الفقرة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	التعليم المحاسبي يمكن من العمل مع الآخرين بفاعلية.	4.49	0.54		مرتفعة
2	التعليم المحاسبي يمد المحاسبين بتقنيات ومهارات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع وصناعة القرار.	3.98	1.05		مرتفعة
3	التعليم المحاسبي لا يمكن المحاسبين من فهم أسس تنظيم المهام وتفويضها وتحفيز الناس وتنميتهم.	4.1	0.97		مرتفعة
4	تنمية مهارات القيادة	2.73	0.55		متوسطة
5	تنمية مهارات الحكم المهني والفطنة	2.5	1.05		متوسطة
	المتوسط العام	3.56	0.83		مرتفعة

يتضح من الجدول (9) ما يلي من نتائج: أظهر تحليل الفقرات حول الفرضية الخامسة أن المتوسط العام للمتوسط الحسابي الموزون (3.56) بانحراف معياري (0.83) مما يشير لموافقة متوسطة على ما جاء بالفقرات المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي مفادها» التعليم المحاسبي لا ينمي مهارات العلاقات الشخصية والاتصال»، باستثناء الإجابة على الفقرة الخامسة والتي جاءت الإجابة عليها من قبل أفراد العينة بدرجة متوسطة بمعدل حسابي موزون قدره على التوالي (2.50) وبانحراف معياري (1.05)، إلا إن المحصلة النهائية تؤكد الاستجابة المتوسطة لاتجاه إجابات أفراد العينة.

● **اختبار فرضيات الدراسة:**

من خلال هذه الفقرة سيتم قياس ما إذا كان خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة، وفقا لما ورد بالمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية (*IES -3*). من خلال اختبار الفرضيات الفرعية، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار *One Sample T- test* لعينة واحدة عند مستوى ثقة *95* ٪ ومستوى دلالة أكبر من أو يساوي 5 ٪ والجدول التالي يبين النتائج المجمعة للاختبار: -

جدول (10) نتائج اختبار *T – TEST* للفرضيات الدراسة

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
الفرضية الفرعية الأولى	4.24	0.67	0.5780	0.223	تقبل الفرضية
خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات الفكرية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.					
الفرضية الفرعية الثانية	4.26	0.71	0.69451	0.311	تقبل الفرضية
التعليم المحاسبي لا يمكن للمحاسبين من إتقان مهارات الحساب (التطبيقات الرياضية والإحصائية) وإتقان تكنولوجيا المعلومات.					
الفرضية الفرعية الثالثة	3.96	0.65	5.6810	0.059	تقبل الفرضية
التعليم المحاسبي لا ينمي المهارات الشخصية المتعلقة بالسلوك والتعليم الفردي وتحسين الشخصية.					

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
الفرضية الفرعية الرابعة	1.78	0.69	3.2150	0.000	رفض الفرضية
خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.					
الفرضية الفرعية الخامسة	3.56	0.83	5.6710	0.231	تقبل الفرضية
خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون مهارات **العلاقات الشخصية** والاتصال وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.					

●**الجدول من أعداد الباحث بناء على نتائج برنامج التحليل الإحصائي** SPSS

إن القاعدة العامة للقرار وفق **اختبار** *one sample t - test* هي أن تقبل فرضية العدم أذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من 5 ٪ أي عند درجة ثقة أقل من 95 ٪، وترفض أذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة t المحسوبة أصغر من 5 ٪ أي عند درجة ثقة أكبر من 95 ٪.

وبالنظر لنتائج تحليل اختبار *test* – t الواردة بالجدول (*10*) فإنه يتم قبول فرضيات العدم للفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والخامسة. ورفض فرض العدم الرابع على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات الفكرية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.

الفرضية الفرعية الثانية: التعليم المحاسبي لا يمكن للمحاسبين من إتقان مهارات

الحساب (التطبيقات الرياضية والإحصائية) وإتقان تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الفرعية الثالثة: التعليم المحاسبي لا ينمي المهارات الشخصية المتعلقة بالسلوك والتعليم الفردي وتحسين الشخصية.

الفرضية الفرعية الخامسة: خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون مهارات **العلاقات الشخصية** والاتصال وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.

أما الفرضية الرابعة والتي تنص على «خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي» فقد تم رفضها، وبالتالي يتم قبول الفرض البديل «خريجو التعليم المحاسبي يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي».

- **اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:**

من خلال الجدول (11) يتم بيان نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة وهي (خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات المهنية المطلوبة، وفقا لما ورد بالمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي المتعلق بالمهارات المهنية (*IES - 3*). ولاختبار الفرضية استخدم اختبار one sample T – Test، وذلك لتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) أراء عينة الدراسة.

الجدول(11)اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصائية اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
«خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.	3.56	0.76	5.6910	0.2540	تقبل الفرضية

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.56 بانحراف

معياري مناظر له 0.76 وأن قيمة إحصائي الاختبار 5.6910 بدلالة احصائية0.2540 وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط المرجح الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية الرئيسية المذكورة أعلاه.

■ رابعا النتائج والتوصيات

● أولاً/ النتائج

بعدإجراء التحليلات الإحصائية والاختبارات المناسبة لتقرير قبول أو رفض فرضيات الدراسة تم الوصول لعدة نتائج أكدت على ما يلي: -

- √ خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون المهارات الفكرية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- √ التعليم المحاسبي لا يمكن للمحاسبين من إتقان مهارات الحساب (التطبيقات الرياضية والإحصائية) وإتقان تكنولوجيا المعلومات.
- √ التعليم المحاسبي لا ينمي المهارات الشخصية المتعلقة بالسلوك والتعليم الفردي وتحسين الشخصية.
- √ خريجو التعليم المحاسبي لا يكتسبون مهارات العلاقات الشخصية والاتصال وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي.
- √ إن خريجي التعليم المحاسبي يكتسبون المهارات التنظيمية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي **IES - 3**. والتي تحتوي على عدة متغيرات منها:

- تنمية روح التفاعل مع الأشخاص المتنوعين ثقافيا وفكريا ولغويا.
- تنمية مهارات التواصل الرسمي وغير الرسمي مع الآخرين لتحديد وحل النزاعات.
- وهذا قد يكون راجعا لتماثل البيئة الليبية ثقافيا ولغويا، وبالتالي لا يوجد تأثير يذكر في هدا المجال.

● **ثانياً/ التوصيات**

1 – ضرورة أن تعمل مؤسسات التعليم العالي بشكل عام على تنمية المهارات الفنية والمهنية والسلوكية للطلاب بشكل مستمر، وخلق فرص للعمل الجماعي البناء والهادف للرفع من قدرات الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل المتطور والمتغير في متطلباته العلمية والفنية.

2 – على أقسام المحاسبة بالكليات المختلفة العمل باتجاه تطوير آلياتها وبرامجها التعليمية الهادفة لإكساب الخريجين مزيدا من المهارات العلمية والفنية والاقتراب أكثر من متطلبات السوق خاصة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية.

■ **المراجع**

■ **اولاً: المراجع العربية:**

1 – العماري، امباركة سالم ،اشكال، غزالة أحمد، اشتيوي حسني رمضان (2021)، «معارف ومهارات خريجي المحاسبة ودورها في سوق العمل»، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 1، يوليو، ص28 – 38.

2 – ألعريفي، إيناس، (2021) ، بعنوان تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر الوطني الثاني لتطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، جامعة بني وليد، ص107 – 122.

3 – المجراب، أنور صالح ، الغريب، ماجد المبروك ،القريو، أحمد عبد السلام، (2018)،» دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي» المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة النجم الساطع، سبتمبر.

4 – البرهمي، انتصار جبريل، (2022)، ،»مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا» المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي (رهانات الحاضر وأفاق المستقبل)، ص356 – 366،

5 – الشريف، عماد يحي، (2022)"تقييم برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الجزائرية حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية" رسالة ماجستير منشورة، معهد الحقوق الاقتصادية، الجزائر.

6 – الفكي، الفاتح الأمين عبد الرحيم،(2014)،"تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السابع، العدد14. ص ص109 – 138

7 - الشريف، محمد الطيب،(2022) «واقع مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا سبل تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل في ليبيا» المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، جامعة مصراته،ص775 - 803.

8 - الرحاحلة، محمد ياسين،(2011)، ممارسة ديوان المحاسبة الأردني للرقابة البيئية، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية، المجلد 38، العدد الأول،ص199 - 218.

9 - البغدادي: محمد مرعي،(2018)،"مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداة للرقابة المالية" مجلة دراسات محاسبية، العدد الأول. نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.

10 - سمهود، فتحي المبروك، (2013)، مدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل (دراسة ميدانية في البيئة الليبية)، مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا ، أكاديمية الدراسات العليا - جنزور.

11 - سالم، عبد الوهاب محمد،(2020) « مدى توافق مناهج قسم المحاسبة مع معيار التعليم الدولي رقم (2) التطور المهني(الكفاءة المهنية): دراسة حالة على جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية» مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد1، يونيو، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

12 - شابون، مفتاح، العربي، عائشة محمد، (2021)، « اثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولي على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضؤ متطلبات سوق العمل في ليبيا» مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 8، العدد2، ديسمبر، ص156 - 181.

13 - شحاتة، زكريا عبد الشكور،(2022) «مدى توافق التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية مع المعيار الثاني من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي»،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد27، نوفمبر،ص182 - 211.

14 - عباس، خديجة ،عقوب، خليل،(2022) «المهارات والسمات التي يحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي» المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير ، جامعة صبراته.

15 - قادري، خلود، (2020) بعنوان متطلبات الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي وفق معايير التعليم الدولية IES، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي رياح، الجزائر .UNIV OUARGLA.DZ

16 - مصلي، عبد الحكيم محمد، (2019)،» التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل» مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد38، ص272 - 307 ، Emarefa.Net/ar

17 - مصباح، عبد العزيز يوسف شعيب،(2021)،»المهارات والمعارف المطلوبة بخريجي المحاسبة بليبيا: استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس، المحاسبين المشتغلين بالمهنة، المحاسبين، المؤتمر الدولي حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، جامعة قاريونس، بنغازي.

18 - ميرة، طارق المهدي، ميرة، عبد الحفيظ، (2013)»دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة « مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا - جنزور.

● ثانياً/ المراجع الأجنبية

1 - Giovanna Lucianelli & Francesca Citro,(2021) "Accounting Education for Professional Evidence From Italy" International Journal of Business and Management, Vol 1, No8, .

2 - Rasanjali, K. Dissanayke, M. Bandara, M. Pereka, W. Mihiran, H. Dakshika, W. Herath, H. Madhubbashani, L. Rajapaksha, S.(2019) How the University Accounting Education Greats Value to the Career with Relate to the Bsc: Accounting (Special) Degree. Programme Review, University Sri Jayewardenepura, Seri Lanka.

3 - R. K, Tailor, Ashoka M. L, Parameshwara , Abhishek. K, (2020), " Suitability of Accounting Education to Current Market" . Indian Journal of Commerce and Management Studies, Vol X1, Issue 2, May.

4 - Nishat Abbasi.(2015) "Competency Approach to Accounting Education :A Global View" ., Journal of Financial and Accountancy.

الاختلاف بين إدارة التكلفة التقليدية وإدارة التكلفة الاستراتيجية وأثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة

دراسة مقارنة

■ د. عمران عامر البتي*

●تاريخ أستلام البحث 2023/09/10م ● تاريخ قبول البحث 2023/12/02م

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز دور إدارة التكلفة في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة، فهذه الأخيرة وفي سعيها للوصول إلى أهدافها التي تضمن لها البقاء والاستمرارية في محيط يشهد منافسة حادة يدفع بها إلى انتهاج آليات أو سبل لتحقيق التنافسية وتحسينها، وذلك عن طريق استخدام إحدى أساليب إدارة التكلفة التقليدية أو الحديثة في حساب التكاليف والتحكم فيها حسب رغبة متخذي القرار داخل المنظمة، ولمعرفة أفضل الأساليب في ظل المدخلين، تم إجراء مقارنة بين الإدارة التقليدية للتكاليف وبين الإدارة الاستراتيجية للتكاليف لبيان أثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة، وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج العلمي بالاعتماد على المنهج الوصفي باتباع المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي مستعين في ذلك بمنهج وأسلوب المقارنة، وذلك من خلال إجراء التحليل النظري للاطار الفكري من خلال استقراء الموضوع ومن ثم استنباط أوجه الاختلاف في إدارة التكلفة بين المدخلين التقليدي والحديث وتقييم أثرهما على الميزة التنافسية للمنظمة، حيث استنتجت الدراسة من خلال تلك المقارنة أن مدخل إدارة

* - أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
E-mail:omran22376@yahoo.com

التكلفة الاستراتيجية نجح في معالجة أوجه القصور في إدارة التكلفة التقليدية الذي أثر على زيادة تدعيم الموقف التنافسي للمنظمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي داخل المنشآت الليبية الصناعية منها والخدمية بأهمية تطبيق منهج الإدارة الاستراتيجية للتكاليف نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه أساليبها في تطوير الأداء وتخفيض التكاليف لتعزيز الميزة التنافسية للمنشأة.

الكلمات المفتاحية: إدارة التكلفة، المدخل التقليدي، المدخل الحديث، الميزة التنافسية.

Abstract:

I aimed the study to Procedure comparison between Administration Traditional For costs And between Administration The strategy For costs For a statement Effect that on Advantage Competitiveness For the organization, where I explained the study Limited Systems Costs Traditional comparison With advantages that Check it out Administration The strategy For costs in this direction, The command that Requires necessity moving in from application tools administration the cost Traditional to application techniques administration the cost The strategy when Check it out Last from more in to support And enhance Advantage Competitiveness For the organization, And that when she has from Importance in take Decisions from Okay to exploit Resources Exploitation economically optimal, And it remains a task the organization in control in Its costs And adjust it And rationalize it And follow Strategies especially And that As the bet that Guaranteed she has investigation This is amazing Advantage Competitiveness.

Keywords: administration the cost، Entrance traditional، Entrance strategic، Advantage Competitiveness.

■ المقدمة:

إن ما يشهده العالم من تطورات سريعة ومتلاحقة في بيئة التصنيع الحديثة الأمر الذي أدى إلى تزايد البيئة التنافسية التي ساعدت في حدوث نقلة نوعية في التعامل مع

أساليب وأدوات التكاليف الاستراتيجية، بحيث أصبح التركيز على الرؤية الاستراتيجية لإدارة التكلفة أمرا لا مفر منه، وذلك لتحقيق الميزة التنافسية على المدى الطويل، في حين تركز التقارير المالية والإدارية فقط على النتائج المالية في الأجل القصير، وبالتالي أصبح المدخل التقليدي لمحاسبة التكاليف غير قادر على توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار أو يوفر معلومات مشوهة أو مضللة يترتب عليها اتخاذ قرارات تتمخض عنها نتائج سلبية من أهمها: إضعاف المركز التنافسي للشركة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدخل إدارة التكلفة الذي يوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات التي تدعم القدرة التنافسية للمنشأة، وبالتالي أصبح مصطلح الاستراتيجية يطلق على إدارة التكلفة، وهي صفة تطلق على الإدارة وليس على التكلفة، لتصبح إدارة التكلفة الاستراتيجية التي من أهدافها تقليل التعارض وتوفير الرقابة وتخفيض التكلفة والمحافظة على مستوى جودة عالية وتعظيم الربحية، وربط الاستراتيجية بتخصيص الموارد وتسهيل التناغم الداخلي لعمليات المنظمة وتسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية الاستراتيجية وتطوير وإنجاز استراتيجيات الإدارة، وخلق قيمة لتوجه نحو خدمة المستهلك وحماية البيئة، وهذا بطبيعة الحال سيسهم في اتساع وتعاظم مسؤوليات محاسبي التكاليف حول دورهم الحيوي في إنجاح إدارة المنشأة.

■ **مشكلة الدراسة:**

إن دور إدارة التكلفة في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة في سعيها للوصول إلى أهدافها التي تضمن لها البقاء والاستمرارية في محيط يشهد منافسة حادة يدفع بها إلى انتهاج آليات أو سبل لتحقيق التنافسية وتحسينها، وذلك عن طريق استخدام أحد أساليب إدارة التكلفة التقليدية أو الحديثة في حساب التكاليف والتحكم فيها حسب رغبة متخذي القرار داخل المنظمة.

وعليه.. فإن هذه الدراسة تبحث في الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث

لإدارة التكلفة وأثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة، حيث تتمحور مشكلة الدراسة حول الإجابة عن التساؤل التالي:

ماهي أوجه الاختلاف بين إدارة التكلفة التقليدية وإدارة التكلفة الاستراتيجية وأثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة؟

■ أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا من المواضيع المهمة التي تساهم في توضيح الدور الذي تلعبه أدوات إدارة التكلفة التقليدية والاستراتيجية في بيئة التصنيع الحديثة لبيان الاختلاف بينهما في تدعيم وتعزيز الموقف التنافسي للمنظمة.

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى إلقاء الضوء على أوجه اختلاف الإدارة الاستراتيجية للتكاليف عن إدارة التكلفة التقليدية وأثره على الميزة التنافسية للمنظمة في ظل بيئة التصنيع الحديثة، وذلك من خلال:

- إبراز دور إدارة التكلفة وأساليبها في تدعيم الميزة التنافسية للمنظمة.
- طرح الانتقادات الموجهة إلى إدارة التكلفة التقليدية وحتمية التوجه نحو إدارة التكلفة الاستراتيجية لما تحققه من مزايا في تدعيم الميزة التنافسية للمنظمة.
- إجراء مقارنة بين الإدارة التقليدية للتكاليف وبين الإدارة الاستراتيجية للتكاليف لبيان أثر ذلك على الميزة التنافسية للمنظمة.

■ منهج الدراسة:

تختلف المناهج باختلاف الدراسة، حيث إن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين، وبغية تحقيق

أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج العلمي بالاعتماد على المنهج الوصفي باتباع المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي مستعين في ذلك بمنهج المقارنة، وذلك من خلال إجراء التحليل النظري للاطار الفكري من خلال استقراء الموضوع ومن ثم استنباط أوجه الاختلاف في إدارة التكلفة بين المدخلين التقليدي والحديث وأثره على الميزة التنافسية للمنظمة، وذلك بالاعتماد على مراجع مختلفة تشمل كتبا ومقالات ورسائل علمية باللغة العربية والأجنبية.

■ **حدود الدراسة:**

تحددت الدراسة في المقارنة بين منهج إدارة التكلفة التقليدية ومنهج إدارة التكلفة الاستراتيجية لتقييم الميزة التنافسية للمنظمة في ظل المنهجين السابقين، وذلك من حيث:

الهدف- النطاق – التوجه – طبيعة المدخلات والمخرجات – العلاقة مع المنافسة – أدوات التحليل – فلسفة ما تحتويه التكاليف – المنظور- التخصصات الرئيسية – الهدف من تحليل التكاليف.

■ **الدراسات السابقة:**

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الإدارة الاستراتيجية للتكاليف من زوايا مختلفة لا يسعنا ذكرها كلها، حيث سيتم هنا عرض عينة منها فقط على سبيل المثال وليس الحصر.

1- دراسة (El-Dyasty،2006) التي كانت بعنوان: **"إطار عملي لإنجاز إدارة التكلفة الاستراتيجية".**

هدفت هذه الدراسة إلى طرح إطار متكامل لربط أدوات الإدارة الاستراتيجية للتكلفة للمساعدة في خلق قيمة للمنشأة، وتحليل أدوات إدارة التكلفة الاستراتيجية لتقديم إطار متكامل لتستفيد منه الشركات المصرية والمساهمين، وتحديد أدوات الإدارة الاستراتيجية

للتكلفة المقترح استخدامها في الإدارة الاستراتيجية، ولقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن نظم التكاليف التقليدية لا تكفي للتعامل في ظل ظروف البيئة الاقتصادية الجديدة، وأن الشركات تتبنى مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية كإدارة قوية لتحقيق ميزة تنافسية وتعظيم الأرباح في المدى القصير والطويل، وأن ليس هناك إطار متكامل يجمع بين أدوات إدارة التكلفة الاستراتيجية.

2- دراسة (El-Hwaity، 2013) التي كانت بعنوان: **"إدارة التكلفة الاستراتيجية لتعظيم قيمة المنشأة وتدعيم الميزة التنافسية"**.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية تكامل أدوات وأساليب إدارة التكلفة الاستراتيجية لتعظيم قيمة المنشأة وتدعيم الميزة التنافسية، وبيان إمكانية تطبيق هذا المدخل في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، والتعرف على المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيقه، والصعوبات التي تحول دون تطبيقه، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة منها: عدم وجود نظام تكاليفي فعال في الشركات الصناعية، وأهمية تطبيق مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية وتحقيقه للعديد من المزايا على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا المدخل، وأن الشركات تطبق أدوات وأساليب هذا المدخل بشكل مبسط دون اتباع إجراءات علمية ومنهجية محددة.

3- دراسة (أحلام بن فطيمة، 2019) التي كانت بعنوان: **"واقع استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات العامة بولاية الوادي"**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية و الحديثة في المؤسسات العاملة بولاية الوادي، والتعرف على أكثر الأساليب تطبيقا في هذه المؤسسات و تحديد استخدامها، و أيضا التعرف على المعوقات التي تواجهها المؤسسات عند تطبيق هذه الاساليب، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يتم

تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية في المؤسسات بنسب متفاوتة وأكثر الأساليب تطبيقا أسلوب الموازنة التقديرية ويليه أسلوب المحاسبة التحليلية ويليه أسلوب محاسبة المسؤولية واقلها استخداما أسلوب سعر التحويل، وكذلك بالنسبة لأساليب المحاسبة الإدارية لحديثة حيث أنها تطبق بنسب متفاوتة وأكثر الأساليب استخداما أسلوب الجودة الشاملة وأقلها استخداما أسلوب القياس المقارن واسلوب التكاليف المبني على أساس الانشطة، إلا إنها تواجه بعض المعوقات بنسب متوسطة عند تطبيقها لأساليب المحاسبة الإدارية المختلفة.

4- دراسة (عيسى، سيروان، ومحسن، محمد، 2020) التي كانت بعنوان **"منظومة تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية في الفكر الإداري والمحاسبي: دليل التطبيق"**.

هدفت الدراسة إلى طرح منظورات فلسفية معرفية لموضوع تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية وذلك من خلال الاطلاع على أبرز الأدبيات المعاصرة ذات الصلة المباشرة والتعرف على مضامينها الفكرية واستخلاص المؤشرات لبناء إطار نظري مفاهيمي لفكرة منظومة تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية من خلال التطرق إلى الأبعاد والنظم التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار في تلك الجهات التي تنوي التطبيق السليم لتقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية، وخلص البحث إلى إن التكامل بين العلوم من شأنه أن يساهم في تكوين نظام معرفي سليم، وهذا ما نلمسه واقعا وخاصة عندما نتحدث عن علوم الإدارة والمحاسبة، وأن كل تقنية من تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية هي وليدة تكامل بين المحاسبة وبين إدارات الوحدة الاقتصادية.

5- دراسة (محمد، كرار، 2023) التي كانت بعنوان **"دور أساليب الإدارة استراتيجياً في تدعيم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال"**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نهج إدارة التكلفة استراتيجياً في تدعيم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال السودانية في ظل التحول المعرفي والرقمي

في بيئة التصنيع الحديثة، حيث اختبرت الدراسة العلاقة بين إدارة التكلفة الاستراتيجية وبين دعم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة التكلفة الاستراتيجية تؤدي دوراً رئيساً في منظمات الأعمال حيث تساعد على القيام بالعمليات الإدارية التي تحمل بشكل مستقل ومتوازن في ربط الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل بالأهداف قصيرة الأجل الأمر الذي يعمل على تدعيم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال.

6- دراسة (البتي، عمران، 2023)، التي كانت بعنوان " **أهمية تطبيق تقنيات إدارة التكاليف الاستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية**".

حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية تطبيق تقنيات إدارة التكاليف الاستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية في ظل متغيرات بيئة التصنيع الحديثة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتوزيع استمارة استبيان لهذا الغرض على فئة من الأكاديميين وفئة من المهنيين لاستطلاع آرائهم ووجهات نظرهم حول تطبيق منهج الإدارة الاستراتيجية للتكاليف، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الاستراتيجيات التقليدية لم تعد ذات جدوى في بيئة التصنيع الحديثة، وأن تقنيات إدارة التكاليف الاستراتيجية ترتكز على أربعة أبعاد هي: الجودة والتكاليف والوقت والعمليات، وأن تطبيق تلك التقنيات له أهمية لما يحققه من مزايا مهمة، كما أنه يتوفر لدى الشركات الصناعية الليبية إمكانية التطبيق بالرغم من وجود بعض الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق تلك الأدوات أو التقنيات فيها، وقد قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات منها: أن واقع الشركات الصناعية الليبية يتطلب إعادة هيكلة نظمها المحاسبية التقليدية، وذلك من خلال تحديث نظم محاسبة التكاليف المطبقة فيها بما يتماشى ويتواكب مع تغيرات بيئة التصنيع الحديثة، وكذلك تعزيز التعاون والاتصال بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والشركات الصناعية الليبية لتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز مهارات العاملين في الشركات الصناعية الليبية من خلال تقديم الدورات العلمية والمهنية المتخصصة للمحاسبين والإداريين من قبل خبراء من ذوي

الاختصاص في المحاسبة والإدارة وغيرها، والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام تطبيق تقنيات إدارة التكاليف الاستراتيجية والاستفادة من أصحاب الخبرة والتخصص في هذا المجال والاستمرار في ذلك حتى وإن لم تتمكن الشركات من تطبيقه في الوقت الحالي.

التعليق على الدراسات السابقة: رجحت الدراسات السابقة الأساليب الحديثة وشجعت على تطبيقها بقوة، بدعوى أنها قادرة على تحقيق ضبط التكلفة من منظور استراتيجي يركز على الموقف التنافسي، حيث لا تستطيع نظيراتها التقليدية تحقيق هذا الهدف دون التطرق إلى دراسة الاختلاف بين المنهجين التقليدي والحديث، أما هذه الدراسة فقد ركزت بشكل أساسي على أوجه الاختلاف بين أدوات إدارة التكاليف الاستراتيجية ونظم إدارة التكاليف التقليدية، وذلك من خلال طرح الانتقادات الموجهة لإدارة التكاليف التقليدية ومحدودية أساليبها في ظل التطورات المتسارعة في بيئة التصنيع الحديثة المعاصرة من خلال تحليل نظري مقارن بين إدارة التكاليف وفق المدخل التقليدي والمدخل الحديث لبيان محدودية الأساليب التقليدية مقارنة بالمزايا التي تحققها أساليب إدارة التكاليف الاستراتيجية في تدعيم وتعزيز الميزة التنافسية للمنظمة.

■ **الإطار الفكري للدراسة:**

● **أولا- نظام محاسبة إدارة التكلفة ودوره في دعم الميزة التنافسية:**

قدم الفكر المحاسبي مساهمات كثيرة لمساعدة منظمات الأعمال لعل من أبرزها ظهـور فرع جديـد نسبيا من فروع المحاسبة أطلق عليه اسم محاسبة إدارة التكلفة Cost Management Accounting ، ذلك الفرع الذى يضم مجموعة من أدوات وتقنيات ومداخل إدارة التكلفة التي تهدف إلى مساعدة إدارة منظمات الأعمال في تطبيق استراتيجيات خلق وتدعيم الميزة التنافسية (بسيوني حسن، 2000، ص: 319).

اختلفت النظم التي تحدد التكلفة، فقد تطور مفهومها مع تطور احتياجات المحاسبين؛ حيث

يمكن تعريف إدارة التكلفة بأنها: "استخدام الأدوات اللازمة والتي من أهمها نظم محاسبة التكاليف لتتبع تنفيذ العمليات المالية والمستقبلية بغرض إنتاج المنتج ، بالجودة المطلوبة وتوصيل هذا المنتج في الوقت المناسب، علاوة على تخفيض تكلفة بهدف تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة في السوق، تهدف فلسفة إدارة التكلفة إلى تتبع خطوات التحسين المستمر والقياس المقارن بمعنى مقارنة ما تم تحقيقه بأهداف الخطة الموضوعة وبالتالي التخلي عن الإدارة وفقا لأرقام تحقيق خلال الدورة الاستقلالية مثل معدل التكلفة، صافي الربح المحقق"(رانية غضاب، 2017).

إن نظام المعلومات المحاسبية الخاص بإدارة التكلفة يتخصص في إنتاج معلومات للمستخدمين الداخليين في المنظمة، حيث يتوافر نظام محاسبة إدارة التكلفة على تحديد، تجميع ، قياس، تبويب و التقرير عن المعلومات التي يستفيد منها المديرون في تحديد تكلفة المنتجات ، العملاء ، الموردون و غيرها من موضوعات التكلفة، وكذلك في التخطيط ، والرقابة ، وتحقيق التطوير المستمر ، وفى صنع القرارات، وعلى ذلك فان نظام محاسبة إدارة التكلفة يتسع في مجال تركيزه كثيرا عن مجال تركيز نظم محاسبة التكاليف التقليدية، إنه لا يقف عند حد حساب تكلفة انتاج السلعة أو تقديم الخدمة ولكنه يركز ايضا على العوامل المسببة للتكلفة مثل دورة الوقت ، الجودة ، و انتاجية العمليات، و لذا فإن إدارة التكلفة تتطلب فهما عميقا لهيكل التكاليف في المنظمة.

إن نظام محاسبة إدارة التكلفة يقوم بدمج نظامي محاسبة التكاليف و نظام المحاسبة الإدارية في نظام واحد، حيث يسعى نظام محاسبة التكاليف إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في توفير المعلومات ذات الطابع التكاليفي للاستخدامات الداخلية الخاصة بالمنتجات، الخدمات، المشروعات، الأنشطة، العمليات ، و غيرها من التفاصيل التي تهم الادارة، تلك المعلومات التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ أو صنع القرارات، بينما يهتم نظام المحاسبة الإدارية تحديدا بكيف ينبغي استخدام المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية في اغراض التخطيط و الرقابة و التطوير المستمر، و صنع القرارات فالمحاسبة الإدارية تهدف إلى التأكد من الاستخدام الكفء للموارد حتى تتعاظم

القيمة التي تقدمها المنظمة للملاك ، العملاء، و غيرهم من أصحاب المصلحة في المنظمة (4-Hansen and Mowen, 2006, pp.3).

إن مساهمات المحاسبين بخاصة محاسبي التكاليف و المحاسبة الإدارية وسعيهم الدؤوب في سبيل المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية تبلور فيما تمخض عنه الفكر المحاسبي الحديث من ميلاد فرع جديد للمحاسبة هو فرع محاسبة إدارة التكلفة Cost Management Accounting

ذلك الفرع الذي يشتمل على مجموعة من أدوات وأساليب ومداخل وتقنيات إدارة التكلفة التي تسعى نحو تحقيق مزايا خفض التكلفة وتحسين مستوى الجودة فيما تقدمه منظمات الأعمال من سلع وخدمات.

تساهم أدوات إدارة التكلفة في تعزيز الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية وتعطيها مكانة مرموقة في الأسواق، لذلك يرى الباحث من أجل تعزيز الميزة التنافسية بات من الضروري قيام منظمات الأعمال بالبحث عن أساليب تحد من قصور أنظمتها وتقنياتها المطبقة، وسعيا نحو إيجاد سبيل تعزز به قدراتها التنافسية وعلى ذلك وجب على منظمات الأعمال ألا تبقى حبيسة الموقف تتعجب مما يحدث من تغيرات فعليها محاولة وضع استراتيجيات كالأنظمة الحديثة لنظام محاسبة التكاليف وذلك من خلال انتهاج منهج إدارة التكلفة من منظورها الاستراتيجي تجعل منظمات الأعمال تحقق مزايا تنافسية لها وتجعلها تنتج بأقل تكلفة منافسيها.

- **ثانيا- الانتقادات الموجهة إلى أنظمة إدارة التكلفة التقليدية:**

إن المداخل التقليدية في مجال تخصيص تكاليف الصنع غير المباشرة (ت.ص.غ.م) أوضحت تضارب المعالجات المقترحة لعلاج مشكلة تخصيصها على المنتجات وذلك لتعدد جوانبها وأبعادها وقصور بعضها في كل من المستويين النظري والتطبيقي، هذا بالإضافة إلى القابلية للتبرير النظري بصفة عامة، وبذلك يمكن القول بصفة عامة إن نظم التكاليف

التقليدية قد صممت لبيئة صناعية تتسم بتكنولوجيا ثابتة أو مستقرة ومدى محدود من المنتجات وفي هذه البيئة فإن تقييم المخزون يمثل الهدف الأساسي لنظم التكاليف، كانت الرقابة على التكلفة تحدث في النقطة التي يحدث فيها عنصر التكلفة وكان الفاقد يحدث بسبب الاستخدام غير الكفء لعناصر الانتاج الرئيسية... وبالتالي فإن المداخل التقليدية تواجه العديد من الانتقادات أهمها: (صباح صالح، 2014)، (سارة درويش،2016) (حابي، أحمد، 2011)

1- عدم دقة بيانات تكلفة المنتجات بسبب عدم وجود علاقة سببية بين تكلفة المنتج وما استخدمه من موارد المنشأة.

2- عدم ملاءمة أساليب تخصيص التكاليف التقليدية لكثير من الصناعات التي تستخدم تقنيات الإنتاج الحديثة.

3- قصور أساليب التكاليف التقليدية على تلبية متطلبات الإدارة.

4- عدم انسجام أساليب التكلفة التقليدية في ظل تنوع المنتجات وتطور أنظمة الإنتاج.

5- التبسيط المفرط لنماذج الأساليب التقليدية للتكاليف.

6- تشوه بيانات التكلفة وتضليل القرارات الإدارية.

7- قصورها في عدم الانسجام مع المنافسة.

● **ثالثا- حتمية التوجه نحو التركيز الاستراتيجي لإدارة التكاليف:**

أدت المتغيرات الاقتصادية للنظام العالمي الجديد إلى إجبار العديد من المنظمات على إعادة النظر في الدور الذي تقوم به محاسبة التكاليف وذلك بهدف تطويرها بما يتلاءم والبيئة الجديدة، وذلك لأن أنظمة التكاليف التقليدية قد صممت في ظل بيئة كانت الأجور فيها تمثل الجزء الأعظم من تكاليف الإنتاج ومن ثم كانت تستخدم كأساس لتحميل التكاليف الإضافية إلا إن هذا لم يعد ملائما في ظل البيئة الحديثة التي أصبحت فيها الآلية في الإنتاج تمثل النصيب الأكبر، ولقد تأثر هيكل وسلوك التكلفة في ظل

مراعاة البعد الاستراتيجي واعتماد نظم التشغيل في بيئة التصنيع الحديثة على التقنيات العالية والمتقدمة التي تختلف بدرجة كبيرة عن نظم التشغيل التقليدية، فقد أدت سيادة الطابع الآلي على نظم التشغيل في معظم الصناعات إلى اختلاف عناصر التكلفة ونسبة كل عنصر في ظل التقنيات المطبقة، حيث أدى انخفاض الحاجة للعمل اليدوي إلى زيادة نسبة تكلفة العمل غير المباشر على حساب العمل المباشر الذي تضاءل إلى أدنى حد ممكن وانحصر في الأعمال الإشرافية خلال دورة حياة المنتج والتي تمثلت في معظمها في تكاليف ثابتة، وقد ترتبت على سيادة الطابع الآلي ارتفاع تكلفة الآلات عالية التقنية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التكاليف الإضافية بالنسبة لإجمالي تكاليف الإنتاج، حيث تحولت العديد من التكاليف المباشرة إلى تكاليف غير مباشرة وتساعد سلسلة القيمة على فهم سلوك التكاليف والتمييز بين الموارد الكامنة حتى يمكن المفاضلة بينها من وجهات نظر المستهلكين (المحمود ورزق، 2005).

● **رابعا- الانتقال من إدارة التكلفة التقليدية إلى إدارة التكلفة الاستراتيجية:**

نظرا لما تطلبه بيئة الأعمال المعاصرة والانتقادات التي وجهت لأنظمة إدارة التكاليف التقليدية، ظهرت حتمية انتقال إدارة التكاليف التقليدية إلى إدارة التكاليف الاستراتيجية للتكاليف، وهناك عدة متطلبات لهذا التغيير نذكر من بينها ما يلي: (El Kelety , 2006, p. p. 57-58)

1- أدى التوجه نحو العمليات في بعض المنظمات إلى ظهور الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا عن تكاليف العمليات، والأنشطة والموارد، وقد اعتبرت طريقة الـ ABC أداة مناسبة لهذه المنظمات وبذلك إمكانية تحسين عمليات المنظمات من خلال معرفة معلومات عن عوامل التكلفة والاستعمال الحقيقي للموارد؛

2- التوجه نحو السوق: ينبغي أن تتفاعل إدارة التكاليف مع البيئة الخارجية للرد على حاجات العملاء والتهديدات التنافسية وتعتبر التكلفة المستهدفة والمقارنة المرجعية للأداء أدوات مفيدة لهذا الغرض؛

3- ضرورة امتداد إدارة التكاليف لتتجاوز جدران المنظمة: وهذا يعني أن التكاليف تخصص على الموردين والعملاء كما تخصص على المنتجات، وتعتبر الإدارة بالأنشطة ABM أحد التقنيات الأساسية لتخصيص التكاليف غير التصنيعية؛

4- ينبغي أن توفر إدارة التكاليف معلومات تسمح لفرق التطوير باتخاذ قرارات واعية حول خصائص تصميم المنتج ومميزاته التي لها تأثير على تكلفة التصنيع وأدائه.

5- ينبغي أن تقدم إدارة التكاليف أيضا معلومات حول تكاليف الخدمات اللوجستية لأمثلة الدورة الزمنية والكفاءة؛

6- بالنسبة للبيع والتسويق: هناك حاجة إلى الحقائق والمعلومات حول المنافسين، الموردين، وتحليل ربحية العميل وغيرها؛

7- يجب أن تركز إدارة التكاليف على كل مراحل دورة حياة المنتوج باستخدام أدواتها مثل: التكلفة المستهدفة، ABC/ ABM ، تكاليف دورة الحياة من أجل مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛

8- في القرن الواحد والعشرين لن يكون تركيز إدارة التكاليف على التكلفة فقط بل وعلى زيادة الإيرادات، وتحسين الإنتاجية ورضى العملاء وفي نفس الوقت تحسين الوضعية الاستراتيجية للمنظمة؛

9- إدماج أدوات مختلفة لإدارة التكلفة، مثل التكلفة المستهدفة، التكلفة على أساس النشاط، تكاليف دورة الحياة، والمقارنة المرجعية للأداء سينتج عنها التخلي عن قدرات تحليل التكاليف وخلق إطار لإدارة التكاليف.

● **خامسا- أهمية وأهداف إدارة التكلفة الاستراتيجية:**

تأتي أهمية إدارة التكلفة الاستراتيجية في كونها تقدم المعلومات التي تساعد الإدارة

على تحقيق زيادة في الأرباح وتدعيم المركز التنافسي في الأجل الطويل للمنشأة وكذلك المعلومات التي تحتاج إدارة المنشأة في اتخاذ القرارات المناسبة لتدعيم العلاقة مع العملاء واكتساب رضاهم بجانب تخفيض التكاليف وبجودة عالية، ويضم تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية مجموعة من التقنيات التي قد تستخدم منفردة أو مجتمعة لدعم العملية الإدارية وتدعيم القدرة التنافسية (إبراهيم، 2013).

كما يمكن تحديد أهداف الإدارة الاستراتيجية للتكلفة في الآتي:(علي، 2010)

- التركيز على البيئة الخارجية والتفاعل معها لتحديد رغبات العملاء المتجددة والاستجابة لها، ومراقبة أداء إدارة التكلفة في المنشآت الأخرى بهدف التصدي لمواجهة تهديدات المنافسين وزيادة الإنتاجية.
- التركيز على مفهوم تحليل سلسلة القيمة من خلال تحسين الأنشطة الاستراتيجية للمنشأة، حيث يقدم هذا المفهوم فهما أوسع لإدارة التكلفة لاعتماده على البعد الاستراتيجي للتكلفة، ويؤدي تحليل سلسلة القيمة إلى تحسين الربحية وتخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية.
- التركيز على تعزيز وتعظيم القدرة التنافسية وكسب رضاء العملاء، وتحقيق زيادة في الأرباح للمنظمة.
- تفعيل دور الإدارة العليا في تدعيم ومساندة تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرغوبة لتحسين الوضع الاستراتيجي للمنشأة.
- **سادسا- تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية:**

يوضح الجدول رقم (1) عرضا موجزاً لتقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية ومفهومها.

الجدول رقم (1) تقنيات الإدارة الاستراتيجية ومفهومها

التقنية	مفهومها
التكلفة على أساس الأنشطة Activity Based Cost (ABC)	إتمام عملية تخصيص التكاليف الإضافية بدقة باستخدام الأنشطة كبديل لاستخدام مراكز التكلفة تمهيدا لتتبع تكلفة النشاط على المنتجات باستخدام مسببات أو محركات التكلفة كوسيلة قياس.
الإدارة على أساس الأنشطة Activity Based Management (ABM)	طريقة لإدارة الأنشطة الرئيسية بالمنظمة حيث يتم تحديد كيفية قيام كل نشاط من هذه الأنشطة باستهلاك الموارد، وأيضاً تصنيف الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج وأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج وبالتالي يتم استبعادها مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
الموازنة على أساس الأنشطة Activity Based Budgeting (ABB)	أسلوب يعتمد على ربط الاستراتيجية بالموازنة حيث تبدأ بتحديد احتياجات العميل وتحليل الاستراتيجيات التنافسية، ووضع الأهداف الاستراتيجية، وكذلك تحديد سعر الخدمات المسموح بها بواسطة السوق.
التكلفة على أساس المواصفات Attribute Based Costing (ABC)	تطويرا لنظام المحاسبة عن التكاليف على أساس الأنشطة، حيث يهدف إلى توفير نوعية جديدة وملائمة من المعلومات الداعمة للقرارات الإدارية، بالإضافة إلى تحسين فعالية الأداء وتحقيق كفاءة استخدام الموارد بغرض تعظيم قيمة المنشأة، وقيمة العملاء.
الإنتاج في الوقت المحدد Just In Time (JIT)	يعتبر JIT ثورة في نظم رقابة المخزون السلعي، الذي يؤدي إلى ضبط الوقت ومستويات مخزون أقل وخفض تكلفة الإنتاج وذلك نتيجة تخفيض فترات التوريد، وجودة في نظم والعمليات.
التكلفة المستهدفة Target Cost(T C)	هي الطريقة المناسبة التي تمكن المحاسب من توفير معلومات متعلقة بالمقدرة الربحية للمنتج من خلال تحديد التكلفة ثم تصميم المنتج مما يساعد على ضبط التصميم والطاقة الإنتاجية قبل البدء في الإنتاج.

التقنية	مفهومها
تحليل سلسلة القيمة Value Chain Analysis (VCA)	أسلوب يساعد المنشأة في التعرف على المصادر الممكنة لكسب مزايا تنافسية في صناعة معينة بهدف إرضاء العميل بالمنفعة والقيمة التي تشبع رغباته مما يساعد على تقوية المركز التنافسي للمنشأة.
هندسة القيمة Value Engineering (V E)	تقويم منظم لجميع جوانب وأنشطة البحث والتطوير وتصميم المنتجات وعمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع وخدمة الزبائن بهدف تخفيض التكاليف وتلبية احتياجات الزبائن.
نظرية القيود Theory of constraints (TOC)	فلسفة إدارية تسعى إلى التحسين المستمر لتعظيم مخرجات أداء النظام وتحقيق أهدافه من خلال إدخال بعض التحسينات فيه لتفعيل قيوده الداخلية والخارجية، لضمان الاستغلال الأفضل لموارد وإمكانات النظام.
المحاسبة عن الإنجاز Throughput Accounting (T A)	النموذج المتطور في منظومة إدارة التكلفة القادر على إنتاج المعلومات التكاليفية لزيادة فعالية إدارة الوقت في إطار الاختناقات، إلى جانب توفير المعلومات اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التحسين المستمر.
دورة حياة المنتج Life Cycle (LC)	يركز هذا الأسلوب على تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمنتج من تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع والحفاظ على المنتج.
إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM)	أسلوب التفوق في الأداء لإرضاء المستهلكين عن طريق عمل المديرين والموظفين مع بعضهم البعض، من أجل تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال العمل بشكل صحيح.
التحسين المستمر Kaizen Cost (KC)	مجموعة من الإجراءات والطرق التي تشمل كافة عناصر المؤسسة من عمليات وآلات وأفراد ويشارك في عملية التحسين كافة العاملين بدعم من الإدارة العليا بهدف تخفيض التكلفة ورفع مستوى الأداء والجودة.

التقنية	مفهومها
تحليل الميزة التنافسية Competitive Advantage Analysis (CAA)	قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة لباقي المؤسسات الأخرى، وتحقيق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة.
بطاقة الأداء المتوازن Balanced Score Card (BSC)	مجموعة من مقاييس الأداء، والمقاييس المالية، وغير مالية التي توفر نظرة شاملة عن المنظمة من خلال التعرف على رغبات العميل وأهداف المساهمين بهدف إعطاء المدراء نظرة شاملة عن أداء المنشأة.
التصنيع المرن Flexible Manufacturing (FM)	مجموعة من الآلات المربوطة ببعضها البعض بواسطة أنظمة آلية، ويتم التحكم بالنظام كله عن طريق وحدة تحكم حاسوبية.
تحليل نقاط «القوة، الضعف، الفرص، التحديات" SWOT Analysis	SWOT اختصارا للحرف الأول من كل عنصر من عناصر القوة والضعف، والفرص، والتحديات.
التصنيع المرن Flexible Manufacturing (FM)	مجموعة من الآلات المربوطة ببعضها البعض بواسطة أنظمة آلية، ويتم التحكم بالنظام كله عن طريق وحدة تحكم حاسوبية.
القياس المقارن Benchmarketing (BM)	نموذج لتحسين أنشطة المؤسسة، وذلك من خلال مقارنتها بالعمليات المماثلة لها والتي تكون أفضل في مؤسسات أخرى، وهي عملية مستمرة لتقييم أداء نشاط المؤسسة للمؤسسات.
سيجما ستة Six Sigm (SS)	الحصول على أعلى عائد ممكن وتقليل التلف والأخطاء إلى الحد الأدنى حيث الوصول إلى مستوى متدن من الخطأ.

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع: (يشو، بديع الدين، 2009)، (سارة درويش، 2016)، (أبوالفتوح، سمير،2004)، (عيسى، سيروان، ومحسن، محمد، 2020).

● **سابعا- أوجه الاختلاف بين إدارة التكلفة التقليدية وإدارة التكلفة الاستراتيجية:**

يوضح الجدول رقم (2) أهم أوجه الاختلاف بين المنهج التقليدي للتكلفة والمنهج الحديث المتمثل في الإدارة الاستراتيجية للتكلفة كما يلي:

جدول رقم (2) أوجه الاختلاف بين إدارة التكاليف التقليدية وإدارة التكاليف الاستراتيجية

معيار المقارنة	إدارة التكاليف التقليدية	إدارة التكاليف الاستراتيجية
الهدف	قياس التكاليف الفعلية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية.	فحص مساهمة الأنشطة أو العمليات أو المنتجات في تحقيق الاستراتيجية.
النطاق	يشمل نطاقها تحليل عوامل داخل المنظمة فقط.	يشمل نطاقها تحليل عوامل داخل وخارج المنظمة.
التوجه	توجه تشغيلي قصير الأجل.	توجه استراتيجي طويل الأجل.
طبيعة المدخلات والمخرجات	مالية بالدرجة الأولى.	مالية وغير مالية.
الاهتمام الأساسي	التأثير على التكلفة	العلاقة بين التكلفة/ القيمة/ الإيراد
العلاقة مع المنافسة	تتجاهل ظروف المنافسة	وسيلة للتعامل مع المنافسة
أدوات التحليل	قياس التكاليف الفعلية ومقارنتها مع التكاليف المعيارية	تحليل سلسلة القيمة، قياس التكاليف على أساس النشاط، تحليل الميزة
فلسفة ما تحتويه التكاليف	يتم تخفيض التكاليف من خلال مراكز المسؤولية أو مسائل تكلفة المنتج	ما تحتويه التكاليف هو دالة تابعة لعوامل التكلفة التي تضبط كل نشاط قيمة؛ استغلال العلاقات مع الموردين والعملاء؛ الصرف لأجل الادخار.

معيار المقارنة	إدارة التكاليف التقليدية	إدارة التكاليف الاستراتيجية
المنظور	القيمة المضافة	سلسلة القيمة
التخصصات الرئيسية	المالية/ المحاسبة	التسويق/ الاقتصاد
طريقة تحليل التكاليف	حسب: المنتج، العميل، والوظيفة؛ مع تركيز داخلي كبير؛ القيمة المضافة هي المفهوم الأساسي.	حسب: المراحل المختلفة لكامل سلسلة القيمة التي تنتمي إليها المنظمة؛ مع تركيز خارجي كبير؛ يُنظر إلى القيمة المضافة كمفهوم ضيق.
الهدف من تحليل التكاليف	ثلاثة أهداف بغض النظر عن الاستراتيجية: المتابعة، توجيه الانتباه، وحل المشاكل	على الرغم من أن الأهداف الثلاثة تبقى دائما موجودة، إلا إن تصميم نظام إدارة التكاليف يتغير بشكل كبير حسب الوضعية الاستراتيجية الأساسية للمنظمة: سواء باتباع استراتيجية الريادة في التكاليف أو استراتيجية تميز المنتج.
مفهوم عامل التكلفة	يسود الأدبيات عامل تكلفة أساسي وحيد: التكلفة دالة للحجم؛ يطبق غالبا على مستوى المنظمة ككل.	عوامل تكلفة متعددة مثل: عوامل تكلفة هيكلية مثل: (المجال، المستوى، الخبرة، التكنولوجية، التعقيد) وعوامل تكلفة تنفيذية مثل: (الإدارة التشاركية، إدارة الجودة الشاملة)؛ لكل نشاط قيمة مجموعة من عوامل التكلفة الفريدة التي تفسر التغيرات في تكلفة النشاط.
المسؤولية الإدارية	تابعة/ التجاوب (رد فعل)؛ النفور من المخاطر	القيادة/ استباقية؛ مريحة وغامضة
الدور الأساسي	المتابعة	التحليل والاستشارة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع: (راضية عطوي، 2017)، (يشو، بديع الدين، 2009)، (سارة درويش، 2016)، (أبوالفتوح، سمير،2004)، (عيسى، سيروان، ومحسن، محمد، 2020).

من خلال المقارنة بين إدارة التكلفة التقليدية وإدارة التكلفة الاستراتيجية نلاحظ أوجه الاختلاف بينهما على النحو الآتي :

1- اهتمت إدارة التكاليف التقليدية بالقضايا الداخلية، بما في ذلك: التركيز على تكاليف الإنتاج الحالية، تخصيص تكاليف الموارد المشتركة على مختلف المنتجات والخدمات، وتلخيص النتائج، وكانت هذه هي الأنشطة المهيمنة التي حددت ممارسات إدارة التكاليف التقليدية، كما اقتصرت جهود هذه الأخيرة على حدود المنظمة ولم تمتد إلى كامل سلسلة الإمداد، غير إنه وفي القرن الواحد والعشرين ومع ظهور إدارة التكاليف الاستراتيجية، تزايد الاعتراف بأن الأحداث والعلاقات الخارجية تحدد وتشكل التكاليف والأرباح المحتملة للمنظمة، ومع التزايد السريع للأدوات والتقنيات مثل: (التكلفة المستهدفة، التكلفة على أساس النشاط، المقارنة المرجعية للأداء وغيرها) التي تقيس العلاقات الخارجية الرئيسية، تحدد التكاليف والأرباح النسبية لمختلف المنتجات وشرائح العملاء، وتدعم البحث عن ميزة تنافسية، تتفاعل الإدارة الاستراتيجية للتكاليف مع المحيط الخارجي للاستجابة لاحتياجات العملاء والتهديدات التنافسية ،وبالتالي فإن اهتمام إدارة التكاليف الاستراتيجية ينبغي ألا يقتصر على هيكل تكلفة المنظمة أو سلسلة إمدادها، بل يجب أن تراقب تكلفة أداء المنظمة مقارنة بالمنظمات الأخرى وخاصة المنافسة منها.

2- ركزت إدارة التكاليف التقليدية على مفهوم القيمة المضافة، انطلاقا مما يُدفع للموردين (المشتريات) ووصولا إلى الأعباء التي يتحملها العملاء (المبيعات)، والهدف هو تعظيم الفرق – القيمة المضافة بين المبيعات والمشتريات تحت فرضية أن القيمة المضافة هي الطريقة الوحيدة التي - تستطيع بها المنظمة التأثير على التكاليف وبذلك الأرباح، حيث إن تحليل القيمة المضافة الذي تركز فيه المنظمة فقط على عملياتها الخاصة للبحث عن فرص تحسين الربح قد يكون مضللا تماما، وذلك لسببين: أولا، لكون القيمة المضافة تبدأ متأخرة، فبداية تحليل التكاليف

انطلاقا من المشتريات يفوت كل فرص استغلال العلاقات مع الموردين بإدارة هذه الأخيرة ليستفيد كل من المنظمة والموردين. ثانيا، إضافة للبداية المتأخرة تتوقف القيمة المضافة في مرحلة مبكرة، حيث يتوقف تحليل التكاليف عند المبيعات، مما يفوت كل فرص استغلال العلاقات مع العملاء ليستفيد كلا الطرفان من تخفيض التكاليف، أما منظور الإدارة الاستراتيجية للتكاليف فيستند على تحليل سلسلة القيمة التي تتضمن كل الأنشطة التي تخلق القيمة من الموردين إلى المستهلك النهائي، ويعتبر هذا التحليل المنتظمة جزءا من الكل المتكون من سلسة من الأنشطة التي تخلق القيمة، حيث يمكن للمنظمة أن تخلق القيمة من خلال التحسين المستمر لأنشطتها وتقوية علاقاتها مع الوحدات الأخرى المكونة لسلسة القيمة، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر فائدة لإدارة التكاليف، تحسين الأرباح واستكشاف الميزة التنافسية، فبتحليل سلسة القيمة تتركز جهود الإدارة الاستراتيجية للتكاليف على تحسين الأنشطة الاستراتيجية للمنظمة، ويختلف هذا المدخل عن تحليل التكاليف التقليدي الذي يعتمد على التصنيفات الوظيفية للتكاليف مثل التسويق، البحث والتطوير، التصنيع، والإدارة. كما أن تحليل سلسلة القيمة يوفر كذلك نظرة عن العلاقات الداخلية والخارجية المعقدة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحسين تصميم المنتوج إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، والتعامل مع الموردين كشركاء قد يخفض تكاليف المواد الأولية أو يحسن جودتها، كما يمكن أن يقوي التكامل العمودي الوضعية الاستراتيجية للمنظمة في القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه.

3- لا يوجد أدنى شك حول أهمية أنظمة إدارة التكاليف التقليدية من عدة جوانب مثل تقييم المخزونات، القرارات التشغيلية قصيرة الأجل وغيرها، لكن وفي ظل البيئة التنافسية للمنظمة يجب أخذ المسائل الاستراتيجية بعين الاعتبار بشكل صريح في تحليل التكاليف حتى يكون هذا الأخير فعالا، ففي إدارة التكاليف التقليدية اعتبر تحليل التكاليف عملية تقييم للأثر المالي للقرارات الإدارية البديلة، لكن في الإدارة

الاستراتيجية للتكاليف أصبح لتحليل التكاليف نطاقا أوسع، حيث تستعمل بيانات التكلفة لتطوير استراتيجيات متفوقة لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة.

4- فهم سلوك التكلفة معناه فهم التأثير المتبادل والمعقد لعوامل التكلفة، فبينما تعتبر أنظمة إدارة التكاليف التقليدية التكلفة متغيرا تابعا لعامل تكلفة واحد فقط هو حجم المخرجات، وتُعتبر التكلفة في إطار الإدارة الاستراتيجية للتكاليف نتيجة لعدة عوامل مترابطة ومتداخلة، بعض هذه العوامل تتضمنها خيارات المنظمة المتعلقة بالهيكل الاقتصادي الأساسي (عوامل التكلفة الهيكلية)، والتي تتضمن الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بـ: المستوى (حجم الاستثمار الذي سيتم القيام به على مستوى الصناعة، البحث والتطوير، التسويق)، المجال (درجة التكامل العمودي)، الخبرة (كم مرة قامت المنظمة بما تقوم به)، التكنولوجيا (نوع التكنولوجيات العملية المستخدمة في كل مرحلة من سلسلة قيمة المنظمة)، والتعقيد (طول خط الإنتاج أو الخدمة)، ويمكن إدارة مركبات التكلفة الهيكلية، لكن ذلك يكون فقط بتغيير العناصر الاقتصادية الأساسية لكيفية منافسة المنظمة، وهذه التغييرات تعتبر صعبة.

وإضافة إلى عوامل التكلفة الهيكلية، تتحكم في التكلفة كذلك قدرة المنظمة على التنفيذ الناجح في حدود هيكلها (العوامل التنفيذية)، وتتضمن عوامل التكلفة التنفيذية بشكل خاص: إشراك القوة العاملة (الالتزام بالتحسين)، إدارة الجودة الشاملة (التحسين المستمر وصفر العيوب)، استغلال القدرات والانتفاع بها، تصميم أو ترتيب المصنع ، هيئة أو (الشكل العام) المنتج، الروابط مع العملاء والموردين، ويمكن تحقيق تخفيض في التكاليف سواء بإعادة تصميم سلسلة قيمة المنظمة، وإعادة تقييم تناسق الأنشطة الحالية مقارنة بمتطلبات العملاء، وإعادة تشكيل النموذج الهيكلي للمنظمة، أو تنفيذ أفضل داخل ذلك النموذج.

5- أثبتت إدارة التكاليف التقليدية محدودية استعمالها في إدارة تكلفة الوحدة، بسبب عدم توفيرها لمعلومات دقيقة وآنية حول التغيرات اللازمة لتخفيض التكاليف، حيث كان هاجسها الدائم يتمثل في تحديد التكاليف التقديرية، تحسينها واستعمالها. ولإيجاد طرق أفضل لربط الموارد باستخداماتها، واجه المحاسبون مهمة شاقة لتوفير تكاليف تقديرية موثوق فيها في الوقت المناسب في عالم يتميز بالتغير والموارد المشتركة. لكن في الوقت الحالي، لاتزال الحاجة إلى فهم تكاليف دورة عمل معينة أو فرصة محتملة موجودة، على الرغم من تحول التركيز إلى دقة وملاءمة معلومات التكاليف. الاهتمام الأساسي للإدارة الاستراتيجية للتكاليف لا يتمثل فقط في إدارة التكاليف بل يشمل كذلك زيادة الإيرادات، تحسين الإنتاجية وإرضاء العميل، وفي نفس الوقت تحسين الوضعية الاستراتيجية للمنظمة، فمعرفة التكاليف، الأنشطة والمجهودات التي تسفر عن الإيراد الأمثل للمنظمة وأصحاب المصالح هو الهدف الجديد، فالهدف الجديد للإدارة الاستراتيجية للتكاليف هو الفهم الشامل، قياس وتصوير العلاقة بين التكلفة/ القيمة/ الإيراد التي تحدد الوضعية التنافسية للمنظمة ونجاحها على المدى الطويل.

6- طالما اعتبرت إدارة التكاليف التقليدية كجزء من المحاسبة والمالية، وفي عالم المحاسبة والمالية يتحدد محتوى أنظمة التكاليف والمحاسبة الإدارية من خلال احتياجات نظام المحاسبة المالية، فهناك تكامل بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية فضلا عن كون المحاسبة الإدارية توفر المعلومات لإعداد التقارير الخارجية ولها وظائف فريدة أخرى تخدم مطالب المحاسبة الإدارية، ولذلك ينبغي على الإدارة الاستراتيجية للتكاليف مساعدة المنظمات في فهم والاستجابة للمبادئ الأساسية للتسويق والاقتصاد، كمعرفة عملائها، معرفة منتوجاتها وخدماتها، التأكد من معرفة ما يريده عملاؤها، وبأن لها القدرة والموارد اللازمة لتوفير ذلك. فالسؤال الذي تطرحه معظم المنظمات اليوم لم يعد يكمن في كم يكلفنا هذا؟ بل أصبح ما هي القيمة التي سيتم خلقها للعميل بهذه التكلفة؟ ولم يعد الهدف هو تطوير معايير تدعم تقييم المخزون وتحقيق

التوازن في دفتر الأستاذ، وعوضا عن ذلك، تسعى الإدارة الاستراتيجية للتكاليف لمساعدة المنظمات على فهم والاستفادة من مواردها وكفاءاتها لخلق ميزة تنافسية. فالإدارة الاستراتيجية للتكاليف تعمل على سد الفجوة بين المالية والتسويق، بين القيمة بالنسبة للعملاء والقيمة بالنسبة للمساهمين.

7- أثبتت الأدبيات أن الدور الرئيسي الذي لعبه المحاسبون في إدارة التكاليف التقليدية في عدة منظمات كان متابعة وتسجيل الأحداث، فعلى سبيل المثال: إنه ينبغي أن يصبح المحاسبون الإداريون جزءا من فريق القيمة المضافة للمنظمة وأن يساهموا في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية، وترجمة المقاصد والقدرات الاستراتيجية إلى مقاييس تشغيلية وإدارية، والابتعاد عن كونهم مجرد متابعين للماضي ليصبحوا مصممي نظم المعلومات الإدارية الحاسمة للمنظمة، وكما عرفت إدارة التكاليف تحولا في القرن الواحد والعشرين، فإن الدلائل تشير على نحو متزايد إلى التخلي عن مثل هذه الأدوار التقليدية وتبني أدوار الاستشارة والتحليل، فنشأت الإدارة الاستراتيجية للتكاليف باعتبارها مصدرا للمعلومات وتحليلها والبحث واستغلال الفرص.

8- تتطلب المنظمات التي تنشط في بيئة اقتصادية تنافسية معرفة جديدة حول الموردين، والمنتجات، والعمليات، والموزعين والعملاء، ولا يوجد أحد في المنظمة أفضل وضعية من المدير المالي لجمع هذا النوع من البيانات وتجميعها في شكل معلومات مفيدة، وتحديد آثارها التنافسية وإبلاغ النتائج للمنظمة. ومع ذلك، غالبا ما يكون المدير المالي تابعا أكثر من كونه قائدا، يتفاعل مع المطالب والأحداث بدلا من توقعها، وفي هذا الدور التفاعلي، غالبا ما تكون هناك حاجة لإدارة التكاليف للاعتماد على البيانات المحاسبية والمعلومات التشغيلية لأجل إعداد التقارير المالية، والإدارة الاستراتيجية للتكاليف لا توجد في فراغ بل تتطلب دعما والتزاما إداريا واسعا لأجل تحقيق نتائج ذات معنى. كما أنه وفي ظل البيئة الاقتصادية الحديثة، ينبغي أن يكون المحاسبون مستبقين للأمور، وأن يظهروا مهارات قيادية باعتبارهم

يعملون في فرق عمل لإيجاد طرق جديدة لمنظماتهم حتى تكون منافسة، حيث يملك المحاسبون الإداريون قدرات تمكنهم من تحديد الفرص وتقييمها، فالإدارة الاستراتيجية للتكاليف متعددة التخصصات.

ويرى الباحث أنه في بيئة التصنيع الحديثة والمعاصرة لم تبق اهتمامات وأهداف الإدارة الاستراتيجية للتكاليف منحصرة في إدارة التكاليف بل تعدتها إلى إدارة الإيرادات، وبناء عليه يمكن للإدارة الاستراتيجية للتكاليف كفلسفة لتحسين التكاليف والإيرادات، كمبدأ استباقي وكمجموعة من التقنيات، أن تمكن المنظمة من تحسين التكاليف، وزيادة الإيرادات، وتحسين الإنتاجية ورضى العملاء، وفي نفس الوقت دعم وتعزيز الميزة التنافسية للمنظمة.

ختاماً.. على ضوء ما تم دراسته يخلص الباحث إلى ضرورة الانتقال من تطبيق أدوات إدارة التكلفة التقليدية إلى تطبيق تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية لما تحققه الاخيرة من زيادة في دعم وتعزيز الميزة التنافسية للمنظمة، وذلك لما لها من أهمية في اتخاذ القرارات من أجل استغلال الموارد استغلالا اقتصاديا أمثل، وتبقى مهمة المنظمة في التحكم في تكاليفها وضبطها وترشيدها واتباع استراتيجيات خاصة وذلك بمثابة الرهان الذي يضمن لها تحقيق الدعم للميزة التنافسية.

■ الاستنتاجات والتوصيات:

● أولا- الاستنتاجات:

من خلال دراستنا للاطار الفكري للموضوع يمكننا استنتاج ما يلي:

1- أصبح لنظام التكلفة في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة دور استراتيجي إذ يتم الاعتماد على المعلومات التي يوفرها لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، أي أن دوره وأهميته لم تعد تكمن في مجرد حساب التكاليف، لذلك فإن أنظمة إدارة التكاليف التقليدية أصبحت عاجزة عن توفير المعلومات المناسبة نتيجة للتأثير الكبير للبيئة الجديدة على هيكل وسلوك التكاليف.

2- تطور أنظمة إدارة التكاليف من دور المحاسب في القياس وإعداد التقارير إلى تحول الاهتمام إلى الرقابة التشغيلية حيث أصبحت أنظمة إدارة التكاليف ترصد البيانات التشغيلية الرئيسية وتنتج معلومات أكثر دقة وملائمة لاتخاذ القرارات، كما أصبح المحاسب الإداري جزءا من الإدارة، يساهم في تنفيذ استراتيجية المنظمة وقيادتها نحو تحقيق النجاح من خلال التنافسية التي تحققها الإدارة الاستراتيجية للتكلفة.

3- الإدارة الاستراتيجية للتكاليف ليست مجرد إدارة للتكاليف الهدف منها تقليص التكلفة فقط وإنما يمكنها أيضا زيادة الإيرادات، وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى رضى العملاء وفي نفس الوقت تحسين الوضع الاستراتيجي في دعم وتعزيز الميزة التنافسية للمنظمة.

4- الإدارة الاستراتيجية للتكاليف هي مدخل إداري متكامل ذو أهمية بالنسبة للمنظمات لأنها تتعدى مجرد التركيز على التكاليف، كما لا تعتبر التكاليف وحدها العامل الوحيد، بل تعتبر القيمة والإيراد كذلك عوامل مهمة للنجاح.

5- إن مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية لمحاسبة التكاليف نجح في معالجة أوجه القصور في إدارة التكلفة التقليدية في ظل نظام محاسبة التكاليف الذي أثر على زيادة تدعيم الموقف التنافسي للمنظمة.

● **ثانيا- التوصيات:**

من خلال ما تم عرضه وطرحه حول موضوع الدراسة فإننا نوصي منظمات الأعمال ذات العلاقة في ليبيا بالآتي:

1- على المنشآت عامة وعلى المنشآت الصناعية والخدمية خاصة إعادة النظر في أنظمة التكاليف التقليدية، حيث تتطلب البيئة الحديثة أساليب جديدة لتحديد وقياس وعرض المعلومات التكاليفية بما يتواءم والمتطلبات التكنولوجية الحديثة وما

توفره من مميزات والتي أصبحت من سمات النظام العالمي الجديد.

2- ضرورة نشر الوعي داخل المنشآت الصناعية والخدمية وغيرها بأهمية الإدارة الاستراتيجية للتكاليف وبالدور الكبير لأساليبها في تطوير الأداء وتخفيض التكاليف لتعزيز الميزة التنافسية.

3- ضرورة الاهتمام بتأهيل المحاسبين والإداريين عن طريق وضع برامج تكوين في أساليب الإدارة الاستراتيجية للتكاليف.

4- ضرورة التفكير في توفير أنظمة لتدريب العمال ليصبحوا متعددي المهارات وليصبحوا قادرين على التعامل مع المشاكل التقنية للآلات.

5- نشر ثقافة العمل بروح الفريق والتعاون بين مختلف الوظائف داخل مختلف منشآت الأعمال.

6- التفكير في إعادة هيكلة الأنظمة المحاسبية التقليدية للمنشآت المختلفة لتتماشى مع تبني المنظور الاستراتيجي لإدارة التكاليف لزيادة القدرة التنافسية لها.

■ قائمة المراجع:

● أولا- المراجع العربية:

1- إبراهيم، معاد خلف، (2013)، «**تأثير التكامل بين التقنيات المستجدة في محاسبة التكاليف وترابطها في خدمة منظمات الأعمال**»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 23.

2- أبوالفتوح، سمير، (2004)، «**المحاسبة الإدارية الاستراتيجية لدعم الإدارة في البيئة التنافسية**»، مصر، كلية التجارة جامعة المنصورة.

3- أحمد، محمد عثمان، (2017)، «**الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في الرقابة على التكاليف واتخاذ القرارات الإدارية، دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية**»، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4- البتي، عمران (2023)، «**أهمية تطبيق تقنيات إدارة التكاليف الاستراتيجية في الشركات الصناعية الليبية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين**»، مصراته: المؤتمر العلمي حول استراتيجيات تخفيض التكاليف ودورها في تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني، 11-12 نوفمبر، كلية المواكب الدولية، الشركة الليبية للحديد والصلب.

5- المحمود، صالح عبدالرحمن ورزق، محمود عبد الفتاح (2005)، «**مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية لدعم القدرة التنافسية لشركات المساهمة السعودية في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد**»، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد السادس، العدد الثاني، السعودية، ص.ص. 1 – 40

6- العفيري، فؤاد (2010)، «**مدخل متكامل لإدارة التكاليف في ظل المنافسة في الشركات الصناعية**» مقدم للندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية تحت شعار: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين خلال الفترة – 18 – 19 مايو 2010 المنعقد في رحاب كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ص.ص. 1 – 27

7- الجنابي، معاد خلف ابراهيم، (2011)، «**الدور الاستراتيجي لتقنية التكلفة المستهدفة في تحقيق قيادة التكلفة**»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 21 ، العراق، جامعة تكريت.

8- التمي، خالد غازي، (2009)، «**الأثر التتابعي للتوجه لتنمية الوعي التكاليفي وأساليب إدارة التكلفة في تعزيز الميزة التنافسية**»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

9- الرشيدي، طارق عبد العظيم يوسف، (2006)، «**دور إدارة التكلفة الاستراتيجية في تفعيل قرارات الاستثمار في ظل بيئة التجارة الإلكترونية**»، دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة طنطا، مجلد 30 ، العدد الأول.

10- بسيوني، حسن، (2000) ، « **استراتيجيات منشآت الأعمال الصناعية المصرية لمواجهة التحديات التنافسية : دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال الصناعية بمدينة العاشر من رمضان**» ، مجلة البحوث التجارية ، كمية التجارة – جامعة الزقازيق ، العدد الثاني، ص ص 319-415.

11- حسن، كرار، (2023)، «**دور أساليب إدارة التكلفة استراتيجياً في تدعيم الميزة التنافسية لمظمات الأعمال**»، السودان، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد 3، العدد 6، يونيو 2023، ص ص 193-247.

12- حياني، حسن ،(2004- 2005)، **نظرية التكاليف** ،سورية، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب.

11- راضية عطوي، (2017)، «**الإدارة الاستراتيجية للتكاليف ومختلف الطرق التي يمكن استعمالها لتخفيض التكاليف وتحسين الأرباح**»، أطروحة دكتوراه ، الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف- 1، ص ص 1-251.

13- رانية غضاب، (2017) ،«**نظم المعلومات المحاسبية القائمة على الأنشطة**»، دار أسامة للنشر.

14- حابي ،أحمد، (2011)، «**دراسة مقارنة بين طرق التكاليف التقليدية وطريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الصناعية الجزائرية**»، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

15- ريشو، بديع الدين، (2009)، **إدارة التكاليف**، مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

والتوزيع ، عمان الأردن ،الطبعة الأولى، ص .46.

16- صباح صالح، (2014)، «**الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في اتخاذ القرارات في شركات قطاع الخدمات الفلسطينية في قطاع غزة**»، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الإسلامية – غزة، ص ص 1- 143.

17- عبد العظيم، محمد حسن محمد (2005)، «**دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المنظمات**»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، ص.ص1 – 41.

18- محمد نادر عثمان، محمد نادر، (2002) ، **الاتجاهات الحديثة في إدارة التكاليف**.

19- علي، أشرف حسن، (2010)، «**الإدارة الاستراتيجية للتكلفة لتعظيم قيمة المنشأة وتدعيم المزايا التنافسية**»، دراسة استطلاعية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

20- عيسى، سيروان، ومحسن، محمد، (2020)، « **منظومة تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية في الفكر الإداري والمحاسبي: دليل التطبيق**»، مجلة قهلاي زانست العلمية مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، كوردستان، العراق المجلد (٥)، العدد (2).

21- سارة درويش، (2016)، «**آليات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحقيق الميزة التنافسية**»، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

22- محمود، علي أشرف، (2010)، «**الادارة الاستراتيجية للتكلفة لتعظيم قيمة المنشأة، وتدعيم المزايا التنافسية**»، دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، مصر، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.

23- مهيدي، ذوادي ، (2009)، «**مدخل التكلفة المستهدفة كأداة للإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورفي تحقيق المركز التنافسية**»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 9.

● **ثانيا- المراجع الأجنبية:**

1- Abdel- Kader، M. and Luther، R. (2004)، «**An Empirical Investigation of the Evolution of Management Accounting practices**"، WP No. 04.06/

2- Drury، C. (2001)، **Management Accounting for Business Decisions**، Thomson Learning، London، 2nd edition.

3- El-Hwaity، A. (2013). **Strategic Cost Management To Maximize The Value Of The Organization And Its Competitive Advantage**، (Applied Study at Industrial Companies at Gaza strip)، Master Thesis in Accounting and Finance، Islamic University، Gaza.

4- El Kelety، Ibrahim Abd El Mageed. (2006). **Towards a conceptual n framework for strategic cost management the concept، objectives**، and instruments، Von der Fakultät für Wirtschaftswissenschaften der Technischen Universität Chemnitz.

5- El-Dyasty، Mohamed M.، (2006)، **"A Framework to Accomplish Strategic Cost Management"**، Egypt، available at: http://ssrn.com.

6- Hansen، Don R. and Maryanne M. Mowen، (2006)، "Cost Management: Accounting and Control"، Thomson South–Western، USA.

دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني الليبية

دراسة تطبيقية على مؤسسات المجتمع المدني لمدينة طرابلس

■ ا.د. مصطفى البشير منيع* ■ أ. منير خليفة علي ضوه **

● تاريخ استلام البحث 2023/12/05م ● تاريخ قبول البحث10 /2024/01م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المالي في مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيق واستخدام النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تطبق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك لغرض جمع البيانات الاولية من مفردات العينة المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني وهي المؤسسات الواقعة في مدينة طرابلس وتم توزيع الاستبانة على الموظفين والمحاسبين والمكاتب المحاسبية والمراجعة التي تقوم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والإشراف على العمليات المالية داخل مؤسسات المجتمع المدني حيث تم استخدام التحليل الإحصائي وتم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي للتعبير على المتغيرات وإدخال لبيانات الأولية في المنظومة (SPSS) لتحليل الاستبانة و استخراج النتائج، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب (One sample T. test).

* أستاذ بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة طرابلس E - mail: mahmoudmnea1@gmail.com
ماجستير محاسبة . جامعة طرابلس E - mail :Mneerall@gmail.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم هذه المؤسسات تقوم على اتباع نظام محاسبي يختلف عن الآخر ولا توجد ضوابط وقوانين واضحة تساعد في تسهيل الإجراءات المالية، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك قصوراً من قبل مفوضية المجتمع المدني وهي الجهة المشرفة على هذه المؤسسات في مراجعة القوائم المالية التي تصدر عنها.

● **الكلمات المفتاحية**: الرقابة المالية، النظام المحاسبي، مؤسسات المجتمع المدني، مفوضية المجتمع المدني

■ **Abstract:**

This study aims to evaluate the role of financial control in improving the efficiency of accounting system in the Libyan civil society organizations in Tripoli city.

To fulfil the objectives of this study, a questionnaire tool was applied to collect the primary data, meanwhile **"One sample T. test"** tool was carried out to test the study hypotheses.

The main result of this study is, all Libyan civil society organizations have been using different accounting systems, and there are not any roles or laws that help in the application of financial procedures. In addition, the study showed that there is a lack of civil society organizations that control and audit the financial accounting statements issued by Libyan civil society organizations in Tripoli.

●**Keywords:** financial oversight, accounting system, civil society institutions, civil society commission.

■ **المقدمة:**

يمثل النظام المحاسبي ركناً أساسياً في توفير المعلومات لمختلف قطاعات الأعمال سواء منها الهادفة أو غير الهادفة للربح، حيث يساعد النظام المحاسبي في إعداد القوائم المالية التي تظهر الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالفترة المعدة عنها القوائم المالية، وممتلكات والتزامات المؤسسة أو الجمعية الخيرية في نهاية كل فترة محاسبية، وتتميز أنشطة

المؤسسات والجمعيات الخيرية بخصائص تؤثر على تصميم النظام المحاسبي والإجراءات المتبعة لتجميع ومعالجة البينات المالية لهذه الجهات، ومن هذه الخصائص وجود لوائح مالية صادرة من قبل الجهات الإشرافية على أنشطة المؤسسات والجمعيات الخيرية، وتحكم هذه اللوائح كيفية العلاج المحاسبي للأنشطة المالية للجمعيات الخيرية وكيفية التقرير عنها في نهاية كل فترة مالية، فهل التعليمات والإجراءات المحاسبية للجمعيات الخيرية الوارد ذكرها بلائحة الجمعيات وتعليمات إدارة الجمعيات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية كافية لتحقيق القياس والإثبات المحاسبي لكافة المعاملات؟ وبما يكفل توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين؟

إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو إذن مجمل التجمعات والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته ومقدساته وإبداعاته.

■ **مشكلة البحث:**

يعاني عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا من ضعف قدرتها على وضع أنظمة مالية، الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائها العام وقدرتها على تنفيذ أنشطتها المختلفة لخدمة الفئات الاجتماعية المستهدفة، مما أدى إلى وجود مشاكل لدى مفوضية مؤسسات المجتمع المدني لتقييم النظام المحاسبي وكذلك الرقابة المالية على مؤسسات المجتمع المدني.

وتدور مشكلة البحث حول السؤال التالي: هل للرقابة المالية دور في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني الليبية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تقوم مؤسسات المجتمع لمدني الليبية باستخدام نظام محاسبي وفق الإجراءات المحاسبية المطلوبة؟

2 . مدى تأثير الرقابة المالية على تحسين النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني؟

■ **أهمية البحث:**

1. حداثة الدراسة لكونها تناولت النواحي المحاسبية التي تتعلق بنظم المحاسبية في مؤسسات المجتمع المدني والرقابة عليها في ليبيا.
2. تأتي هذه الدراسة في مرحلة هامة من تاريخ المجتمع الليبي تتميز بالتحولات الاقتصادية وما يتبعها من تغييرات اجتماعية وإعطاء دور أوسع لمؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع والمساهمة في علاج مشكلاته وقضاياه.
3. تساعد هذه الدراسة مفوضية مؤسسات المجتمع المدني في تنظيم العمل المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني.

■ **أهداف البحث:**

تتجسد أهداف الدراسة في تقصي ما يمكن إيجازه في العناصر التالية:

1. توضيح مفهوم الرقابة المالية وبيان أهمية تطبيق مبادئها على النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني.
2. التعرف على الأنظمة المحاسبية المفروضة من قبل مفوضية مؤسسات المجتمع المدني والمتبعة في مؤسسات المجتمع المدني.
3. التعرف على مقومات أداء الرقابة المالية الجيدة، ومدى توافرها في مؤسسات المجتمع المدني.
4. التعرف على دور وزارة الثقافة والمجتمع المدني في الرقابة المالية على أداء النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني التابعة لها في ليبيا.

■ **فرضيات البحث:**

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبية باستخدام نظام محاسبي وفق الإجراءات المحاسبية المطلوبة ومدى كفاءة وفعالية هذا النظام.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام الرقابة المالية وتحسين كفاءة نظام محاسبي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية.

■ منهجية البحث:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لهذه الدراسة، حيث تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة (التميمي، 2018 ، غنيم ، 2020)، لإمكانية الإجابة عن أسئلة الدراسة برصد واستقراء ووصف وتحليل وتفسير الواقع الفعلي للتنظيم الأدري لموضوع الدراسة.

■ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات المجتمع المدني الليبية المحلية، وذلك وفقا لدليل مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا لعام 2015 الصادر من وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني الليبية، بمختلف مجال عملها : تنمية اقتصادية، تعليم وتدريب، امرأة وطفل، ديمقراطية وحقوق إنسان، زراعة وبيئة، خدمات اجتماعية وإغاثة، تنمية اجتماعية، ثقافة ورياضة، صحة وتأهيل.

■ أداة الدراسة :

تم جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المتثمثلة في الموظفين والمحاسبين والمكاتب المحاسبية التي تقوم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والإشراف على العمليات المالية داخل مؤسسات المجتمع المدني في (8) مدن بالمنطقة الغربية حيث وزع منها (155) استبانة وتم استلام (123) استبانة صالحة للتحليل ما يعادل (79 ٪).

■ **الأسلوب الإحصائي المتبع:**

تم إدخال البيانات إلى المنظومة الاحصائية (SPSS) لغرض تحليل البيانات وتم استخدام الأسلوب الإحصائي (One sample T. test) لاختبار فرضيات االدراسة، وذلك من أجل قبولها أو رفضها كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإعداد الجداول الإحصائية والأشكال الإحصائية واستخدام الاختبارات والمعادلات الإحصائية، .

■ **الدراسات السابقة:**

الهدف من التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومن زوايا عدة مختلفة إلى الاستفادة منها و البدء من حيث انتهت تلك الدراسات وفيما يأتي أهم هذه الدراسات مرتبة حسب تاريخ صدورها من الأحدث إلى الأقدم:

- **دراسة (غنيم ، 2020)**: عنوان الدراسة «**متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها**».

وصيغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي «ما متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها»؟. وقد كانت أحد فرضيات الدراسة، متطلبات مالية وهي التي يجب توافرها للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني وكان نوع الدراسة ينتمى إلى نمط الدراسات الوظيفة التحليلية، بينما كان المدخل المنهجي المستخدم هو المسح الشامل لمنظمات المجتمع المدني بمحافظة الفيوم. كما أكدت بأن الجمعيات الأهلية تسعى في الفترة الحالية إلى زيادة قدرتها وتنمية مواردها بكافة الطرق والوسائل ومن هذه الطرق " زيادة التنسيق، زيادة التعاون، تحقيق الاندماج، الاتحاد والتحالف مع الجمعيات الأهلية الأخرى، التشبيك " ولنجاح كل هذه الطرق لابد من أن تتجاوز هذه الجمعيات الأهلية الايدلوجيات الخاصة بها، وتؤمن بالتنوع وتقر بالتعددية، وتدرك بأن المشكلات المعاصرة أصبحت معقدة تحتاج إلى موارد كبيرة ولا تستطيع جمعية واحدة مواجهة مشكلة واحدة من هذه المشكلات بمفردها.

- **دراسة (التميمي، 2018): عنوان « تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية».**

وتناول البحث مفهوم نظام الرقابة الداخلية والمنظمات غير الحكومية وصولاً إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية في هذه المنظمات، ولغرض تقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية عينة البحث. وقد أفادت الدارسة بوجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية في اللجنة الأولمبية عينة البحث، واعتمد البحث على المنهج الوصفي في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي منه وقد تمت الإشارة إلى هذه النقاط في الاستنتاجات والتوصيات، ومن ثم تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحفاظ على أموال وممتلكات هذه المنظمات وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد بما يتفق وأهدافها.

- **دراسة (الشيخ، 2018): عنوان الدراسة « مدخل مقترح لتفعيل دور النظام المحاسبي للأحزاب السياسية بالعراق، بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ».**

وهدفت الدراسة إلى تقييم النظام المحاسبي للأحزاب السياسية العراقية، والمطبق بناء على نصوص تشريعية، ومن ثم بيان مدى القدرة على توفير المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء الاستراتيجي والرقابة على الأداء التشغيلي والمالي للحزب.

يستخدم الباحثان مجموعة من الأساليب المتعددة لجمع البيانات منها المقابلة الشخصية. وتوجيه الأسئلة وفقا لأسلوب دلفي (Delphi) الاستقصائي، وكذلك أسلوب تحليل المحتوى للتشريعات واللوائح المنظمة للأحزاب السياسية، وكذلك قراءة في النظام المحاسبي الموحد الذي اعتمدته الإجراءات القانونية أساسا للنظام المحاسبي للوحدات الحزبية، كما يستخدم الباحثان قائمة استقصاء تتوزع على عينة الدراسة تسمح بدراسة معنوية الإطار المقترح واختبار فرضيات الدراسة وذلك كله بعد إعطاء أوزان نسبية على

سلم ليكرت الخماسي (Likert) للمفردات الإحصائية المستخرجة من أساليب جمع البيانات، ويستند على مخرجات البرنامج الإحصائي في اختبار فرضيات البحث توصلت الدراسة إلى إن النظام المحاسبي الموحد المطبق للأحزاب السياسية لا يوفر المعلومات الملائمة للحكم على اداء الحزب السياسي، وإنه يمكن تقديم مقترح لنظام محاسبي يوفر المعلومات الضرورية لقياس ورقابة الأداء للأحزاب السياسية العراقية.

- **دراسة (تامر، 2012)** عنوان « **نموذج محاسبي مقترح لتطوير التقرير المالي للأحزاب السياسية المصرية**».

وتناولت الدراسة عدم ملائمة معايير المحاسبة للمنظمات غير الهادفة للربح لتنظيم الممارسات المحاسبية في الأحزاب السياسية، نظرا لطبيعتها وخصائصها، لهذا كانت الإشكالية الأساسية عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للحزب، من حيث إجراء المقارنات بين القوائم المالية للأحزاب المصرية، وكانت عينة الدراسة عبارة الأحزاب السياسية العاملة في مصر، وقدمت الدراسة مقترح عبارة عن نموذج محاسبي لتطوير التقارير المالية للأحزاب من خلال التعرف على المشكلات المحاسبية التي تواجه المعدين لتلك التقارير.

وتوصلت الدراسة إلى حتمية الإفصاح المحاسبي عن كافة العمليات المالية والالتزامات القانونية للحزب بخلاف المنشآت غير الهادفة للربح من خلال قوائم مالية وإيضاحات متممة تعمل على توفير المعلومات في هذا الاتجاه.

- **تعريف الرقابة المالية:**

يرى زيدان (2001)، بأن الرقابة المالية نظام يحتوي على عناصر مكملة لبعضها بعض وهذا النظام يصبح عرضة للاختلال إذا فقد أحد عناصره يكون قليل الفائدة، لذلك فقد تناول العديد من الباحثين موضع الرقابة المالية بمسميات وأشكال مختلفة، إذ إن هذا المفهوم تطور عبر فترات زمنية مختلفة حسب المعايير الرقابية التي تصدر عن الجمعيات المهنية المحاسبية (ص،26).

عرف عبد الرزاق (2002)، الرقابة المالية بأنها: «تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله المالية وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (ص،70)، وإيضاً داود (2010)، أعطى تعريفاً آخر ووصفها بأنها « الجهد المنظم الذي يهدف إلى ضبط النشاطات المختلفة في المؤسسة، وإجراء التغييرات اللازمة على المهام والتعليمات والإجراءات لجعلها تحدث بالطريقة التي خططت لها» (ص،96).

● **أهمية الرقابة المالية:**

وفقاً العواملة (1993)، تنبع أهمية الرقابة من كونها الأداة التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث تقوم بالربط الوثيق بين الوسائل والغايات من خلال توحيد الجهود وتنسيقها نحو تحقيق الأهداف التنظيمية البعيدة والقريبة ، وتهدف الإجراءات الرقابية إلى التأكد من صحة الإجراءات الإدارية والمالية ومسايرتها لمختلف الخطط والسياسات العليا، كما تساعد الرقابة في تقييم الأداء الفردي والتنظيمي من النواحي السلوكية والفنية وتعمل على تعزيز قدرات المدراء على إتخاذ القرارات من خلال تحديد الأنحرافات عن الخطط والمعايير. (ص،63)، وكما أضاف بأنه بالإضافة إلى ذلك للرقابة دور تقليدي متمثل في منع حدوث حالات الغش والسرقة والفساد وكشف وتحديد المسؤولة عنها في حالة حدوثها، وبذلك فإن العملية الرقابية ذات ارتباط مباشر ووثيق بكافة نواحي العمليات الإدارية الأخرى. وتزداد أهمية الرقابة والحاجة إليها مع كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وبرامجها.

● **معوقات الرقابة:**

يرى المغربي (1995)، أنه يوجد تداخل في الصلاحيات بين أجهزة الرقابة، حيث إن قيام عدة أجهزة ومؤسسات بعملية الرقابة بدون وجود تحديد دقيق وواضح لصلاحيات كل جهاز يؤدي إلى التناقض والاختلاف، وضياع الجهد والوقت. وعدم وجود معايير يتم

الاعتماد عليها في عملية الرقابة. بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المؤسسة والتي تعتبر الرقابة أمرا مشينا يجب ألا يتم ويجب أن يحارب. كما أن عدم وجود هيكلية سليمة تساهم في نجاح الرقابة في مهامها. بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الرقابي، والتعامل مع الموظفين بأنظمة جامدة لا تأخذ اعتباراً للظروف المتغيرة. ويضيف الكاتب بأن من المعوقات أيضاً عدم ملاءمة النظام الرقابي في المؤسسة، حيث تم نقله من مؤسسة إلى أخرى لا تتشابه مع المؤسسة القائمة بتطبيقه. وخضوع النظام الرقابي للأهوء الشخصية، والبعد عن الموضوعية. ومن أهم المعوقات أيضاً عدم اقتصادية النظام الرقابي، حيث إن تكاليف تطبيق النظام الرقابي تزيد كثيراً عن الفورات المتوقع الحصول عليها من خلال تطبيق النظام الرقابي. (ص،45)

- **مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في ليبيا:**

يقول المعداني، (2018)، لا تختلف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ليبيا كثيرًا عن العلاقة الموجودة في بقية الأقطار العربية، حيث تم إصدار القانون رقم (11) لسنة 1970 بشأن تنظيم عمل الجمعيات الأهلية، كما أصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولقد استمر العمل بهذه القانون ولائحته التنفيذية حتى تم استبداله عام 2001م بعد صدور القانون رقم (19) لسنة 2002م بشأن عمل الجمعيات الأهلية. وهي كما جاءت في المادة (1) «تعتبر جمعية أهلية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو خيرية أو إنسانية على مستوى الشعبية أو على مستوى الجماهيرية العظمى، وذلك في إطار القانون والآداب والنظام العام، ولا تسعى إلى ربح مادي»، كما أصدرت أمانة مؤتمر الشعب العام القرار رقم (73) لسنة 2003 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم عمل الجمعيات الأهلية بما يتوافق مع رؤية النظام القائم (ص، 91).

مفوضية المجتمع المدني : جاء في مفوضية (2018) تعريف وتسميات منظمات المجتمع المدني في المادة الثانية « منظمات المجتمع المدني تشمل (الجمعيات ـ

والمؤسسات والمنظمات ـ والشبكات ـ والتجمعات ـ والمراكز ـ والمنتديات ـ والائتلافات والمجالس ـ والنوادي ـ والاتحادات النسائية والطلابية ـ والتنسيقيات وجميع التسميات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني) وتتكون من اتفاق بين شخصين أو أكثر، لغرض غير ربحي، ويجوز للقصر الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، أن ينضوا مع راشدين لمنظمات المجتمع المدني، التي تتناسب أهدافها مع قدراتهم وطموحاتهم، (ص،2).

● **النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني:**

جاء في مفوضية (2018) في المادة الرابعة عشر الخاصة بموارد وأموال وميزانية منظمات المجتمع المدني « تمول المنظمة ذاتيا من اشتراكات أعضائها ولها أن تقبل الهبات والتبرعات أو المساعدات أو الوصايا غير المشروطة، كما يجوز أن يكون للمنظمة عوائد من ممتلكاتها أو مشاريعها أو نشاطاتها»، أما المادة الخامسة عشر فقد نصت على «أنه يجوز للدولة تخصيص صندوق لدعم ومساعدة منظمات المجتمع المدني على اساس الكفاءة وجدوى المشاريع والنشاطات، وتبين اللائحة التنفيذية معايير وضوابط التمويل العام، وتلتزم المنظمة التي يخصص لها دعم من الصندوق بتقديم تقرير سنوي مالي يبين أوجه صرف ما خصص لها من المال العام لديون المحاسبة»، أما المادة السادسة عشر الخاصة بالدفاتر والمحاسبية الواجب إمساكها فقد نصت على « أن تلتزم المنظمة بمسك الدفاتر والتي يتطبها القانون والأصول المحاسبية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتدوين حساباتها في دفتر يبين فيه على وجه التفصيل، مصروفاتها وإيراداتها بما في ذلك التبرعات والهبات والوصايا وعوائد ممتلكاتها أو مشاريعها، كما يجب على المنظمة تعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة حساباتها، وعليها أن تحتفظ في مركز إدارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات والبيانات التي تحتوى عليها وختم هذه السجلات من المفوضية»، أما المادة السابعة عشر الخاصة بالإعلان عن المواد المالية فقد نصت على «أن تلتزم المنظمة بإخطار مفوضية المجتمع المدني باستلام أية مساعدات

أو تبرعات أو هبات وتحديد مصدرها أو قبول وصايا من جهات أجنبية والإعلان عنها في وسائل الإعلان المطبوعة والاكترونية، تحددها المفوضية، وذلك خلال شهر من تاريخ استلام التبرع أو الهبة أو قبول الوصية، كما يشترط أن تكون الجهة الأجنبية متحصلة على إذن عمل من المفوضية، أما المادة الثامنة عشر فقد نصت « على أن تلتزم المنظمة بنشر تقرير نشاطها وتقريرها المالي السنويين المعتمدين من المحاسب القانوني للمنظمة، وتلتزم المنظمة بإرسال نسخ رسمية من المستندات المحددة أعلاه إلى المفوضية خلال أسبوعين من تاريخ قبول الهبات أو التبرعات أو المساعدات أو الوصايا من تاريخ إعداد التقارير حسب الأحوال، أما المادة التاسعة عشر التي عنوانها الاحتفاظ بوثائق وسجلات المنظمات المحلية فقد نصت على» أن تلتزم المنظمات بالاحتفاظ بوثائقها وسجلاتها المالية لمدة عشر سنوات. (ص8.6)

● **كفاءة نظم المعلومات المحاسبية:**

يعرف القريوتي (1989)، الكفاءة بأنها «القدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل النفقات الممكنة وبنوعية جيدة مما يعني توفير الموارد المادية والبشرية وحسن استغلالها وبالتالي يسهل وجود إمكانيات للقيام بأعمال ومشروعات منتجة ويمكن أن تدر دخلاً على هذه الهيئات» (ص،74). كما عرفها مراد، (1998)، بأنها «مقياس للعلاقة المثلى بين حجم المدخلات (الموارد المتاحة) وبين حجم المخرجات. فالكفاءة المرتفعة تعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام حجم محدود من المدخلات أو إنتاج حجم محدود من المخرجات بأقل قدر من المدخلات» (ص،191). ويعرفها الباز (1990)، بأنها «مدى القدرة على تحقيق أهداف واضحة، والقدرة على اختيار أنسب الوسائل لتحقيق تلك الأهداف بالإضافة إلى استخدام عناصر المدخلات المتاحة أفضل استخدام ممكن» (ص،116).

ولاحظ محمود والخطيب (2003)، من التعريفات السابقة بأن «الكفاءة ترتكز على أمرين: هما القدرة على العمل والمهارة في أدائه وينظر للكفاءة كمقياس لمدى التشغيل الاقتصادي» (ص،5).

■ **منهجية الدراسة :**

نتيجة لطبيعة الأهـداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها حول دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال الإجابة على محاور الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد مناسباً لطبيعة هذه الدراسة، حيث يتلاءم الأسلوب الوصفي مع الهدف النظري، المتمثل في التعرف على الرقابة المالية ودورها في تحسين كفاءة النظام المحاسبي، في حين يتلاءم الأسلوب الوصفي التحليلي مع الهدف العملي، المتمثل في دراسة الرقابة المالية ودورها في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني ، ولا يتوقف المنهج الوصفي التحليلي عند جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

● **أداة الدراسة:**

تمثلت أداة الدراسة في الاستبانة التي تُعد أسلوباً مناسباً في مثل هذه الدراسات، لجمع البيانات وآراء العينة حول ظاهرة أو موقف معين، من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي تمثل «فقرات الاستبانة» والتي تقدم لهم في صفحات محددة، تسمى استمارة استبانة يتم إعدادها وتصميمها لتشكل أداة لقياس متغيرات الدراسة، والوصول إلى حقائق علمية حولها، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

- مراجعة الأدبيات السابقة حول الرقابة المالية.
- مراجعة الأبحاث والدراسات التي تناولت دور الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي لمؤسسات المجتمع المدني، وتم تصميم الاستبانة بالشكل المقفل كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتتكون من (4) محاور والجدول الآتي رقم (1) يوضح عدد فقراتها حسب كل بعد من أبعاده.

جدول (1) عدد فقرات الاستبانة حسب كل محور من محاورها

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	المحور الاول: معلومات عن المؤسسة	5
2	المحور الثاني: معلومات شخصية	6
4	المحور الثالث: مدى استخدام المؤسسة للنظام المحاسبي	17
5	المحور الرابع: استخدام الرقابة المالية في تحسين الكفاءة نظام محاسبي	17
	المجمـــــــوع	45

● **مقياس الدراسة :**

تم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي (Likert Scale) للتعبير على المتغيرات في المحور الثالث والرابع، حيث اتخذت المتغيرات أوزانًا تتراوح من 5 إلى 1، تبدأ بالرأي (أوافق بشدة) يعنى (5) وتنتهي بالرأي (لا أوافق بشدة) يعنى (1)، وقد تم حساب فترات الأوزان، لمعرفة فترة المتوسط المرجح لكل رأي في المحورين الثالث والرابع، حيث كان طول الفترة المستخدمة في المحور الأول والثاني هي (0.8)، وتم تحديد أوزان الإجابات للفقرات وفق الجدول (2) الآتي:

جدول (2) تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

المتغيرات	الوزن	المتوسط المرجح
لا أوفق بشدة	1	من 1 إلى 1.79

المتغيرات	الوزن	المتوسط المرجح
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59
موافق إلى حد ما	3	من 2.6 إلى 3.39
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19
أوافق بشدةً	5	من 4.20 إلى 5.00

● **مجتمع الدراسة وعينتها:**

نظرا لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة على مستوى ليبيا، فقد اقتصر الباحث لاختيار مجتمع الدراسة على مؤسسات المجتمع المدني داخل مدينة طرابلس التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تمكن الباحث من الوصول إلى فروعها والحصول على بياناتها وتوزيع الاستبانة عليهم، والذي بلغ عددهم (260) موظفاً موزعين على 8 مناطق كما هو مبين بالجدول (4).

جدول (4) مجتمع الدراسة

ت	المنطقة	عدد العاملين	النسبة من المجتمع
1	طرابلس مركز	40	٪ 15
2	تاجوراء	30	٪ 12
3	عين زارة	30	٪ 12
4	أبوسليم	30	٪ 12
5	حي الأندلس	40	٪ 15

ت	المنطقة	عدد العاملين	النسبة من المجتمع
6	غوط الشعال	30	12 ٪
7	قرجي	30	12 ٪
8	جنزور	30	12 ٪
	المجموع	260	100 ٪

اتبع الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة. ولغرض تحديد حجم العينة الممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً لضمان درجة عالية من الموضوعية وبنسبة خطأ (5 ٪)، فقد تم حساب حجم العينة عشوائية بناء على ذلك تم توزيع (155) استبانة، وقد استغرق توزيعها ثلاثة أسابيع على أفراد العينة، فكان عدد الفاقد في الاستمارات (16) استماراة، أي بنسبة فاقد (10 ٪) ، بينما كان (16) استماراة غير مكتملة البيانات وبذلك يكون عدد(123) استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، وبنسبة استرجاع بلغت (79 ٪) وهي نسبة جيدة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار21 لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة، وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من عينة الدراسة، وتم استخدام مجموعة الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات.

صدق أداة القياس (الاستبانة) وثباتها:

الدراسة استطلاعية: هي عمل مصغر للدراسة النهائية أو العامة، وأهم صفاتها أنها تعرف الباحث بإمكانية القيام بالدراسة كما أنها تتيح للباحث فرصة تجريب استمارة جمع

البيانات، لمعرفة مدى تقبل أفراد العينة لنوع الأسئلة، كما تستخدم الاستمارة في حساب درجتي الصدق والثبات.

وقد أجرى الباحث دراسته الاستطلاعية متكونة من (25) فرداً، بهدف التعرف على إمكانية تطبيق هذه الدراسة ميدانياً، اختبار الاستبانة، والتأكيد من مدى وضوح الأسئلة، ومدى استيعاب المبحوثين لعبارتها، والاستفادة من ملاحظاتهم، ومدى قابليتهم لموضوع الدراسة، إلى جانب التحقق من الثبات والصدق.

أ - صدق المحتوى (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على «قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه، وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة». ولضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرضها بعد تصميمها على المشرف، ومن ثَمَّ تَمَّ تحكيمها علمياً من قبل مجموعة من المتخصصين في مجال المحاسبة، والمهتمين بمناهج البحث العلمي.

ب - ثبات الاستبيان :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتائج نفسها، لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة) على العينة الاستطلاعية، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ اتّبَعَ الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة) على العينة الاستطلاعية ، وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من (60 ٪)، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 ٪ أو أقل من 70 ٪)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا

كرونباخ ضمن الفترة (من 70 ٪ أو أقل من 80 ٪)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي (80 ٪) فيشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من (100 ٪) تعد النتائج الخاصة بالاختبار أفضل،

كما تم حساب الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي للثبات، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

جدول (5): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

الرقم	المحور أو البند	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي	17	0.836
2	مدى استخدام الرقابة المالية وزيادة الكفاءة والفاعلية نظام محاسبي	17	0.791
8	الدراسة الكلية	34	0.729

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل (ألفا كرونباخ) لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 72 فقرة، ويوضح الجدول (5) قيم معاملات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة.

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتضح أن كلا من قيمة معامل (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة (ألفا) لجميع الفقرات (72.9 ٪)، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

- **التوزيع الطبيعي لمحاور للدراسة :**

تم استخدام اختبار (كولمجروف – سميرنوف) لمعرفة هل البيانات للمحاور الرئيسة للعينة الاستطلاعية تتبع التوزيع الطبيعي أم لا والجدول (6) يوضح نتائج الاختبار، حيث

إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل بند أكبر من (0.05) (مستوى الدالة المعتمدة عند مستوى الثقة 95 ٪) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يمكن استخدام اختيار T للعينة الواحدة، في تحليل فرضيات الدراسة.

جدول (6) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المحور	العينة	مستوى الدلالة المحسوبة Sig
	مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي	25	0.137
	مدى كفاءة وفاعلية نظام محاسبي	25	0.132

- **تحليل بيانات الدراسة :**

- **التحليل الإحصائي لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي**

يحتوي هذا المحور على (17) عبارة، بهدف التعرف على مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني الليبي لنظام محاسبي من وجهة نظر عينة الدراسة، والجدول (18) يبين نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور.فقد تبين من الجدول: أن عبارة (تسجل في تلك السجلات كافة المعاملات المالية بشكل منتظم وعلمي.) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (80 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.63) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.93).

جاءت عبارة (يتم استخدام الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية في تسجيل كافة الإيرادات والمصروفات وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (68 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(4.46) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من(3)

المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.99). في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (تلتزم المؤسسة بإعداد قائمة الدخل وميزانية في نهاية السنة المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (49 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.25) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.71).

في حين جاءت عبارة (تتوفر النظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (49 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.22) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

جدول (18) التحليل الإحصائي لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي

ت.	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	تستخدم المؤسسة نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها	123	10	8	12	69	24	3.72	1.10	موافق	8
			٪ 8	٪ 7	٪ 10	٪ 56	٪ 20				
2	يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم	123	5	8	17	69	24	3.80	0.96	موافق	6
			٪ 4	٪ 7	٪ 14	٪ 56	٪ 20				

م	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
3	تتوفر للنظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستنديه وسجلات مالية واضحة وكاملة	123	1	4	10	60	48	4.22	0.79	موافق بشدة	4
			٪ 1	٪ 3	٪ 8	٪ 49	٪ 39				
4	تسجل في تلك السجلات كافة المعاملات المالية بشكل منتظم وعلمي	123	5	3	0	16	99	4.63	0.93	موافق بشدة	1
			٪ 4	٪ 2	٪ 0	٪ 13	٪ 80				
5	يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية	123	8	18	12	61	24	3.61	1.15	موافق	12
			٪ 7	٪ 15	٪ 10	٪ 50	٪ 20				
6	يحتوي النظام المحاسبي المستخدم على دليل محاسبي يناسب طبيعة نشاط المؤسسة	123	3	15	11	70	24	3.79	0.97	موافق	7
			٪ 2	٪ 12	٪ 9	٪ 57	٪ 20				
7	يرتكز العمل في المؤسسة على القوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	123	10	8	21	69	15	3.58	1.05	موافق	13
			٪ 8	٪ 7	٪ 17	٪ 56	٪ 12				
8	يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمؤسسة	123	10	8	12	74	19	3.68	1.07	موافق	9
			٪ 8	٪ 7	٪ 10	٪ 60	٪ 15				

م	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
9	يتم استخدام الكمبيوتر والأنظمة الالكترونية في تسجيل كافة الإيرادات والمصروفات وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	123	5	3	6	25	84	4.46	0.99	موافق بشدة	2
			٪ 4	٪ 2	٪ 5	٪ 20	٪ 68				
10	البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة المالية تعكس كافة المعاملات المالية التي وقعت خلال الفترة	123	10	8	17	72	16	3.62	1.06	موافق	11
			٪ 8	٪ 7	٪ 14	٪ 59	٪ 13				
11	يستفاد من مخرجات النظام المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة	123	10	12	23	69	9	3.45	1.04	موافق	15
			٪ 8	٪ 10	٪ 19	٪ 56	٪ 7				
12	يتضمن النظام المحاسبي بالمؤسسة معلومات تفصيلية تفيد الإدارة عن الأداء الداخلي للمؤسسة	123	10	12	25	70	6	3.41	1.01	موافق	16
			٪ 8	٪ 10	٪ 20	٪ 57	٪ 5				
13	توجد دورة مستندية متكاملة تعكس السياسة المحاسبية من كافة النواحي الجوهرية	123	14	8	14	69	18	3.56	1.16	موافق	14
			٪ 11	٪ 7	٪ 11	٪ 56	٪ 15				

م	الفقرة	العدد	غير أوفق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
14	هناك تطوير للسياسات المحاسبية لضمان إعداد قوائم مالية تعكس احتياجات المستخدمين.	123	10	8	12	76	17	3.67	1.06	موافق	10
			٪ 8	٪ 7	٪ 10	٪ 62	٪ 14				
15	تلتزم المؤسسة بتسجيل العمليات المالية وفق نظام القيد المحاسبي	123	1	4	10	62	46	4.20	0.79	موافق بشدة	5
			٪ 1	٪ 3	٪ 8	٪ 50	٪ 37				
16	تلتزم المؤسسة بإعداد قائمة الدخل وميزانية في نهاية السنة المالية	123	0	2	13	60	48	4.25	0.71	موافق بشدة	3
			٪ 0	٪ 2	٪ 11	٪ 49	٪ 39				
17	تلقى دورات تدريبية في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة، لتحسين أدائهم للتعامل مع البيانات المالية	123	73	32	13	1	4	1.63	0.94	غير موافق بشدة	17
			٪ 59	٪ 26	٪ 11	٪ 1	٪ 3				
	المتوسط الحسابي للمحور: مدى قيام المؤسسة باستخدام نظام محاسبي							3.72	0.65	موافق	معامل الاختلاف 17 ٪

بينما في المرتبة الخامسة جاءت عبارة (تلتزم المؤسسة بتسجيل العمليات المالية وفق نظام القيد المحاسبي) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(4.20) في اتجاه (موافق بشدة) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

بينما في المرتبة السادسة جاءت عبارة (يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.80) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.96).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عبارة (يحتوي النظام المحاسبي المستخدم على دليل محاسبي يناسب طبيعة نشاط المؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (57 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.79) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.79).

في حين جاءت في المرتبة الثامنة عبارة (تستخدم المؤسسة نظام محاسبي معتمد يتلاءم وأنشطتها) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.72) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.10).

في حين جاءت في المرتبة التاسعة عبارة (يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (60 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.68) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.07).

في حين جاءت في المرتبة العاشرة عبارة (هناك تطوير للسياسات المحاسبية لضمان إعداد قوائم مالية تعكس احتياجات المستخدمين.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (62 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.67) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.06).

في حين جاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة (البيانات المالية المستخرجة في نهاية الفترة المالية تعكس كافة المعاملات المالية التي وقعت خلال الفترة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (59 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.62) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.06).

في حين جاءت في المرتبة الثانية عشر عبارة (يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.61) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.15).

في حين جاءت في المرتبة الثالث عشر عبارة (يرتكز العمل في المؤسسة على القوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.58) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.05).

في حين جاءت في المرتبة الرابعة عشر عبارة (توجد دورة مستندية متكاملة تعكس السياسة المحاسبية من كافة النواحي الجوهرية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.56(في اتجاه

(موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.16).

في حين جاءت في المرتبة الخامسة عشر عبارة (يستفاد من مخرجات النظام المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.45) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.04).

في حين جاءت في المرتبة السادسة عشر عبارة (يتضمن النظام المحاسبي بالمؤسسة معلومات تفصيلية تفيد الإدارة عن الأداء الداخلي للمؤسسة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق إطلاقا) وتساوي (57 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.41) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.01).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عشر عبارة (تلقى دورات تدريبة في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة، لتحسين أدائهم للتعامل مع البيانات المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق اطلاقا) وتساوي (59 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.63) في اتجاه (غير موافق إطلاقا) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.94).

كما يبين الجدول (4 - 19) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم لمعرفة مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي من وجهة نظر أراء عينة الدراسة قد بلغ (3.72) وبانحراف معياري (0.65) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات المحور في اتجاه (موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (17 ٪)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (83 ٪) على أن

اتجاهات أفراد الدراسة لهذا المحور بأنه استخدام نظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني الليبي عينة الدراسة.

■ التحليل الإحصائي لمعرفة مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي

يحتوي هذا المحور على (17) عبارة، بهدف التعرف على مدى **استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي** بمؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر عينة الدراسة، والجدول (19) تبين نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور.

جدول (19) معرفة مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي

ت	الفقرة	العدد	غير أوفق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يوجد نظام رقابة داخلية (إدارية ومحاسبية) لتقيم الأداء المالي داخل المؤسسة	123	16	61	32	6	8	2.42	1.00	غير موافق	4
			٪ 13	٪ 50	٪ 26	٪ 5	٪ 7				
2	يتم مراجعة النظام المالي داخل المؤسسة	123	15	15	13	57	23	3.47	1.26	موافق	1
			٪ 12	٪ 12	٪ 11	٪ 46	٪ 19				
3	يوجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة	123	27	71	20	1	4	2.06	0.84	غير موافق	7
			٪ 22	٪ 58	٪ 16	٪ 1	٪ 3				

م.	الفقرة	العدد	غير أوفق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
4	يتم إصدار تقارير مالية بشكل دوري وترفع المستويات العليا بصفة دورية	123	58	37	23	1	4	1.83	0.98	غير موافق	9
			٪ 47	٪ 30	٪ 19	٪ 1	٪ 3				
5	يوجد مراجع داخلي لديه خبرة محاسبية وذو كفاءة مهنية	123	37	45	20	14	7	2.26	1.17	غير موافق	5
			٪ 30	٪ 37	٪ 16	٪ 11	٪ 6				
6	يرفع المراقب المالي تقارير دورية عن أداء عمل وزارة المالية	123	32	32	42	9	8	2.42	1.14	غير موافق	4
			٪ 26	٪ 26	٪ 34	٪ 7	٪ 7				
7	تقوم المنظمة بإعداد قائمة التدفق النقدي.	123	85	20	13	1	4	1.53	0.95	غير موافق بشدة	13
			٪ 69	٪ 16	٪ 11	٪ 1	٪ 3				
8	تلتزم المنظمة بإعداد الإيضاحات المالية للمساهمة في المراقبة المالية	123	83	17	18	1	4	1.59	0.99	غير موافق بشدة	12
			٪ 67	٪ 14	٪ 15	٪ 1	٪ 3				
9	القرارات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار من قبل المستخدمين.	123	69	36	13	1	4	1.66	0.94	غير موافق بشدة	11
			٪ 56	٪ 29	٪ 11	٪ 1	٪ 3				

م.	الفقرة	العدد	غير أوفق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
10	يراعى الفصل بين وظيفة المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات	123	22	51	23	20	7	2.50	1.13	موافق الى حد ما	3
			٪ 18	٪ 41	٪ 19	٪ 16	٪ 6				
11	يتم مراجعة حسابات المؤسسة بشكل دوري من قبل مراجع خارجي.	123	83	32	5	1	2	1.43	0.76	غير موافق بشدة	16
			٪ 67	٪ 26	٪ 4	٪ 1	٪ 2				
12	يعرض تقرير المراجعة الخارجي على الجمعية العمومية في اجتماعاتها	123	78	36	4	4	1	1.49	0.78	غير موافق بشدة	14
			٪ 63	٪ 29	٪ 3	٪ 3	٪ 1				
13	يوجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروض من قبل مفوضية المجتمع المدني.	123	80	32	10	0	1	1.46	0.71	غير موافق بشدة	15
			٪ 65	٪ 26	٪ 8	٪ 0	٪ 1				
14	يتم رقابة على النظام المالي للمؤسسة من قبل جهات حكومية	123	28	71	0	23	1	2.17	1.01	غير موافق	6
			٪ 23	٪ 58	٪ 0	٪ 19	٪ 1				

م.	الفقرة	العدد	غير أوفق إطلاقا	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
15	توجد رقابة سابقة ورقابة مرافقة ورقابة لاحقة على مؤسسات المجتمع المدني	123	55	3	26	0	39	2.72	1.73	موافق الى حد ما	2
			٪ 45	٪ 2	٪ 21	٪ 0	٪ 32				
16	وجود خطة مراجعة في المؤسسة تقوم بحماية أصولها المالية ومراجعة البيانات والأنظمة المحاسبية المتبعة	123	67	32	19	1	4	1.72	0.97	غير موافق بشدة	10
			٪ 54	٪ 26	٪ 15	٪ 1	٪ 3				
17	يمكن الحصول على مؤشرات نظام الرقابة المالية حيث يمكن القياس والبناء عليها من قبل المراقب المالي.	123	58	32	24	2	7	1.93	1.11	غير موافق	8
			٪ 47	٪ 26	٪ 20	٪ 2	٪ 6				
	المتوسط الحسابي للمحور: مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي							2.04	0.55	غير موافق	معامل الاختلاف ٪ 17

وقد تبين من الجدول الآتي: عبارة (يتم مراجعة النظام المالي داخل المؤسسة.) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق)

وتساوي (46 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3، 47 (في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.26).

جاءت عبارة (توجد رقابة سابقة ورقابة مرافقة ورقابة لاحقة على مؤسسات المجتمع المدني) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (45 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.72 (في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.73).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (يراعى الفصل بين وظيفة المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (41 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.50(في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.13).

في حين جاءت عبارة (يوجد نظام رقابة داخلية (إدارية ومحاسبية) لتقيم الأداء المالي داخل المؤسسة) وعبارة (يرفع المراقب المالي تقارير دورية عن أداء عمل وزارة المالية) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) (موافق الي حد ما) وتساوي (50 ٪) (34 ٪)على التوالي، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.42) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.00)(1.14) علي التوالي.

بينما في المرتبة الخامسة جاءت عبارة (يوجد مراجع داخلي لديه خبرة محاسبية وذو كفاءة مهنية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (37 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (2.26) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.17).

بينما في المرتبة السادسه جاءت عبارة (يتم رقابة على النظام المالي للمؤسسة من قبل جهات حكومية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (58 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.17) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.01).

في حين جاءت في المرتبة السابعة عبارة (يوجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (58 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.06) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.84).

في حين جاءت في المرتبة الثامنة عبارة (يمكن الحصول على مؤشرات نظام الرقابة المالية حيث يمكن القياس والبناء عليها من قبل المراقب المالي.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (47 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.93) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.11).

في حين جاءت في المرتبة التاسعة عبارة (يتم إصدار تقارير مالية بشكل دوري وترفع المستويات العليا بصفة دورية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (47 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.83) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.98).

في حين جاءت في المرتبة العاشرة عبارة (وجود خطة مراجعة في المؤسسة تقوم بحماية أصولها المالية ومراجعة البيانات والأنظمة المحاسبية المتبعة) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (54 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.72) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.97).

في حين جاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة (القرارات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار من قبل المستخدمين) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (56 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.66) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.94).

في حين جاءت في المرتبة الثانية عشر عبارة (تلتزم المنظمة بإعداد الإيضاحات المالية للمساهمة في المراقبة المالية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (67 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.59) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.99).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عشر عبارة (تقوم المنظمة بإعداد قائمة التدفق النقدي.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (69 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.53) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.95).

في حين جاءت في المرتبة الرابعة عشر عبارة (يعرض تقرير المراجعة الخارجي على الجمعية العمومية في اجتماعاتها) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (63 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.49) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.78).

في حين جاءت في المرتبة الخمسة عشر عبارة (يوجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروض من قبل مفوضية المجتمع المدني.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (65 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.46)

في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.71).

في حين جاءت في المرتبة السادسة عشر عبارة (يتم مراجعة حسابات المؤسسة بشكل دوري من قبل مراجع خارجي.) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق إطلاقا) وتساوي (67 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.43) في اتجاه (غير موافق بشدة) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.76).

كما يبين الجدول (4 – 20) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي من وجهة نظر أراء عينة الدراسة قد بلغ (2.04) وبانحراف معياري (0.55) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات المحور في اتجاه (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (27 ٪)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (73 ٪) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا المحور بأن هناك قصوراً في تدني مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين الكفاءة نظام محاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي عينة الدراسة .

■ **نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

من المهم قبل البدء في اختبار الفرضيات أن يتم تحديد الآتي:

1 – إن درجة الثقة المتبعة في هذه الدراسة 95 ٪ ، وبذلك تكون قيمة مستوى المعنوية المعتمدة بها 0.05.

2 – تم الاختبار من خلال المقارنة بين مستوى المعنوية المعتمدة (0.05) وقيمة مستوى المعنوية المشاهدة أو المحسوبة.

3 – يتم اتخاذ القرار الإحصائي بقبول الفرضية البديلة، ورفض الفرضية الصفرية في حالة أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية لهذه الدراسة، ويساوي 0.05.

■ **فرضيات الدراسة:**

تنطلق فرضيات الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص على: مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم** H_0 **(الفرضية العدمية)**: لا يوجد استخدام نظام محاسبي من مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.
- **فرضية البديل** H_1 **(الفرضية البديلة)**: هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور «مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي»، ولاختبار» (T) اختبار T. Test " للعينة الواحدة ومقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (لا يوجد استخدام) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أظهر نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة (T.test One sample) أن قيمة المتوسط الحسابي للعامل قد بلغ (3.72) أي في اتجاه "موافق" وبانحراف معياري قدره (0.65) كما في الجدول رقم (4 - 21)، كما كانت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من مستوى معنوية المعتمدة a = 0.05 عند مستوى ثقة (95 ٪)، كما أن قيمة (T)المحسوبة (29.35) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من T الجدولية (1.655) (درجة الحرية 122، 0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية البديلة H1 : والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه : هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

جدول (4 - 20): نتائج اختبار (T) حول مدى استخدام مؤسسات المجتمع المدني نظام محاسبي

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة المحسوبة	قيمة تي المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة
123	3.72	0.65	0.000	29.35	0.05

الفرضية الرئيسية الثانية: تنص على: مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم** H_0 **(الفرضية العدمية):** لا يوجد **استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي** المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.
- **فرضية البديل** H_1 **(الفرضية البديلة):** يوجد **استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي** المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور « مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني»، ولاختبار (T) اختبار T. Test للعينة الواحدة ومقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (لا يوجد استخدام) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أظهر نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة (T.test One sample) أن قيمة المتوسط الحسابي للعامل قد بلغ (2.04) أي في اتجاه " غير موافق" وبانحراف معياري قدره (0.55) كما في الجدول رقم (4 - 22)، كما كانت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (Sig=0.122). وهي أكبر من مستوى معنوية المعتمدة a = 0.05 عند مستوى ثقة (95 ٪)، كما أن قيمة T المحسوبة (0.81) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أقل من T الجدولية (1.655) (درجة الحرية 122، 0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية

الصفرية H_0 والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على إنه : لا يوجد **استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي** المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

جدول (21) : نتائج اختبار (T) حول مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة المحسوبة	قيمة تي المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة
123	2.04	0.55	0.122	0.81	0.05

■ النتائج والتوصيات

● النتائج:

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشأن موضوع الدراسة وهو مدى قيام مؤسسات المجتمع المدني الليبي باستخدام نظام محاسبي، واتضح بأنه هناك استخدام نظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني من حيث يتم تسجيل كافة المعاملات المالية في سجلات محاسبية بشكل منتظم وعلمي.. كافة الإيرادات والمصروفات يتم تبويبها وحصرها وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- هناك التزام من مؤسسات المجتمع المدني بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة المالية.
- تتوفر بالنظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة
- توجد رغبة من مؤسسات المجتمع المدني للاستعانة بجهات مالية لتقدم لها يد العون في سبيل تحسين النظام المحاسبي المتبع.

إلا إنه هناك قصور في بعض أنشطة النظام المحاسبي الحالية بمؤسسات المجتمع

المدني أهمها: ندرة تنفيذ دورات تدريبية في مجال المحاسبة للعاملين غير المتخصصين في مجال المحاسبة في المؤسسة.

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشأن مدى استخدام الرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي، بأن هناك قصوراً في استخدام الرقابة المالية ويرجع ذلك إلى حسابات مؤسسات المجتمع المدني الليبي لا يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل مراجع خارجي.

- لا توجد قوانين ولوائح للنظام المالي في المؤسسة مفروضة وموثقة من قبل مفوضية المجتمع المدني
- تقرير المراجعة الخارجي نادراً ما يتم عرضه على الجمعية العمومية في اجتماعاتها
- مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بإعداد قائمة التدفق النقدي
- تدني استخدام الرقابة المالية لزيادة كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بمؤسسات المجتمع المدني الليبي.
- قلة الجهات والهيئات الرقابية التي تعمل على الرقابة المباشرة على المتابعة والإشراف على النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني.
- عدم وجود كوادر محاسبية داخل مفوضية المجتمع المدني لديها القدرة على مراجعة القوائم المالية المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني.

قبول صحة الفرضية البديلة الأول (H_1) و التي تنص على بأنه هناك استخدام لنظام محاسبي من قبل مؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

قبول صحة الفرضية الصفرية الثانية (H_0) و التي تنص على لا يوجد **استخدام للرقابة المالية في تحسين كفاءة النظام المحاسبي** المستخدم بمؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة.

● **التوصيات:**

● الاهتمام بالنظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني لأنه السبيل لإحكام الرقابة عليها.

● سن قوانين وقرارات لتنظم العمل المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني.

● تكليف جهات للرقابة ومتابعة النظام المحاسبي والحسابات المصرفية والأموال والتبرعات وأوجه صرفها.

● العمل على زيادة الوعي بأهمية مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية في مؤسسات المجتمع المدني وذلك عن طريق القيام بورش العمل والندوات المختصة في ذلك.

● العمل على تطبيق الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية التي تعتبر من أنجح الوسائل لتحسين كفاءة النظام المحاسبي.

● تدريب كوادر وموظفي المفوضية ليكون لهم القدرة على مراجعة القوائم المالية أو الاستعانة بمحاسبين ومراجعين قانونيين مستقلين لمعرفة الوضع المالي لمؤسسات المجتمع المدني وتقديم الاستشارات المالية اللازمة لهم.

■ **المراجع**

1. بن داود، إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العمومية**، الطبعة الأولى، دارة الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2010.

2. القريوتي، محمد قاسم. 1989. **رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن**. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 11(27).

3. صلاح الدين حسين الهيتي،(2006)، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن

4. العلاق، بشير. 1999. **أسس الإدارة الحديثة**. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.

5. العواملة، نائل عبد الحافظ. 1993. **إدارة المؤسسات العامة. الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن**. زهران للنشر والتوزيع. الأردن.

6. قاسم، عبد الرزاق محمد. 2002. **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**. الدار العلمية للنشر والتوزيع. عمان.

7. المعداني، سالم جمعة، 2018، **حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا**، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي ـ ليبيا.

8. محفوظ جودة،(2009)، **التحليل الإحصائي باستخدام** SSPS ، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة النشر – عمان الأردن.

9. المغربي، كامل وآخرون. 1995 . **أساسيات في الإدارة**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن.

10. الباز، مصطفى علي. 1990 . **مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، (2).

11. تامر، سعيد عبد المنعم محمد ، (2012)، **نموذج محاسبي مقترح لتطوير التقرير المالي للأحزاب السياسية المصرية : دراسة ميدانية**. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (16) ، العدد (4).

12. التميمي، عباس حميد ، هداب، فاطمة فزع. 2018 . **تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية**. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 13(42). العراق.

13. سلطان بن عايض الموركي البقمي. 2009 . «**التنظيم المحاسبي في الجمعيات الخيرية في المملكة**

14. الشيخ، خالد حمد جاسم،2018 ، ليث صلاح مسعود، **مدخل مقترح لتفعيل دور النظام المحاسبي للأحزاب السياسية بالعراق، بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (13)، العدد (42) الفصل الأول.

15. غنيم ، داليا صبري يوسف ، 2020 . **متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها** ، المجلد 18، العدد 18 الجزء الثالث.

16. فوده ، آمال . 2006 . « **الرقابة المالية في الجمعيات الخيرة في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية**»، مركز بحوث الدراسات الجامعية للبنات ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الملك سعود .

17. محمود، إيمان محمد حسن، ومرفت عبد الرحمن الخطيب. 2003 . **الكفاءة الاقتصادية لتكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مجلة ربع سنوية. (2).

18. مراد، ممدوح هاشم. 1998 . **المسؤولية عن مراجعة الكفاءة والفاعلية كمدخل لتطوير مهنة المراجعة في المرحلة الراهنة**. مجلة البحوث التجارية، المجلد 20(1).

19. زيدان، زياد أمين عبد الغني. 2001. **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت. المفرق. الأردن.

20. قرار المجلس الرئاسي رقم 1605 لسنة 2018م بشأن اعادة تنظيم المفوضية.

21. اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 1369 و.ر. بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية. دولة ليبيا قرار مؤتمر الشعب العام 2002

22. المعداني، سالم جمعة، 2018، **حول مفوضية المجتمع المدني بليبيا**، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي ـ ليبيا.

23. المعداني، سالم جمعة،2018، **دليل التشريعات المؤثرة في منظمات المجتمع المدني الليبية**، منشورات مفوضية المجتمع المدني، بنغازي ـ ليبيا.

24. مفوضة مؤسسات المجتمع المدني ، 2018، **مسودة قانون تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني**، بنغازي ـ ليبيا

الضريبية وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا

■ د.محمد فرج شقلوف *

● تاريخ استلام البحث 2023/05/03م ● تاريخ قبول البحث19 /2023/06م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الضريبية وأثرها على الميزانية العامة، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم جمع البيانات الأولية عن طريق التقارير والإحصائيات التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، حيث تم إجراء هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الإدارة الضريبة والتشريعات والقوانين المنظمة لها في زيادة حصيلة الضرائب للمساهمة في النفقات العامة وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة، فقد أجريت الدراسة على مدى 5 سنوات من (2015م - 2020م)، حيث تم تحليل الحصيلة الفعلية للضرائب ومقارنتها بالمقدر تحصيله ونسبته إلى إجمالي الإيرادات والنفقات العامة بميزانية الدولة، وكانت النتيجة هو قبول الفرضية الصفرية.

ولقد توصلت إلى عدم توفر إدارة ضريبة قادرة وفاعلة على القيام بإجراءات الربط والتحصيل أدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب. وأن عدم وجود تشريعات وقوانين منظمة ومواكبة للتطور الاقتصادي كان له الأثر السلبي في عدم قدرة الإدارة الضريبة على القيام بالمهام المكلفة بها على أكمل وجه، مما زاد من عملية التهرب الضريبي. كما ان العامل

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية E-mail:mohamedshagaluf@yahoo.com

السياسي والحروب التي تحصل بين الفترة والأخرى كانت سبب آخر في عزوف الممولين عن سداد الضريبة سواء على مستوى الأفراد، أو الشركات المحلية والأجنبية. إضافة إلى ذلك أن عدم اعتماد السلطات المخولة بإعداد واعتماد الميزانية على حصيلة الضرائب لتمويل الميزانية العامة للدولة واعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية. كما توصلت الدراسة إلى أن انخفاض حصيلة الضرائب حرم ميزانية الدولة من أهم مصادر التمويل الأساسية للنفقات العامة، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على تقديم الخدمات للمواطنين.

● **الكلمات المفتاحية:** الضريبة- الميزانية العامة- التهرب الضريبي- إيرادات الدولة

■ **Abstract:**

This study aims to evaluate the taxation and its impact on the general budget for the state of Libya. To achieve the objectives of this study, the primary data was collected through reports and statistics issued by the Central Bank of Libya. The study was conducted over a period of 5 years from (2015 - 2020).

The main results revealed that the lack of a capable and effective tax administration to carry out assessment and collection procedures has led to a decline in tax revenues. The lack of legislation and laws that regulate and keep pace with economic development had a negative impact on the inability of the tax administration to carry out the tasks assigned to it to the fullest extent.

● **Keywords:** tax - general budget - tax evasion - state revenues

---

■ **المقدمة:**

عرفت الضريبة كمصدر من المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها، ومع تطور المفهوم الحديث للدولة أصبح لها بجانب هدفها المالي أهداف أخرى اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تسعى لتحقيقها

من خلال فرض الضريبة التي تمكنها من التدخل في مختلف الأنشطة، وتوجيهها الوجهة السليمة التي تعود بالنفع العام على المجتمع وعلى المواطنين بالدرجة الأولى.

وبالرغم من أهمية الأهداف الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية التي يمكن أن تحققها الدولة من خلال فرض الضريبة، إلا إن فرضها قد يصطدم بالعديد من المشاكل والعوائق من أهمها التهرب الضريبي، أو الإفلات من دفع الضريبة من قبل الممولين، الأمر الذي يحرم الميزانية العامة من أهم مصادر التمويل فيها.

ومن المتوقع حصول هذا الفعل من الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة للدفاع عن مصالحهم، ومن هنا نشأت هذه الظاهرة، فهل لمثل هذا التهرب من آثار سلبية على الميزانية العامة للدولة من خلال حرمانها من مورد أساسي من موارد تمويلها، ولهذا الأمر تم اختيار موضوع الدراسة تحت عنوان: [الضريبية وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا] من خلال بيان مفهوم الضريبة وخصائصها، والمبادئ الأساسية لفرضها، وأهميتها وأهدافها، تم الحديث عن مدى مساهمتها في دعم الإيرادات العامة للدولة، ومن جانب آخر نتحدث عن ظاهرة التهرب الضريبي، وأنواعه، مع تحديد الأسباب التي تدفع الممول للتهرب الضريبي، وهل لها علاقة بالممول، أم بالإدارة الضريبة المكلفة بربط وتحصيل تلك الضريبة وإيداعها في خزينة الدولة، أم بالتشريعات والقوانين المنظمة لها، ومعرفة مدى تأثير ذلك التصرف على الميزانية العامة في الدولة بحرمانها من أهم مصدر من مصادر تمويلها الأساسية، وطرق معالجتها، وذلك من خلال الآتي:

■ مشكلة الدراسة:

تعتبر الضريبة أحد المصادر الأساسية التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بهذا المصدر لما له من أهمية في دعم الميزانية العامة للدولة، حيث الملاحظ انخفاض هذه الحصيلة خلال سنوات الدراسة بشكل كبير، الأمر الذي يدل على وجود مشكلة تستدعي

الدراسة والدراسة تتمثل في معرفة الأسباب وراء انخفاض حصيلة الضرائب، مما دفع إلى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي وما لها من آثار سلبية في حرمان الميزانية العامة للدولة من أحد أهم المصادر اللازمة لتمويلها.

وهذه المشكلة تطرح بعض التساؤلات المهمة تتمثل في الآتي:-

- هل للإدارة الضريبة أثر في ضياع جزء كبير من حصيلة الضرائب؟
- هل انخفاض حصيلة الضرائب يرجع إلى المول نفسه ؟
- هل عدم وجود تشريعات وقوانين منظمة ومواكبة للتطور الاقتصادي دافع لتنامي ظاهرة التهرب الضريبي؟

■ أهداف الدراسة.

1- القيام بدراسة تحليلية مقارنة بين الضريبة المقدرة والمحصلة فعلا خلال الفترة من (2015 م وحتى 2020م) للتعرف على أثر سياسة الإدارة الضريبية على الميزانية العامة للدولة.

2- دراسة حصيلة الضريبة خلال تلك السنوات للوقوف على ما إذا كانت اسباب انخفاض حصيلة الضرائب سببها المول نفسه.

3- التعرف على ما إذا كانت التشريعات والقوانين مواكبة للتطور الاقتصادي كانت من اسباب التهرب الضريبي، ومدى تأثير ذلك على حصيلة الضريبة اللازمة لتغطية النفقات العامة بميزانية الدولة.

■ أهمية الدراسة.

أهمية الدراسة تتمثل فيما يضيفه من إنتاج فكري ومعرفي إلى المكتبة العلمية. بالإضافة إلى امكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لبحث المشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبة في ليبيا بشأن ربط وتحصيل الضريبة. وكذلك مساعدة مصلحة الضرائب على

اتخاذ القرار كما إمكانية التعرف على ما إذا كانت هناك أوجه قصور في عملية الربط، أو التحصيل لاتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها.

■ **منهجية الدراسة.**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، وتم استخدامه من خلال جمع المادة العلمية فيما يتعلق بموضوع الدراسة وطرق المعالجة للوصول إلى تقويم للظاهرة محل الدراسة.

■ **حدود موضوع الدراسة.**

- **الحدود المكانية :** « مصلحة الضرائب الليبية الموجودة في مدينة طرابلس».
- **الحدود الزمنية :** حيث ترتكز الدراسة على فترة زمنية تقدر بـ [5] سنوات عن الفترة من سنة 2015 م حتى سنة 2020م .

■ **طرق تجميع البيانات وتحليلها.**

تم الاعتماد على بعض المراجع العلمية كالكتب والدوريات والمنشورات والمجلات ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تهتم بدراسة موضوع الضريبة والإدارة الضريبية وظاهرة التهرب الضريبي، لتغطية الجانب النظري للدراسة، اما البيانات الأولية لهذه الدراسة فتم الاعتماد على الإحصائيات الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي لمعرفة الضريبية وأثرها على الميزانية العامة، حيث تم اتباع أسلوب تحليل المحتوى لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

■ **الجانب النظري للدراسة**

● **التهرب** الضريبي وأسبابه:

تعد الضريبة وفقا لـ (يونس، 2004م، ص 180. 181) استقطاعا جبريا من أموال الأفراد المكلفين بدفعها، ونظرا لما يتسم به هذا الاستقطاع من إلزامية وجبرية لا تتماشى

وتروق مع بعض الأفراد، فإن شريحة منهم قد تلجأ لتفادي هذا الاستقطاع بمختلف الطرق منها ما يعد مشروعا في نظر القانون، ومنها ما لا يعد مشروعا، بل يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

في حين (زكي، 2000) يرى أن ظاهرة أن التهرب الضريبي قديمة قدم الضرائب ذاتها، وقد عرف هذا التهرب منذ نشأة الالتزام بها على عاتق الممولين شأنه في ذلك شأن الجريمة التي عرفت منذ أن وجد الإنسان، فهو يمثل ظاهرة يكاد لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات مهما بلغت درجة تقدمه، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة في حد ذاتها تبعا لاختلاف الوعي الضريبي، حيث يزداد في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وتعتبر هذه الظاهرة من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها العديد من دول العالم، حيث تؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبة بشكل ملحوظ، مما يتسبب في فقد مبالغ كبيرة من الإيرادات التي تسهم بصورة فعالة في القضاء على مشاكل عديدة، وبالتالي إضعاف قدرة الدولة على القيام بمشروعات التنمية .

- **ظاهرة التهرب الضريبي:**

اختلفت وجهات نظر العلماء في تعريف ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك وفق الآتي:-

- **الاتجاه الضيق لتعريف الظاهرة:**

حيث تم تعريفه بأنه " الالتجاء إلى وسيلة غير مشروعة من شأنها أن تؤدي إلى ضياع حق الدولة في الضريبة" (النجار ،2014). كما عرفه (صلاح ،2000) بأنه "محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا، أو جزئياً باتباع طرق مخالفة للقانون، وتحمل طابع الغش ونحوه" .

والملاحظ هنا أن هذه التعريفات قد تضمنت عنصرا جوهريا وهو مخالفة أحكام القانون الضريبي لتوافر حالة من حالات التهرب المؤثمة شرعاً، وذلك إما من خلال اتباع وسائل غير مشروعة للتخلص من الضريبة، أو التخلص الجزئي، أو الامتناع عن الإقرار الضريبي.

● **الاتجاه الموسع لتعريف الظاهرة:**

قد عرفه (عبدالمنعم ن 2011، 42-43) بأنه « كل وسيلة يلجأ إليها الممول في سبيل التخلص من عبء ضريبي يفترض وقوعه على عاتقه». وعرفه (داوود، 2007) على أنه « التخلص بإحدى الوسائل المختلفة من الالتزام بدفعها». وهو يقسم عادة إلى:

- تهرب مشروع، حيث يقصد به التجنب الضريبي.
- تهرب غير مشروع، ويقصد به التهرب الضريبي.

حيث يلاحظ أن هذه التعريفات توسع من مصطلح التهرب الضريبي ليشمل كافة أوجه التخلص من الضريبة التي يترتب عليها ضياع حقوق الخزانة العامة.

(داوود،2007) يرى أن هناك حالات يتم فيها التخلص من عبء الضريبة ولا تمثل تهربا من الضريبة، ومن أمثلة ذلك عند فرض ضريبة على منتجات سلعة معينة كضريبة الاستهلاك، أو الضريبة على المبيعات، حيث يقوم المنتج بتحميل المستهلك بعبء تلك الضريبة، وبالتالي يتخلص المنتج منها، حيث إن هذا التخلص لا يمكن أن نعتبره بمثابة تهرب ضريبي، وعليه يمكن القول بأن التخلص من عبء الضريبة قد يكون أمرا مباحا في بعض الحالات، وقد يختلط بالتهرب الضريبي عندما يتم التخلص من عبء الضريبة عن طريق مخالفة قواعد القانون الضريبي .

● **أنواع التهرب الضريبي:**

قبل الحديث عن أنواع التهرب الضريبي لابد من توضيح شيء مهم يتعلق بمراحل التهرب الضريبي [الوقت الذي يتم فيه التهرب الضريبي]، حيث يتهرب المكلفون من دفع الالتزام الضريبي وفق الآتي (الفريحات،2009):

● **مرحلة تحديد الوعاء الضريبي وربطها:** ففي هذه المرحلة يلجأ المكلف إلى الامتناع عن تقديم إقراره الضريبي توهما منه أن دائرة ضريبة الدخل سوف تغفل عنه،

أو أن تقدر الضريبة عليه بأقل مما يجب أن تأخذ منه، أو عن طريق تقديم إقرار ضريبي غير صحيح، أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن مصادر دخله.

- **مرحلة تحصيل الضريبة وتسديدها :** وهي المرحلة التي لا يرغب فيها المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه في المواعيد التي حددها القانون الضريبي، حيث تفرض عليه عقوبة تتمثل بغرامة تأخير مقدارها (1 ٪) من مقدار الضريبة غير المدفوعة عن كل شهر تأخير.

وبعد توضيح مراحل التهرب الضريبي التي لها صلة مباشرة بالإدارة الضريبية ومدى قدرتها على التعامل مع هذه الظاهرة نتحدث بشيء من التفصيل عن أنواع التهرب الضريبي، وذلك وفق الآتي:

- **أنوع التهرب الضريبي وفقاً** لقيمته: يقسم التهرب الضريبي وفقاً لقيمته، أي مقدار ما يمكن التخلص منه من الضريبة إلى (الفريحات،2009) :-

- التهرب الكلي : وهو يتحقق عندما يستطيع المكلف بالضريبة التخلص منها كليا عن طريق إخفاء نشاطه عن مصلحة الضرائب.

- التهرب الجزئي : وهو يتحقق إذا ما استطاع المكلف بالضريبة أن يتخلص من جزء منها، وذلك عن طريق إسقاط عناصر نشاطه، بحيث لا يعبر الجزء المتبقي على حقيقة نشاطه، وبالتالي أرباحه.

- **أنوع التهرب الضريبي وفقا لمدى مخالفته للتشريع:** يقسم التهرب الضريبي وفقاً لذلك كالآتي:-

- تجنب الضريبة : وهو التهرب الذي يحدث دون مخالفة القانون، حيث يأخذ أحد الصور (اجتناب العمل، أو التصرف المنشئ للالتزام الضريبي - اجتناب الضريبة من خلال استغلال ثغرات القانون).

- التهرب الضريبي : وهو التهرب الذي ينشأ نتيجة مخالفة أحكام القانون باستخدام أي من الطرق، أو الوسائل الاحتيالية.

- **أنوع التهرب الضريبي وفقاَ لإقليمه:** يمكن تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه إلى الآتي:

- التهرب الداخلي : وهو الذي يقع في نطاق إقليم الدولة، وهو أكثر أنواع التهرب الضريبي انتشارا في دول العالم.

- التهرب الخارجي : وهو الذي يقع نتيجة استطاعة الممول تهريب أموال إلى خارج البلاد بطريق غير مشروع، وذلك بإنشاء فروع أجنبية للمنشأة دون ذكرها في الإقرار الضريبي.

- **أسباب التخلص من العبء الضريبي:**

هناك أسباب متعددة للجوء المكلف إلى التهرب من دفع عبء الضريبة المترتبة عليه، وإذا اجتمع أكثر من سبب عند المكلف بدفع الضريبة قويت عنده الدواعي على هذا التصرف بمقدار ما يجتمع لديه من أسباب، حيث تتنوع هذه الأسباب وتتعدد فمنها ما يرجع للجوانب السياسية، أو الاقتصادية، أو القانونية، أو الجزائية، أو النفسية، أو الأخلاقية، أو الإدارية والفنية، وذلك وفق الآتي (الفريحات 2009):

- **الأسباب السياسية.**

من الأسباب السياسية المتعلقة بعملية التهرب الضريبي سياسة الدولة الإنفاقية، والتي تعد أمرا هاما في اتجاهات التهرب من دفع عبء الضريبة انخفاضا وارتفاعا، فعندما يكون إنفاق الدولة موجها إلى ما يحقق أكبر قدر من المنافع للأفراد يشعر المكلفون بالضريبة بجدوى دفعها ويمتنعون عن التهرب منها والعكس صحيح.

● **الأسباب الاقتصادية.**

تلعب الظروف الاقتصادية دورا مهما في عملية التهرب الضريبي، ففي أوقات الكساد الاقتصادي تكون نسبة التهرب الضريبي عالية جدا، ولما لهذه الظاهرة من تأثير واضح على حياة الأفراد ومستوى معيشتهم، حيث تتيح لهم الفرصة من التهرب، أو التملص من دفع عبء الضريبة المترتبة عليهم على العكس من ذلك، ففي أوقات الرخاء الاقتصادي ومع ارتفاع دخول الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم يكونوا قادرين على دفع المبالغ الضريبة المترتبة عليهم بكل يسر وسهولة ودون أي تردد.

وهنا يلاحظ أن موقف الدولة اتجاه هذه الظاهرة (التهرب الضريبي) يختلف في فترات الرخاء عنه في فترات الكساد، ففي حين تبدي الدولة نوعا من التساهل في فترات الرخاء بسبب زيادة إيراداتها نجدها تتشدد في فترات الكساد بسبب انخفاض إيراداتها، إضافة إلى ذلك يعتبر التباطؤ، أو التدني في معدلات النمو الاقتصادي للدولة سببا من أسباب التهرب الضريبي، أي أن عدم الاستقرار للفرص الاستثمارية (أي عدم وجود بيئة استثمارية جاذبة) تجعل صاحب هذا الاستثمار غير راض عن دفع الضريبة لا بل تجعله يفكر بالتخلص منها بأية وسيلة كانت كأن يقوم مثلا بإخفاء جزء من دخله المتعلق بهذه الاستثمارات.

● **الأسباب القانونية.**

وهذه الأسباب تتعلق بتشريعات القانون الضريبي، حيث إن هناك العديد من الأسباب، أو العوامل التي يكون لها ارتباط واسع وكبير بتشريعات القوانين الضريبة، ويكون لها دور رئيسي في تنفيذ عملية التهرب الضريبي، حيث تتمثل في الآتي:

1- عدم الوضوح في صياغة بعض النصوص القانونية التي تعتبر بمثابة منافذ يستطيع متهربو الضريبة استغلالها متى يشاؤون وفي أي وقت للتهرب من دفع الضريبة، وكذلك التعقيد في التشريعات الضريبة يفسح المجال أمام دافعي الضرائب للتهرب من دفعها، وذلك بسبب عدم القدرة على تفسيرها وتطبيقها بالشكل الصحيح.

2- عدم وجود الاستقرار للتشريعات الضريبة، وذلك بسبب كثرة التعديلات والثغرات التي تحدث على هذا القانون دون تبرير الأسباب لهذه الثغرات، مما يجعل المكلف يشعر بثقل العبء الضريبي المترتب عليه ويدفعه للتهرب من دفعها، بالإضافة إلى عدم وجود المرونة في التشريعات، أي عدم مواكبتها للتغيرات المستمرة المرتبطة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للمكلفين بدفع الضريبة.

3- كثرة الضرائب التي يتم فرضها على المكلف في هذه القوانين الضريبية، مما تثقل كاهله وتجعله غير قادرا على دفع الضريبة المترتبة عليها.

4- عدم توفر الخبرة والدراية القانونية المتخصصة والكافية لدى المشرع لتمكنه من صياغة قوانين قادرة على معالجة مشكلة التهرب الضريبي ومحاولة الحد من انتشارها.

5- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة في التشريعات القانونية تجعل المكلف غير راغب وراض عن دفع الضريبة المستحقة عليه، وكذلك الازدواج الضريبي الداخلي الذي يكون على مستوى الدولة، أي من خلال فرض نفس الضريبة لأكثر من مرة وعلى نفس المكلف، إضافة إلى الازدواج الضريبي الدولي الذي يتمثل بخضوع المكلف لأكثر من مرة لدفع الالتزام الضريبي المترتب عليه وعلى نفس الدخل الخاضع للضريبة من أكثر من دولة، فهذا الأمر يعطي دافعا لدى المكلف بالتهرب من دفع الضريبة المترتبة عليه، لأن ذلك يشعره بزيادة العبء الضريبي المترتب عليه.

- **الأسباب الجزائية.**

تتمثل هذه الأسباب بعدم وجود عقوبات صارمة على كل المتهربين من الضريبة لكي تمكنهم من العدول عن التهرب الضريبي، وتساعد الدولة على الحد من هذه الظاهرة الخطيرة لتكون هذه العقوبات بمثابة رادع قوي للمتهربين تتناسب مع جريمة التهرب الضريبي. كما أضاف (فريحات،2009) بأن هناك اسبابا نفسية وأخلاقية متمثلة في :

● **الأسباب النفسية.**

قد يتولد هذا الشعور عند الكثير من الأفراد المكلفين بدفع الضريبة، وهو الميل النفسي إلى الالتزام بدفع العبء الضريبي المستحق عليه شعورا منه بأن عملية الالتزام لا تخلق له أية جدوى، أو فائدة (دون مقابل) ليحاول بعدها الخروج من دائرة الالتزام الضريبي وبأي طريقة.

● **الأسباب الأخلاقية.**

هنا يكون للعامل الأخلاقي لدى المكلفين بدفع الضرائب دور في تقوية، أو إضعاف الوعي الضريبي لديهم ليكون انطلاقهم وإحساسهم من واجب المسؤولية الوطنية في دفع هذا الالتزام (العبء الضريبي) لا التهرب منه، فكلما زاد الوعي الضريبي عند الأفراد الملتزمين أخلاقيا يجعلهم يؤدون واجباتهم بكل قناعة لشعورهم بالمنافع والخدمات التي يحصلون عليها من قبل الدولة المتمثلة في خدمات الصحة والتعليم والأمن وغيرها من الخدمات الأخرى.

● **الأسباب الإدارية والفنية:**

1. ضعف كفاءة الإدارة الضريبية من حيث الخبرات والتدريب والتأهيل الجيد.
2. غياب التنسيق بين دائرة ضريبة الدخل وبعض الجهات الخاصة والمؤسسات الحكومية الأخرى بشأن تجميع البيانات والمعلومات.
3. عدم وجود شبكة حاسوبية (منظومة إلكترونية) تتعلق بحفظ جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلفين وكل ما يتعلق بعملية جباية الضرائب.
4. انخفاض الرواتب والعلاوات للعاملين في دوائر قطاع الضريبة، مما يجعلهم يتعرضون للرشاوى من بعض المكلفين.
5. عدم وجود طرق محكمة في إجراءات التحصيل تمكن المكلف بدفع الضريبة من التهرب من سداد الالتزام المترتب عليه.

وبعد تحديد مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه، ومعرفة الأسباب المؤدية إليه لابد من تحليل تلك البيانات والمعلومات التي تتعلق بمدى مساهمة الضريبة في دعم الإيرادات العامة بالميزانية العامة للدولة الليبية، حيث تم الحصول على هذا البيانات والمعلومات من قبل مصلحة الضرائب ومصرف ليبيا المركزي، وهذا ما سنتحدث عنه بالشرح والتحليل في الجانب العملي لهذه الدراسة.

■ الضريبة ودورها في دعم الإيرادات العامة

● مفهوم الضريبة:

تعد الضريبة أحد مصادر تمويل خزينة الدولة الأساسية، وأهم الإيرادات العامة في الاقتصاديات الحديثة، وتشكل ضريبة الدخل الجانب الأكبر فيها كونها تمتاز بغزارة حصيلتها وبالثبات والتكرار، وقد اهتم المشرع الضريبي بها كون أنها تعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار، وتعتبر جزءاً من الناتج الإجمالي، فهي بالتالي إحدى أدوات السياسة المالية الهامة التي تؤثر على نمو نشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، وتساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة، وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لأهمية الضريبة وخطورتها فإن دساتير وقوانين الدول قد أحاطتها بشيء من الحماية الخاصة، وأكدت على قانونيتها (العجرمي ،2010) .

● تعريف الضريبة:

اختلفت وجهات نظر الفقهاء حول وضع تعريف واضح ومحدد للضريبة بسبب اختلاف الآراء لديهم، ويعود ذلك للدور الذي تلعبه في الجانب المالي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد وردت بعض التعريفات ندكر منها الآتي:

فقد عرفها كل من «ياسر السلامين (2014)، وعبد الرحمن الدقة» بأنها «مبالغ نقدية تدفع جبرا من قبل المكلفين بها إلى خزينة الدولة بصورة دورية، أو غير دورية بهدف تمويل الخدمات العامة، وتنفيذ سياسات اقتصادية، واجتماعية، وهي محددة

وفقا لقوانين وأنظمة وأسس وقواعد ومعدلات مقررة لذلك، وبدون أي مقابل مباشر. أما «(طارق أبو سنينة ،2008)» فقد عرفها بأنها « فريضة مالية تفرضها الدولة على المكلفين دون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، والقيام بمشاريعها التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع بشكل متساو. كما عرفها» حامد عبد المجيد دراز، 1987 ،ص91)» بأنها «فريضة مالية نقدية تستقطعها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة، وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية.

وفي تعريف أكثر حداثة عرفها الخصاونة (2000) على أنها " استقطاع سيادي عن طريق السلطات العامة لتحقيق أهداف عامة وتوزيع عبئها حسب الطاقة الضريبية للمواطنين . ومن خلال هذه التعاريف يمكننا إعطاء تعريف شامل جامع للضريبة: (اقتطاع مالي، أو نقدي يدفعه الأفراد إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة جبرا، وبدون مقابل بصفة نهائية حسب قدرة المواطن مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة للدولة).

● **خصائص الضريبة:**

من خلال ما تم استعراضه من تعريفات يمكن أن نستخلص العديد من الخصائص التي تتميز بها الضريبة تتمثل في الآتي (القيسي ،1998 ،ص 126-127):

1. تعد الضريبة مبلغا ماليا : وقد يكون هذا المال عينا كما كان عليه الوضع في العصور السابقة كاقتطاع جزء من الثمار، أو نقدا، وهي أسهل من حيث فرضها وتحصيلها .
2. الضريبة تفرض جبرا : فلا يخير المكلفون لا بأدائها، ولا بكيفية دفعها، ولا بتحديد موعدها، وإذا امتنعوا عن أدائها طوعية حصلت منهم بصورة جبرية لأنها تفرض بقانون، وبالتالي فهي ملزمة للجميع.
3. الضريبة تفرض من الدولة : أي يتم فرضها من خلال وزراتها وهيئاتها ومؤسساتها التي تتمتع بسلطة عامة لفرضها، فهي مظهر من مظاهر السيادة للدولة، وهي تفرض بموجب قانون، فلا ضريبة، ولا رسم إلا بقانون، ولا يجوز تعديلها، أو إلغائها

إلا بموجب قانون، فالقانون يضفي عليها صفة الجبر، ومن يمتنع عن دفعها فإن الدولة تجبره على ذلك بقوة القانون.

4. تدفع الضريبة بدون مقابل، أو منفعة خاصة : فيجب أن يدفعها المكلفون دون أن ينتظروا مقابل لها، وذلك لأنهم يأخذون مردودها بطريق غير مباشر بالاستفادة من خدمات الدولة لهم.

5. تفرض الضريبة بصفة نهائية: أي أن المكلف الملزم بعملية دفعها لا يحق له أن يطالب باستردادها، ولا يحق له المطالبة بأية فوائد عليها لأن فرضها عليه يكون نهائياً.

6. تحقق الضريبة أهدافا اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية، وأن الدولة تستخدم الضريبة كأداة هامة لها تأثير مباشر وفعال على كافة مجالات الحياة في المجتمع.

● **المبادئ الأساسية لفرض الضريبة:**

يستلزم على الدولة عندما تقوم بفرض الضريبة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين، أو اعتباريين أن تتبنى مبادئ أساسية، وذلك للتوفيق ما بين مصلحتها كدولة ومصلحة المكلفين بدفع الضريبة، حيث تتلخص أهم المبادئ الأساسية لفرض الضريبة في الآتي (عبد المولى، 1989،ص277):

● **مبدأ العدالة:**

يتمثل مضمونه في أنه يجب على الدولة عندما تقوم بفرض الضريبة أن تراعي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين أفرادها، وخير مثال على ذلك يتحقق في الإعفاءات الضريبية، والشرائح الضريبية، وبالتالي ليس من المعقول أن يدفع المكلف الفقير نفس المبلغ الذي يدفعه الغني، إلا إن علماء الاقتصاد اختلفوا في آلية فرضها لتحقيق العدالة بين المكلفين، فذهب (آدم سميث) إلى أن المقصود بذلك هو أن يساهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية، وبالتالي يرى أن تحقيق العدالة الضريبية

يتم من خلال فرض الضريبة النسبية بحيث يتناسب مبلغها مع الدخل الذي يحصل عليه المكلف بدفعها، إلا إنه ظهر بعض كتاب المالية منهم(جان ساي) الذي رأى أن الضريبة النسبية لا تحقق العدالة، وإنما يتم تحقيقها باستخدام الضريبة التصاعدية باعتبارها تسمح بأن يساهم كل مواطن في الأعباء العامة وفقاً لمقدرتهم المالية.

- **مبدأ اليقين:**

يتمثل في أن يكون مبلغ الضريبة وآلية سدادها وموعد سدادها وأحكامها وإجراءاتها واضحة ومحددة للممول، وبدون غموض، أو إبهام، وبشكل مسبق، ويكون ذلك من مهمة الإدارة الضريبية.

- **مبدأ الملائمة في الدفع:**

يقصد بذلك أن تكون آلية توريد مبلغ الضريبة إلى خزينة الدولة من قبل الشخص المكلف تبعا لمقدرته المالية، ويقتضي ذلك أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسبا ويتلاءم مع المكلف بها وفقا لمقدرته المالية، بحيث يتم دفع مبلغ الضريبة المقرر بعد حصوله على الدخل الذي يعتبر وعاءً لها.

- **مبدأ الاقتصاد في نفقات الجباية:**

بمعنى أن تقوم الدولة الممثلة بالإدارة الضريبية بجباية الضريبة بأقل التكاليف التي تشمل تكاليف الجباية، والرواتب التي تدفعها الدولة إلى الأشخاص الذين يقومون بربط الضريبة وتحصيلها، والهدف من ذلك تحقيق الزيادة في الحصيلة الضريبية.

- **مبدأ السنوية:**

يقصد به أن يتم تحصيلها بصورة سنوية، وذلك لتجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات فمن الأهمية فرضها بشكل سنوي، وذلك لارتباطها بالسنة المالية، حيث تكون تلك الفترة عادة لمدة سنة لاحتساب الأرباح وإعداد دفاتر الحسابات والميزانية العمومية، ويعتبر من المناسب للدوائر الضريبية فرض الضريبة بعد انتهاء السنة المالية، وكذلك الحال بالنسبة

لموازنة الدولة التي يتم إعدادها بشكل سنوي باعتبار أن الإيرادات الضريبية مهمة في بند الإيرادات العامة للدولة.

● **أهمية الضريبة:**

في الوقت الذي زدات فيه أعباء الدولة تجاه مواطنيها تلعب الضريبة فيها دورا مهما، حيث أصبحت مهام الدولة والأعباء الملقاة على عاتقها كبيرة، وبالتالي فهي بحاجة إلى إيرادات لتغطيتها، وتعد الضريبة أحد مصادر التمويل الأساسية للخزينة العامة، وتشكل الجزء الأهم والأكثر استقرارا بين تلك المصادر، وقد تزايد الاهتمام بها في مختلف الدول ليس لأنها تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات فقط، وإنما لاعتبارها إحدى أدوات السياسة المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه.

وأصبحت الضريبة اليوم تكتسب أهمية كبرى في بعض الدول النامية على وجه الخصوص، ذلك أن كثيرا من تلك الدول تجد في المساعدات والقروض الخارجية مصدرا لتمويل نسبة هامة من نفقاتها العامة، لكن تعاظم مديونيتها الخارجية وانخفاض، أو تلاشي إمكانية حصولها على المساعدات والقروض جعلها تواجه مواقف صعبة، وتتبنى سياسات مالية مشددة ترمي إلى ضبط إنفاقها وتنويع وتحسين مصادر إيراداتها، وزيادة اعتمادها على الضريبة، فقد توسعت بعض البلدان في تحصيل الضريبة، ولكن المردود من الخدمات والرعاية لم يكن بالشكل المطلوب، مما أدى إلى ظهور أصوات تنادي بضرورة المسائلة من قبل دافعي الضريبة للتأكد من الاستغلال الأمثل لهذه الحصيلة، فالضريبة تهم العديد من القطاعات بالمجتمع، فهي تهم القطاع العائلي، وقطاع الأعمال والاستثمارات، والقطاع الحكومي، ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي حصلت في القرن العشرين لاسيما في العام (1929م) أدت لتوسع مجال الضريبة، فأصبحت أداة هامة في مجال التنمية الاقتصادية، حيث نجد أن الدولة المتخلفة اقتصاديا والفقيرة التي يجني أفرادها دخولا متوسطة ومنخفضة تركز في نظامها الضريبي على الضريبة غير المباشرة كضريبة الاستهلاك والرسوم الجمركية .

■ **الأساس الفني للضريبة:**

ذهب فقهاء المالية العامة إلى إسناد حق الدولة في فرض الضريبة وإلزام الأفراد بها بصفة عامة إلى نظريتين هما (شلغوم، 2015):

● **نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي.**

حيث نادى بها الفقهاء الماليون، وفي مقدمتهم (جان جاك روسو)، وقد حاول أصحاب هذه النظرية تأسيس حق الدولة في فرض الضريبة على فكرة المنفعة التي تعود على الأفراد من تدخل الدولة لإشباع حاجاتهم العامة، وذهبوا إلى حد القول بأن عقدا ضمنيا يقوم بين مجموع الأفراد من جانب، والدولة من جانب آخر يلتزم بمقتضاه (الأفراد) بدفع الضريبة مقابل التزام (الدولة) بتحقيق منفعتهم العامة في شتى المجالات، ويؤخذ على هذه النظرية أنها تؤدي إلى الخروج عن التعريف الفني للضريبة.

● **نظرية التضامن الاجتماعي.**

ومؤدى هذه النظرية أن الأفراد يسلمون بوجود الدولة كضرورة سياسية واجتماعية تقوم على تحقيق الصالح العام وإشباع حاجاتهم العامة، حيث يقتضي التنظيم السياسي للدولة أن يقوم بين مجموع الأفراد تضامن اجتماعي لأجل تمكينها من تمويل نفقاتها العامة.

■ **أهداف الضريبة:**

هناك العديد من الأهداف للضريبة تتمثل فيما يلي (عبد المجيد، 2005):

● **الأهداف المالية:**

يعد الهدف المالي الهدف التقليدي للضريبة، وذلك لتغطية نفقات الدولة ويتمثل في مد الميزانية بالأموال اللازمة.

● **الأهداف الاقتصادية:**

من خلال تحقيق توازن اقتصادي بين الإيرادات والنفقات، وإعادة توزيع الدخول، حيث تقوم الدول الرأسمالية بتخفيض الضريبة أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوى الشرائية.

● **الأهداف الاجتماعية:**

تعمل الضريبة على تحقيق التضامن الاجتماعي وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع بحيث تستخدم في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية كإعفاء بعض الهيئات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية دينية، أو أسرية منها، ومساهمتها في المحافظة على الصحة العامة بفرض ضريبة منخفضة السعر على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الخبز، وفرض ضريبة مرتفعة السعر على بعض السلع الضارة بالصحة مثل المشروبات الكحولية و السجائر.

● **الأهداف السياسية:**

تهدف الضريبة إلى تأكيد سيادة الدولة على أراضيها، حيث إنها تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومثال ذلك استخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول، أو للحد منها، وهذا عن طريق تخفيض رسوم الواردات من هذه الدول، أو رفعها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها.

وهناك بعض العلماء من يضيف أهداف أخرى تتمثل في (رحال 2015):

الأهداف المالية: تقوم الدولة بفرض الضريبة بغية الحصول على الأموال والإيرادات اللازمة للقيام بكافة المهام المترتبة عليها، حيث إن الضريبة تعتبر أهم رافد لخزينة الدولة من المال.

الأهداف الاجتماعية: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة فإنها لا تسعى فقط لمد الخزينة العامة بها، بل إن هناك عدة أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل الأهداف الاجتماعية والتي تمكنها من التحكم بالنسل، وإعادة توزيع الدخل والثروات، والحد من الظواهر الاجتماعية المشينة.

الأهداف الاقتصادية: تعمل الضريبة على إحداث آثار اقتصادية في بعض القطاعات الاقتصادية، ومن أهم أدوارها تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وذلك بما تقوم به من عملية تخفيض القوة الشرائية الزائدة، ومحاربة التوجهات التضخمية، كما تستخدم من أجل تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية مثل قطاع السياحة والصناعة، وذلك بمنحها إعفاءات.

رسم السياسات العامة للدولة : تعمل الضريبة على رسم السياسات العامة للدولة مثل سياسة حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية ؛ وذلك بفرض ضريبة أكبر على المنتجات الأجنبية مما يعطي فرصة أكبر للمنتجات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الاقتصاد المحلي ودعمه.

■ الإيرادات العامة للدولة :

قبل الحديث عن دور الضريبة في زيادة حصيلة الإيرادات العامة لابد من تحديد مفهوم تلك الإيرادات ومصادرها، وذلك وفق الآتي:

● مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة: هي المصادر الذي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة لأجل إشباع الحاجات العامة، ونتيجة لتطور دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلزامها بالتوسع في النفقات العامة، الأمر الذي تطلب التوسع في حجم الإيرادات العامة، وإلى تعدد أنواعها وأغراضها.

ويرى(الغزاوي،1994) إنه في العصر الحديث تعددت مصادر الإيرادات العامة واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ويعرض الفكر المالي الحديث العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام يضم كل منها الموارد المتحدة في الطبيعة والخصائص، حيث إن بعضها ذات صفة دورية كالضرائب والرسوم، والبعض الآخر قد تلجأ إليها الدولة في أوقات معينة كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

- **مصادر الإيرادات العامة:**

مصادر الإيرادات العامة وفقا لخلاط (2013) تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن حصرها في الآتي:-

1. إيرادات الدولة من أملاكها : ويقصد به جميع الأملاك والأموال التي تملكها الدولة التي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، ومنها الطرق والحدائق العامة والأماكن الأثرية، ويدخل في ذلك الدوائر الحكومية لأنها مخصصة ولا تهدف الدولة من استغلالها تحقيق الأرباح، أما الأملاك الخاصة فهي التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، وتهدف من خلال إدارتها إلى تحقيق الربح مثل آبار النفط والأراضي الزراعية ومختلف المشاريع الصناعية والتجارية، حيث يمكن تصنيف الأملاك الخاصة إلى الأملاك الزراعية والعقارية التي تتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والأحياء السكنية، وتشمل أيضا الأملاك التجارية والصناعية التي يقصد بها مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة، والتي تشكل حصيلة بيع منتجاتها جانبا من الإيرادات العامة لها، ويضاف إلى ذلك فيما يتعلق بالجانب المالي، وهو ما تملكه الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض.
2. الرسوم : فهي تعتبر من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدولة بصفة قد تكون دورية ومنتظمة، حيث تستخدم حصيلتها في تحقيق المنافع العامة، ويعرف الرسم

بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص مقترن بنفع عام يعود على المجتمع ككل كرسوم الكهرباء والماء.

3. القروض العامة : فالقرض العام يعني حصول الدولة على الأموال من الغير سواء كان ذلك في الداخل، أو الخارج مع التعهد بردها مع الفوائد في وقت أجل السداد.

4. الإصدار النقدي الجديد : وهو قيام الدولة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة ، وغالبا ما يتبع هذا المصدر ارتفاع في المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.

5. الغرامات والمصادرات : التي تكون نتيجة لمخالفات قانونية.

6. الضرائب : وتمثل في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، واستخدامها كأداة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على توجيه الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

● **دور الضريبة في دعم الإيرادات العامة للدولة.**

قبل الحديث عن دور الضريبة في دعم الإيرادات العامة لابد من التوضيح بشأن أمرين هما [تقسيمات الضريبة ـ طرق تحصيل الضريبة]، وذلك وفق الآتي:ـ

■ **تقسيمات الضريبة:**

إن الضريبة بشكل عام إما أن تفرض على عوائد عناصر الإنتاج، أو تفرض على تدفق الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، الأمر الذي يتطلب من الدولة أن تختار من القواعد الفنية للضريبة ما يناسبها للاستقطاع الضريبي، وذلك بما يتفق مع الأهداف الأساسية لها، ويمكن تقسيم الضرائب إلى الآتي (عجام، 1997):ـ

- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال : فالضريبة على الأشخاص هي الضريبة التي تتخذ من الشخص نفسه وعاء لها، فالشخص الطبيعي في ظل هذه الضريبة هو المادة الخاضعة لها بغض النظر عما يملكه من أموال حتى إنها سميت ضريبة الرؤوس، أما الضريبة على الأموال فهي أن يكون المال سواء ثروة، أو دخلا هو المادة الخاضعة للضريبة، وبذلك أصبحت الأموال في الاقتصاديات الحديثة هي أساس فرضها.
- الضريبة الوحيدة والمتعددة : وهي أن تعتمد الدولة في إيراداتها على ضريبة وحيدة إذ تقوم بفرض ضريبة رئيسية تمثل الأهمية النسبية لحصيلة إيراداتها، أما نظام الضرائب المتعدد، وهو ما تأخذ به النظم الضريبية الحديثة، فهي تقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية منها الضريبية على دخول الأفراد والضريبة على الأعمال.
- الضريبة المباشرة وغير المباشرة : فمن الضرائب المباشرة المعمول بها في ليبيا ضريبة دخل العقارات، حيث تسري على الدخل الناتج من استثمار العقارات أيا كانت طريقة استثمارها، وضريبة الدخل الزراعي، فهي تسري على الدخل الصافي من الاستغلال الزراعي للأراضي الزراعية سواء كانت مشجرة، أو غير مشجرة، والضريبة على دخول المهن الحرة التي أساسها الرئيسي عنصر الإنتاج (العمل الفكري، أو العضلي)، والضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها، حيث تفرض على الدخول الناتجة عن القيام بوظيفة، أو خدمة سواء كانت مؤقته، أو دائمة، والضريبة على دخول الأجانب المقيمين في ليبيا، وضريبة الجهاد التي تفرض على كافة الأجور والمرتبات وما في حكمها، أما الضريبة غير المباشرة في ليبيا هي الضرائب الجمركية والإنتاج والمشروبات الغازية والملح والتبغ والملاهي والدمغة.
- **طرق تحصيل الضريبة:**

.**الوفاء المباشر:** أي يقوم الملف بسداد الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة المالية من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه عن دخله، أو ثروته.

- **الأقساط المقدمة** : بحيث يسدد المكلف بدفع الضريبة أقساطا دورية خلال السنة طبقا للإقرار الذي يقدمه عن دخله على أن تتم التسوية النهائية للضريبة في نهاية السنة.
- **الحجز عند المنبع** : قد تلجأ الإدارة الضريبية عند تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الحجز عند المنبع.

■ **دور الضريبة في دعم الإيرادات العامة.**

تعتبر الضريبة أهم عنصر لما يسمى بالطاقة المالية للاقتصاد القومي التي تشير إلى قدرة تيار الإيرادات العامة على تغدية النفقات العامة التي يستلزم نشاط الدولة القيام بها، ففي ظل تزايد الإنفاق العام ونموه بمعدلات متزايدة وعالية أصبحت هناك حاجة ضرورية لوجود الضريبة، وما مدى استطاعة الدولة فرضها ؟ وإلى أي حد تبلغ الطاقة الضريبة، وحتى تتضح الروية بشأن ذلك فلابد من الحديث عن العوامل المحددة للطاقة الضريبة، وهي كالتالي (عبد الحميد ،2010):

1. مستوى النمو الاقتصادي والفائض الاقتصادي: توجد علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بمتوسط دخل الفرد من الدخل القومي، وبين الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي، فكلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي كلما زادت الطاقة الضريبة، ويقصد بالفائض الاقتصادي الفرق بين الإنتاج الكامن والاستهلاك الضروري، والإنتاج الكامن هو الإنتاج الذي يمكن الوصول إليه إذا كانت جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفا كاملا، وعليه يجب الاسترشاد بالفائض الاقتصادي لتحديد أسعار الضرائب.
2. نمط توزيع الدخل القومي: وهو كيفية توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وهو ما يؤثر بدوره في الطاقة الضريبية، فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل كلما انخفضت الطاقة الضريبية والعكس صحيح.

3. التوزيع القطاعي للدخل القومي: تزداد الطاقة الضريبية كلما زاد نصيب القطاع الصناعي من الدخل القومي، وتقل الطاقة الضريبية كلما زاد نصيب القطاع الزراعي من الدخل القومي.

4. حالة النشاط الاقتصادي: تتوقف الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي على حالة النشاط الاقتصادي، فالتضخم قد يزيد حصيلة النقدية للضريبة، ولكنه ينطوي على التقليل من قيمتها الحقيقية والانكماش يؤدي إلى نقص الحصيلة النقدية للضريبة، وقد يزيد من قيمتها الحقيقية نتيجة لانخفاض الأسعار.

5. إنتاجية الإنفاق العام: إذا كانت إنتاجية الإنفاق العام مرتفعة زادت الطاقة الضريبية.

6. الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية المحصلة للضرائب: كلما تميزت الأجهزة الحكومية بالكفاءة الإدارية وقلت درجة التعقيد في أدائها وزادت درجة قدرتها على تحصيل الضرائب سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الطاقة الضريبية، وكلما انخفضت الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية انخفضت تلك الطاقة.

■ **محددات الطاقة الضريبة في ليبيا:**

(المجبري ،2003) يقر بأن مستوى الضريبة يتحدد بمدى توفر الطاقات الضريبية أكثر مما يتحدد بالطلب من السلع العامة، أو مستوى النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى أن البلدان النامية ومن بينها ليبيا تواجه ضغوطا إنفاقية كبيرة، وأيضا ضيقا وندرة القواعد الضريبية مما يجعلها غير قادة على تمويل نفقاتها، وهذا يجعل القواعد الضريبية مستغلة بالكامل، حيث يجب أن تترافق القدرة على التحصيل للضريبة مع الطلب الكافي على السلع العامة لكي يتحقق مستوى معين من الإيرادات الضريبية، حيث إن الطاقة الضريبية تفسر مستوى إيرادات الضرائب في البلدان النامية ومنها ليبيا.

وبعد هذا الاستعراض لمفهوم الضريبة وأهدافها ودورها في دعم الإيرادات العامة من

خلال تحديد مفهوم تلك الإيرادات ومصادرها والكيفية التي يتم بها تقسيم تلك الضريبة وطرق تحصيلها نتحدث في الفصل الثالث عن موضوع التهرب الضريبي وأسبابه.

قبل الحديث عن أثر الضريبة على الميزانية العامة للدولة الليبية كان لابد من توضيح بعض الموضوعات الهامة ذات العلاقة بالموضوع وبشكل مختصر تتعلق بمفهوم الميزانية العامة وأهدافها، وذلك وفق الآتي:

■ **مفهوم الميزانية العامة للدولة:**

تمثل الميزانية العامة الوثيقة التي تخول أجهزة الدولة المختلفة تحصيل الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم الحكومة الاضطلاع بها خلال سنة مالية قادمة، فالميزانية بتعرضها للنفقات العامة في جانب منها والإيرادات العامة في الجانب الآخر إنما تهدف لتوضيح الموقف المالي للحكومة، ومدى ما تحققه من فائض، أو عجز.

فإذا كان هناك تساو بين الإيرادات عبر ذلك عنه بتوازن الميزانية، أما إذا كان جانب النفقات أكبر من جانب الإيرادات دل ذلك على وجود العجز والعكس، فإذا كان جانب الإيرادات أكبر من جانب النفقات دل على وجود الفائض. بيد أن معرفة الفائض، أو العجز ليس كل ما تهدف إليه الميزانية، فالذي تهدف إليه الميزانية العامة في المقام الأول هو أن تكون أداة لاستخدام الموارد في أفضل استخداماتها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإشباع كافة حاجات المجتمع، وبالتالي لم يعد وجود عجز فيها أمرا سيئا في كل الحالات، كما لا يكفي وجود الفائض للتدليل على سلامة الوضع المالي، وإنما يمكن قياس سلامة الأداء الاقتصادي والمالي للدولة من خلال ما تحققه الميزانية العامة من أهداف.

ويدور جوهر الميزانية العامة حول ثلاثة اعتبارات هي:

الاعتبار الأول: مستقبلي. يأخذ الحياة المستقبلية للمجتمع في الاعتبار من خلال تقدير حجم الموارد المتوقع صرفها خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تكون (سنة).

الاعتبار الثاني: إداري. إذ تقوم الدولة بعدة إجراءات مالية وإدارية تمكنها من استخدام موارد المجتمع بأكفأ الطرق وأسرعها في تحقيق الأهداف.

الاعتبار الثالث: قانوني. تقوم به السلطة التشريعية لتضفي على الميزانية عنصر الالـزام لتمكين السلطة التنفيذية من القيام بجباية الإيـرادات وصرف النفقات المحددة فيها دون تغير.

وبذلك فإن فعالية الميزانية تتوقف على كفاءة أداء هذه المحاور الثلاثة. فكل عمل مستقبلي لا يقوم على آليات وأساليب عملية للتنبؤ يظل بعيدا عن الدقة الكاملة، وكل إجراء إداري ومالي لا يقوم على قواعد ومفاهيم واضحة يتداخل، أو يتعارض مع غيره من الإجراءات، وكل عمل قانوني لا يقوم على الشرعية واحترام القوانين النافذة لا يجد الاحترام والقبول.

لهذا كان لابد للميزانية أن تتأثر بهذه الظروف ومن ثم وجب أن تصاغ أهدافها ويتنبأ بنفقاتها وإيراداتها بعد الأخذ في الاعتبار لكل الظروف المؤثرة.

■ **تعريف الميزانية:**

تعددت تعريفات الميزانية العامة للدولة، حيث عرفها (عبدالمنعم ،1971) على أنها «تقرير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيرادات لمدة سنة مقبلة». كما عرفتها (كردودي، 2007) على أنها " تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية يقدر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة بما يحقق أداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية".

وبذلك تكون الميزانية العامة للدولة من أكثر الآليات الاقتصادية أهمية في الدولة، حيث تعكس أولويات سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث ترجمتها إلى مصروفات وضرائب.

● **أهداف الميزانية العامة للدولة.**

يتمثل الهدف العام للميزانية في توفير بيان رسمي وكمي موثق به لخطط المنشأة معبرا عنه في شكل نقود، وبذلك يتضح أن هناك عدة أهداف فرعية تنبثق من هذا الهدف العام تتمثل في الآتي(عبد العال ،2006) :-

- توفر الميزانية دليلا للعمل يمكن الاستفادة منه وترتيب الأولويات من خلاله.
- تساعد الميزانية جهات الاختصاص على تحديد الأهداف.
- تعمل الميزانية كأساس لقياس وتقييم الأداء بالجهة، أو المنشأة.
- تعمل على ربط قرارات المصروفات بأهداف سياسية محدودة وبالموارد الحالية والمقبولة.
- ربط القرارات الرئيسية بوضع الاقتصاد القومي للدولة.
- ضمان الفعلية والكفاءة في تنفيذ الحكومة لمهامها.

■ **الجانب العملي**

● **أثر الضريبة على الميزانية العامة للدولة**

من أهم الجوانب التي يمكن للحصيلة الضريبة الفعلية من خلاله المساهمة في الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى إمكانية تحديد نسبة التهرب الضريبي فيها، حيث أجريت الدراسة خلال فترة خمس سنوات (2015 م - 2020م) ، وذلك وفق الآتي:-

● **الإيرادات الضريبة الفعلية المحصلة من قبل مصلحة الضرائب [ضريبة الدخل].**

حيث تم تناول الموضوع وفق أربعة تحليلات هي:-

● **تحليل السلسلة الزمنية لإيرادات ضريبة الدخل.**

إن تحليل السلسة الزمنية لإيرادات ضريبة الدخل شيء مهم، لأن من خلاله نستطيع

معرفة قيمة الإيرادات الفعلية المحصلة من قبل مصلحة الضرائب.

والجدول رقم (1) يوضح لنا قيمة تلك الإيرادات خلال فترة الدراسة، وذلك وفق الآتي.

السنة	إجمالي الإيرادات الفعلية	معدل النمو
2015	671,300,00	1,6
2016	716,900,000	6,8
2017	845,200,000	17,9
2018	1,063,500,000	26
2019	945,500,000	(-)11
2020	633,000,000	(-)33

● **المصدر: (مصرف ليبيا المركزي،2010):**

ومن خلال الإطلاع على البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الضريبية الفعلية قد سجلت أكبر قيمة لها خلال سنة 2018م، وبلغت قيمتها حوالي [1,063,500,000 د.ل] (مليون وثلاثة وستون ألفا وخمسمائة دينار ليبي بمعدل نمو بلغ 26 ٪، ثم تغير معدل النمو بالقيمة السالبة (الانخفاض) إلى أن وصل ما نسبته (33 ٪) خلال سنة 2020م، وهذا يرجع إلى خروج أغلب الشركات الأجنبية التي كانت تشتغل في البلاد، وكذلك العامل الأمني، وعدم الاستقرار السياسي في الدولة، والحروب التي قد تحدث بين الفترة والأخرى، مما ساعد أغلب الممولين في التهرب عن تقديم إقراراتهم الضريبية في المواعيد المقررة لها، أو امتناعهم عن التقديم وإخفاء أنشطتهم الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل بإدخال الميكنة المتطورة للكشف عن حالات التهرب الضريبي.

ولتوضيح الرؤية أكثر لابد من تحديد تقديرات إيرادات الضرائب ومقارنتها بالإيرادات الفعلية عن السنوات من 2015م وحتى 2020م، والجدول رقم (2) يبين لنا ذلك وفق الآتي

السنة	إجمالي الإيرادات المقدرة المستهدف	إجمالي الإيرادات الفعلية المتحقق	مقدار الزيادة والنقص
2015	1,000,000.000	671,300,000	-328,700,000
2016	1,200,000.000	716,900,000	-483,100,000
2017	1,200,000.000	845,200,000	-354,800,000
2018	900,000.000	1,063,500,000	1,063,300,000
2019	900,000.000	945,500,000	945,500,000
2020	1,200,000.000	633,000,000	000‘567,700

● **المصدر: (مصرف ليبيا المركزي،2015)**:

ومن خلال مقارنة قيمة الإيرادات الضريبية الفعلية مع الإيرادات الضريبية المقدرة نجد أن ما تم تقديره خلال السنوات[2015 ـ 2016 ـ 2017] يفوق ما تم تحصيله فعلا، حيث إن القيم المتحصل عليها فعلا خلال تلك السنوات متقاربة فيما بينها إلى حد ما بفارق ليس بالكبير، ولكنها تختلف عن المستهدف الذي تم تقديره، وهذا قد يرجع إلى سوء التقدير من قبل اللجنة المشتركة بين الإدارة الضريبية والإدارة العامة للميزانية ،وكذلك قد يرجع لعدم دراسة المجتمع الضريبي وطبيعة الأنشطة الخاضعة للضريبة، ومدى قدرة الإدارة الضريبية في تحصيل الضريبة المستهدفة في ظل الظروف الراهنة وما تعاني منه البلاد من صرعات وحروب، وما يؤكد ذلك هو الارتفاع المفاجئ لإجمالي الإيرادات الفعلية خلال سنة 2018م، حيث بلغ ما قيمته [945,500,00 د.ل] تسعمائة وخمسة وأربعون ألفا

وخمسمائة دينار ليبي ومقارنتها بإجمالي الإيرادات المستهدفة خلال نفس السنة، والذي يقدر بـ [1,063,300,000] ليختلف الوضع وتختلف القيم بين المستهدف والمحقق خلال سنة 2020م بالانخفاض بفارق أكثر من [500,000 د.ل] خمسمائة ألف دينار.

● **تحليل السلسلة الزمنية للإيرادات العامة:**

إن تحليل السلسة الزمنية للإيرادات العامة شيء مهم، لأن من خلاله نستطيع معرفة مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في إيرادات الميزانية العامة للدولة. والجدول رقم (3) يوضح هذه النسبة خلال الفترة من (2015م حتى 2020م)، وذلك وفق الآتي:

السنة	إجمالي الإيرادات الفعلية للضرائب	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في الميزانية العامة ٪
2015	671,300,000	16,843,400,000	% 4
2016	716,900,000	8,595,200,000	% 3 .8
2017	845,200,000	22,337,600,000	% 8 .3
2018	1,063,500,000	49,143,600,000	%1 .2
2019	945,000,000	57,365,200,000	%7 .1
2020	633,000,000	22,818,000,000	%7 .2
المتوسط العام	—	—	٪ 4

● **المصدر: (مصرف ليبيا المركزي،2015)**

ومن خلال الإطلاع على ما ورد بالجدول من بيانات تبين أن السلسة الزمنية للإيرادات العامة قد سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2016م، حيث بلغت [22,337,200,000د.ل] أثنان وعشرونا مليون وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألفا وستمائة دينار ليبي، وإن إجمالي مساهمة إيرادات الضرائب فيها كانت بقيمة [716,300,000د.ل]، حيث تعد النسبة

منخفضة رغم أنها الأعلى خلال فترة سنوات الدراسة، والتي قدرت بـ 8. 3 ٪ من قيمة إجمالي الإيرادات العامة خلال تلك السنة، وقد استمرت هذه النسبة في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت أدنى معدل لها خلال سنة 2019م [1.7] ثم حصل تحسن طفيف خلال سنة 2020م فكان المعدل حوالي [2.7]، ولكن لا يمكن اعتباره تحسنا في مستوى مساهمة حصيلة إيرادات الضرائب في الميزانية العامة للدولة خلال هذه السنة عند مقارنة ذلك بالسنوات السابقة.

الأمر الذي يدل ويؤكد على وجود عدة أسباب منها ما يتعلق بالإدارة الضريبة وما يتعلق بالتشريعات المنظمة للضريبة كون أنها غير مواكبة للتطور الحاصل، وكذلك الظروف الأمنية، فجميع تلك الأسباب كان لها دور في إخفاء أغلب الممولين الملزمين بدفع الضريبة لنشاطاتهم الاقتصادية ودفع الأغلب منهم للتهرب الضريبي.

ويدل من جانب آخر وعند دعم الميزانية بالإيرادات لا تعتمد الجهات المختصة على حصيلة الضرائب في تمويلها، إنما يتم الاعتماد على مصادر أخرى لدعمها [الإيرادات النفطية].

- **تحليل السلسلة الزمنية للنفقات العامة:**

هذا الجدول رقم (4) يوضح نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة للدولة الليبية خلال الفترة من (2015م حتى 2020م)، وذلك وفق الآتي:

السنة	إجمالي الإيرادات الفعلية للضرائب	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في الميزانية العامة
2015	671,300,000	29,196,100,000	8.6	2.3
2016	716,900,000	21,315,800,000	-27	3.5

السنة	إجمالي الإيرادات الفعلية للضرائب	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	نسبة مساهمة إيرادات الضرائب في الميزانية العامة
2017	845,200,000	24,834,400,000	16,5	3,4
2018	1,063,500,000	29,269,200,000	20	3,63
2019	945,000,000	33,940,500,000	15	2,78
2020	633,000,000	25,382,000,000	ـ 25	2,49

● **المصدر:** (مصرف ليبيا المركزي،2015)

ومن خلال الإطلاع على ما ورد بالجدول من بيانات تبين أن أعلى قيمة لمساهمة الإيرادات الضريبة في تغطية النفقات العامة (ضريبة الدخل) خلال فترة الدراسة سجلت سنة 2018م، حيث بلغت [3, 63 ٪]، وكانت أدنى نسبة لها خلال سنة 2015م، حيث بلغت [2‘3 ٪]، وبالرغم الارتفاع البسيط لها بعد سنة 2018 م إلا إنها سجلت انخفاضا مستمرا إلى أن وصلت سنة 2020 م إلى نسبة (2, 49 ٪)، وهذا الانخفاض له تأثير كبير على الميزانية العامة للدولة.

■ **النتائج والتوصيات:**

تعتبر الضرائب أحد أهم المصادر الرئيسية للإيرادات العامة، ونظرا لأهميتها ودورها في دعم النفقات العامة تحظى باهتمام الدول، وبالتالي تعمل على زيادة حصيلتها والعمل على الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وما يؤدي إليها، حيث تم إجراء هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة الإدارة الضريبة والتشريعات والقوانين المنظمة لها في زيادة حصيلة الضرائب للمساهمة في النفقات العامة وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة، فقد

أجريت الدراسة على مدى 5 سنوات من (2015م ـ 2020م)، حيث تم تحليل الحصيلة الفعلية للضرائب ومقارنتها بالمقدر تحصيله ونسبته إلى إجمالي الإيـرادات والنفقات العامة بميزانية الدولة .

ومن خلال ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كانت كالآتي:-

● **أولا : النتائج.**

1- عدم توفر إدارة ضريبية قادرة وفاعلة على القيام بإجراءات الربط والتحصيل أدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب.

2- عدم وجود تشريعات وقوانين منظمة ومواكبة للتطور الاقتصادي كان له الأثر السلبي في عدم قدرة الإدارة الضريبة على القيام بالمهام المكلفة بها على أكمل وجه، مما زاد من عملية التهرب الضريبي.

3- العامل السياسي والحروب التي تحصل بين الفترة والأخرى كانت سببا آخر في عزوف الممولين عن سداد الضريبة سواء على مستوى الأفراد، أو الشركات المحلية والأجنبية.

4- عدم اعتماد السلطات المخولة بإعداد واعتماد الميزانية على حصيلة الضرائب لتمويل الميزانية العامة للدولة واعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

5- انخفاض حصيلة الضرائب حرم ميزانية الدولة من أهم مصادر التمويل الأساسية للنفقات العامة، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على تقديم الخدمات للمواطنين.

● **ثانيا : التوصيات.**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليه والمتعلقة بالإيرادات الفعلية لحصيلة الضرائب عن السنوات محل الدراسة (2015-2020م)، ومقارنتها بالمقدر تحصيله ونسبته إلى إجمالي الإيـرادات والنفقات العامة بميزانية الدولة تم صياغة التوصيات بالآتي :-

1- دعم الإدارة الضريبية بالعناصر والخبرات والإمكانيات المادية اللازمة للدفع بها نحو تحقيق أهدافها والرؤية التي تسعى إلى تحقيقها.

2- ضرورة العمل على تطوير التشريعات والقوانين الضريبية بما يواكب تطور النشاط الاقتصادي ويعود بالنفع على الجميع.

3- لابد من رفع الوعي الضريبي لدى المواطن (الممول)، وتقديم كافة أوجه التعاون لدفعه نحو الالتزام بدفع الضريبة الملزم بدفعها.

4- لابد من إيجاد حل توافقي للانقسام السياسي الحاصل في الدولة الذي كانت له آثار سلبية واضحة على جميع القطاعات الاقتصادية وقد أثر بشكل ملحوظ على إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وحرمها من العديد من المصادر التي كان من الأولى أن تكون داعمة لها في التمويل.

■ قائمة المراجع

● أولا : الكتب.

1. إياد أحمد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط (2)، سنة 1998م.

2. السيد المرسي حجازي، المالية العامة والتشريع الضريبي العام، مؤسسة محليون للنشر والتوزيع، بيروت، ط (1)، سنة 1997 .

3. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(1)، سنة 1985م.

4. جهاد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته العملية وفقا للتشريع الأردني، دار وائل للطباعة، عمان، ط (1)، سنة 2000 م.

5. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر، عمان، ط (1)،سنة 2006م .

6. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،ط(1)، سنة 1987 م.

7. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الاسكندرية، الدار الجامعية، بلا (ط)، سنة 2005م.

8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط (بلا)، سنة 2010م.

9. عاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط (2)، سنة 1998 م.

10. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،ط(1)، سنة1999م.

11. محمد الغزاوي، واخرون، اقتصادات المالية العامة، دار المسرة للنشر، القاهرة، ط (بلا)، سنة 1994م .

12. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة طرابلس، ط (بلا)، سنة 2004م.

13. هيثم عجام، المالية العامة ـ دراسة على تطبيقية الاقتصاد الليبي، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، بيروت، ط (بلا)، سنة 1997م.

● ثانيا : الدوريات.

1. أسماعيل عبدالفتاح، الموسوعة الاقتصادية، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ط (2)، سنة 2005م.

2. خالد عبدالحفيظ، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية في السودان في الفترة من 1985م حتى 2010م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ط (1)، سنة 2021م .

3. ياسر السلامين، وعبد الرحمن الدقة، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين ، المكتبة الأكاديمية، فلسطين، ط (4)، سنة2014م.

● ثالثا : المجلات والبحوث والندوات والمحاضرات.

1. أمل صلاح، دراسة تحليلية لظاهرة التهرب الضريبي في البنية الحضرية المصرية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد (55)، سنة 2000م .

2. سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، منشورات المجلة الجامعية، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، كلية الاقتصاد ـ صرمان، جامعة الزاوية، سنة 2013م.

3. عبد المنعم محمد داوود، آفاق التهرب الضريبي في ظل القانون 91 لسنة 2005م ـ الأبعاد التشريعية والقانونية والفقهية، مجلة مركز البحوث والمراجعة الجمركية والضريبية، القاهرة، سنة 2007 م.

4. محمد شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة

الزاوية، ليبيا، العدد السابع، سنة 2015م .

5. ماجد العجرمي، ضريبة الدخل في القانون الفلسطيني، ورقة بحثية مقدمة لدراسة قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004م، فلسطين، سنة 2010م.

6. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة بالمعهد الوطني للإدارة العامة، البوابة الإلكترونية، سنة 2013م .

7. فتحي عبدالحفيظ المجبري، قياس الجهد الضريبي في البلدان النامية. دراسة اقتصادية قياسية (1992ـ 19979) ندوة النظام الضريبي في ليبيا التقييم والإصلاح، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2003م.

8. ياسر الفريحات، التهرب الضريبي في الأردن ـ الأسباب وطرق العلاج، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، عدد (74)، منشورات جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة 2009م.

● رابعا: رسائل الماجستير والدكتوراه.

1. آلاء الأمين، دور وطبيعة المعلومة الضريبية في الحفاظ على المال العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2019م.

2. طارق أبو سنينة، العوامل المؤثرة في التهرب الضريبيه دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، سنة 2008م.

3. عمر زكي، دراسة الأبعاد السلوكية للمحاسبة الضريبية وأثرها على الإفصاح عن الربح الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، سنة 2000م.

4. مصطفى رحال، أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن «رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ،عمان ،سنة 2011م.

5. مجدي عبدالسلام النجار، مدى التزام مقدر ضريبة الشركات بمعايير المراجعة وأثرها في الكشف عن التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سنة 2014م.

6. محمد عبدالمنعم، جرائم التهرب من الضريبة على المبيعات، جرائم التهرب من الضريبة على المبيعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة 2011م .

ISSUE 05
December 2023

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS) under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research